

جامعة النيلين
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

منهج ابن يعيش في التصريف من خلال شرحه لكتاب
ابن جنى "تصريف الملوكي"

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد :-

فضل الله عبدالجليل محمد سليمان

إشراف :-

د. الحسن الفضل علي

رجب ١٤٢١ هـ

أكتوبر ٢٠٠٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

((إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلاَ تَغْلِبْكُمْ وَإِنْ يَنْصُرْكُمْ فَلاَ يَغْلِبْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ))

الآية ١٦٠ ، سورة آل عمران.

شكر وعرفان

هنا لابد من كلمة شكر أتوجه بها لكل من وقف بجانبى ومد لى يد العون والمساعدة حتى رأى هذا البحث النور ، ولكنى أخص بعض الذين كان لهم دور واضح ، الدكتور/ الحسن الفضل على فهو المرشد والموجه ، حيث كانت لتوجيهاته وملاحظاته القيمة المرتكز الحقيقي الذى قامت عليه هذه الرسالة ، نسأل الله أن يمد فى عمره ويمتعه بالصحة والعافية .

الإخوة الزملاء بمدرسة أبي بكر الصديق الثانوية بنين بابنوسة ، كانوا على قدر ظنى بهم حيث قدموا كل ما يملكون من أجل أن تؤتى هذه الدراسة أكلها .

الأستاذ/ أحمد عبد الله آدم الذى فتح لى داره ، وهو ما فتى يذلل لى صعاب الحياة ويرشدنى سبل المعرفة منذ بواكير أيامى ، حتى صرت على ما أنا عليه الآن .

فلهم منى جميعاً موفور الشكر والتقدير ، ، ، ، ،

المقدمة

الحمد لله واهب النعم ، و الصلاة والسلام على النبي الأُمي الأكرم .
يعد الصرف أحد فروع اللغة العربية المهمة ، إذ تبنى عليه الكلمة ، بل يعد الأساس الذي تقوم عليه أصول الكلمة العربية بنوعيه العلمي والعملي ، ولم يكن الصرف منفصلا عن النحو في بادئ أمره ، حتى اتسعت الدراسة العربية المختصة ، وذلك بفضل جهود علماء اللغة العربية فكان نتاج ذلك علم الصرف ، بعد أن تم جمعه من كتب النحو في مراحل طويلة ، إلا أن "الكتاب" يعد المعين الأول له ، وكان للمازني اليد الطولى في استخلاصه من كتاب سيبويه في كتاب سماه " التصريف " .
ثم جاء ابن جني وشرحه في كتاب "المنصف" ، وبعدها توالى الدراسات والجهود الصرفية حتى أخذ الصرف ثوبه القشيب على يد ابن الحاجب في "شافيته".
أما المحدثون فإنهم قد أولوا هذا الفرع من العربية حقه غير منقوص فكان لـ د. عبد الخالق عزيمة كتابه القيم " المغني في تصريف الأفعال " ، ثم كتاب "شذا العرف في فن الصرف" لـ أحمد الحملوي ، و د. خديجة الحديثي في كتابها "أبنية الصرف في كتاب سيبويه " وكتاب " المغني الجديد في علم الصرف " لـ د. محمد خير حلواني وغيرها من الكتب .

وقد وقع اختياري على أحد كتب الصرف المغمورة ، وهو كتاب ابن يعيش " شرح الملوكي في التصريف " ؛ لدراسة منهجه وبيان طريقه الذي اعتمده في شرحه ، والسبب الذي حفزني لدراسته هو؛ لأنه من الكتب نادرة الوجود ، وقد عثرت عليه من قبيل الصدفة ، ثم إن ابن يعيش له صدى وشهرة من خلال كتابه "شرح المفصل" الذي يقع في عشرة أجزاء ، في النحو والصرف ، فأردنا أن نعرف بكتابه " شرح الملوكي " ونلفت النظر والوقوف إلى طريقة شرحه ونهجه فيه .

أما المصادر التي اعتمدها فكثيرة متنوعة منها المصادر التاريخية التي حاولت أن أقف من خلالها على عصر ابن يعيش ، هذا بجانب كتب التراجم التي تناولت حياة ابن يعيش ، وحياة ابن جني مؤلف الكتاب " التصريف الملوكي " موضوع الدراسة ، وكتب النحو والصرف المختلفة التي تسنى لي الحصول عليها .

وغير خاف إن أهم مصدر في هذه الدراسة هو "شرح الملوكي" نفسه ، حيث كانت مادته وشواهده محورا مهما للدراسة .

تقع هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول ، أما التمهيد فكان الحديث فيه حول نشأة علم الصرف ، وإن معاذ بن مسلم الهراء هو أول من تكلم فيه ، وإن كتاب سيبويه يعد المصدر الأول له ، وكان الصرف في بدايته يدرس كوحدة واحدة مع النحو حتى تم فصله على يد المازني في كتابه " التصريف "

أما الفصل الأول فيشتمل على مبحثين ، المبحث الأول تحت عنوان " ابن يعيش وعصره " وفيه تعرضنا لنشأة وتعلم وآثار ابن يعيش ، أما عصره فوقفنا عليه في الجانب الاجتماعي والثقافي و مراكز البيئات العلمية ، ومن خلال دراستنا لهذا العصر ثبت بأنه عصر الشروح والشرح لمختلف العلوم ، وفي المبحث الثاني " وصف الكتاب " وفيه وصفا للكتاب ، ولمؤلفه " ابن جني " وحياته ، وتطرقنا لـ " الملوكي " محتوياته وشراحه و مكانته .

وفي الفصل الثاني "مادة الكتاب " فهي مادة صرفية ، حوت جل فروع الصرف إلا أقله ، واحتوت على ثلاثة مباحث ، المبحث الأول بعنوان أجزاء الكلام " الاسم ، الفعل ، الحرف " وتناولتها من حيث التجرد و الزيادة والميزان الصرفي وتصرف الفعل والاسم ، هذا بجانب تناول قضية اللفظ والمعنى ، ولم نهتم فيهما بأيهما الأفضل ، وأيهما المفضول ، بل أوردنا جملة أمثلة من الكتاب تبين علاقة اللفظ بالمعنى . و المبحث الثاني " حروف الزيادة " وعددها عشرة حروف ، جمعت في كلمة " سألتمونيها " أو في بيت المازني المشهور¹ :

هُوَيْتُ السَّمَانَا فَشَيَّبِنِي وَصَا كُنْتُ قَدَمَا هُوَيْتُ السَّمَانَا

والمبحث الثالث كان الكلام فيه في البديل والحذف والإدغام .

أما الفصل الثالث فعنوانه " شواهد شرح الملوكي " وفيه ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ، الشواهد القرآنية ونجدها قد بلغ عددها نيف وثمانون آية ، واعتمد عليها الشارح كثيرا في تععيد قواعده ، والمبحث الثاني الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ويلاحظ عدم احتجاج ابن يعيش بالحديث بل احتج بثلاثة أحاديث فقط مما يدل على عدم تعويله على الحديث للاحتجاج به ، فأما المبحث الثالث ففيما أثر عن العرب -

¹ شرح الملوكي ، ج ٣٥ .

الشعر و النثر - ، أما الشعر فهو الأساس الذي اعتمد عليه الشارح ، يعاب عليه عدم اهتمامه بتوثيقه هذا بالإضافة إلى احتجازه بالشعر المجهول ، وفي النثر اعتمد على الأمثال دون غيرها .

كان يجب أن نتطرق إلى " فصل من البناء " و " عقود وقوانين ينتفع بها " إلا أننا رأينا في ذلك تكرارا لأننا قد أشرنا إلى البناء - أي الإلحاق - في الفصل الثاني ، מבثي الأسماء والأفعال ، أما فصل " عقود وقوانين ينتفع بها " فهو بمثابة تمرينات وتدريبات معظمها في فصل البذل .

التعمير

معنى الصرف لغة :

الصرف فضل الدرهم في القيمة ، وجودة الفضة ، والتصريف : اشتقاق بعض من بعض ، وصيرفيات الأمور متصرفاتها ، أي : تتقلب بالناس ، وتصريف الرياح : تصرفها من وجهة إلى وجهة ، وحال إلى حال ، وصرف الكلمة : إجراؤها بالتثوين ، والصرف أن تصرف إنساناً عن وجهة يريد بها إلى مصرف غير ذلك .^١

وجاء في لسان العرب^٢ : الصرف رد الشيء عن وجهة ، صرفه يصرفه صرفاً فانصرف ، صارف نفسه عن الشيء : صرفها عنه ، صرفت الرجل عني فلنصرف ، والمنصرف قد يكون مكاناً وقد يكون مصدراً . رجل صيرف : متصرف في الأمور ، قال أمية بن أبي عاذل الهذلي^٣ :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْجًا صَيْرِفًا لَمْ تَلْتَحْصِنِي حَيْصَ بَيْصٍ لِحَاصٍ

قال أبو الهيثم : الصيرف والصيرفي المحتال المتقلب في أمره . والمتصرف في الأمور ، المجرب لها ، وقال سويد بن أبي كاهل الشكري^٤ :

وَلِسَانًا صَيْرِفِيًّا صَارِمًا كحسامِ السَّيْفِ مَا مَسَّ قَطَعٌ

ومن خلال كل هذه المعاني يلاحظ أن معنى مادة "صرف" يشير إلى التغيير والتحول . فإذا نظرنا إلى بعض آيات القرآن الكريم يلاحظ أن كثيرا منها يحمل هذا المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ((انظُرْ كَيْفَ نَصَّرَفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصِدِفُونَ))^٥ ، وقوله تعالى : ((وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ وَالسَّكَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ))^٦ ، وقوله تعالى : ((ثُمَّ أَنْصَرَفُوا^٧)) أي رجعوا عن المكان الذي هم فيه ، وقوله تعالى (صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ^٨) أي : أضلهم ، وقوله تعالى : (فَمَا

^١ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب "العين" ، تحقيق : مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم الساعوري ، دار مكتبة الهمداني ، مادة صرف .

^٢ ابن منظور "جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم" ، "لسان العرب" ، تحقيق عبد الله علي كبير ، ومحمد أحمد حصف الله ، وهاشم محمد الشاذلي . دار المعارف - القاهرة ، لا ط ، لا ت مادة صرف .

^٣ نفسه ، والمادة نفسها ، وحيص ببيص : أي شدة الكرب .

^٤ البيت لـ (سويد بن أبي كاهل الشكري) ، المفضل الضبي ، (أبو العباس المفضل محمد الضبي) ، ((النهجيات)) . شرح محمد

القاسم بن الأنباري ، مطبعة الأباء اليسوعيين بيروت ، ١٩٢٠ ، لا ط ، ص ٤٠٩ .

^٥ الآية ٤٦ سورة الأنعام .

^٦ الآية ٦٤ سورة البقرة .

^٧ الآية ١٢٧ سورة التوبة .

^٨ الآية نفسها من السورة نفسها .

تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا)) أي : لا يستطيعون أن يصرفوا عن أنفسهم العذاب ،
ولا أن ينصروا أنفسهم . وقوله تعالى : ((ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ)) .

معنى الصرف اصطلاحاً :

وردت عدة تعاريف للصرف اصطلاحاً ، وفيما يلي يمكن تتبعها عند بعض
القدماء والمحدثين ، ومن تلك التعاريف :

تعريف سيبويه : ((وهو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنيه العرب على وزن ما
بنته، ثم تعمل في البناء الذي ما يقتضيه قياس كلامهم . ويقول سيبويه : "هذا باب ما
بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة ، والمعتلة ، وما قيس من
المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره ، من غير بابه ، وهو الذي
يسميه النحويون: التصريف والفعل ")).

وعرفه الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه : "التصريف الملوكي" : ((معنى
قولنا : التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة أو تحريف
بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التصريف لها : والتصرف فيها)) . وقال
عنه في "المنصف" كلاماً أكثر وضوحاً وهو : ((التصريف هو أن تأتي إلى الكلمة
الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك : أن تأتي بـ "ضرب" فتبني منه مثل :
"جعفر" فنقول : "ضرب" ، ومثل : "قمطر" ، "ضرب" .

وقال ابن يعيش في شرح الملوكي : (اعلم أن التصريف مصدر وضع كالعلم
على هذا العلم للفرق ، خصوصاً به ما عرض في أصول الكلم ، وذواتها من التغيير

¹ الآية ١٩ سورة الفرقان .

² الآية ١٥٢ ، سورة آل عمران .

³ سيبويه (عمر بن عثمان بن قمبر) ، (الكتاب) تحقيق عبد السلام محمد هرون ، مطبعة الخانجي بالقاهرة ، ج ٤ ، ص ٢٤٢ .

⁴ ابن يعيش (موفق الدين علي بن علي بن يعيش) ، (شرح الملوكي) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، الطبعة الثانية
، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ١٨ .

⁵ ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ، (المنصف) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة البني الحلبي بمصر ،
سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، ج ٢ ، ص ٤ .

اختصاصهم علم العربية بالنحو ، والتصريف كلام على ذوات الكلم ، والنحو كلام على عوارضها الداخلة عليها^١ .

فالذي أتى به ابن يعيش ما هو إلا شرح لما ذهب إليه ابن جني وهو تعريفه بالصرف أعلاه .

وعرفه ابن الحاجب : (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب^٢) . ويلاحظ أن لهذا التعريف إشارة واضحة إلى فصل الصرف عن النحو ، لدلالة كلمة (ليست بإعراب) وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً^٣ .

وعرفه ابن مالك : ((علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وصحة ، وإعلال ، وشبه ذلك^٤) .

وقال فيه حاجي خليفة في "كشف الظنون": (هو علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية لمفردات كلام العرب ، من حيث صورها وهيئاتها ، كالإعلال والإدغام ، أي : المفردات الموضوعية في الوضع النوعي ومدلولاتها ، والهيئات الأصلية العامة للمفردات ، والهيئات التغيرية كبيان هيئة المعتلات قبل الإعلال وبعده ، وكيفية تغييرها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية...^٥) .

أما المحدثون فقد قسموا الصرف إلى : علمي وعملي ، فالصرف العملي هو : (تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة ، لا تحصل الفائدة إلا بها ، مثل : "الفهم ، وفهم ، أفهم ، فاهم ، مفهوم ، تفاهم ، استفهم ، فاهمان" ، فلكل مثال من الأمثلة السابقة معنى خاص به دون غيره^٦) .

^١ شرح الملوكي ، ص ١٨-١٩ .

^٢ الإستربادي ، (رضي الدين الاستربادي) ، شرح الشافية ، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف ، ط ١ ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٢٩ م ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ج ١ ، ص ١ .

^٣ أنظر ص ٩ من هذا البحث .

^٤ ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) ، (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ، تحقيق : محمد محي الدين ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ج ٤ ، ص ١٩١ .

^٥ حاجي خليفة شلبي ، (مصطفى بن عبد الله) ، (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت - لبنان ، ج ١ ، ص ٤١٢ .

^٦ د. عبد الجواد حسين البابا ، و د. زين كامل الخويسكي ، (الصرف العربي صياغة جديدة) ، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٨ .

والمعنى العلمي هو : (علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء . ومعنى أبنية الكلمة ،وزنها ، وصيغتها وهيئتها ، وذلك من حيث الحركة والسكون ، وترتيب الحروف وعددها داخل الكلمة الواحدة ...^١) .ومن هنا يمكن القول: إن ابن الحاجب قد عرف الصرف بمعناه العلمي في ذلك الوقت^٢ .

نشأة علم الصرف :

لم يكن الصرف منفصلاً عن النحو في بادئ أمره حيث كانا يدرسان سوياً ، باعتبارهما علماً واحداً ، فاللغة العربية في بداية عهدها كانت تدرس وحدة واحدة لم تعرف فروعها - المعروفة الآن - التقسيم ، إلا أنه بعد نشاط حركة التأليف وازدياد الوعي الفكري لدى العرب ، بدأ العرب في الدراسة المختصة .

وكان أول من تطرق لجمع الصرف في كتاب هو سيبويه . في سياق ضبطه لعلم العربية ، ووضع قوانينها دون تفرقة بين الصرف ، وبين النحو ، إلا أن د. خديجة الحديثي في بحثها لأبنية الصرف في كتاب سيبويه قالت : (وإن كان يمكن أن يقال إن سيبويه جمع مسائل الصرف في مكان متميز ، وذلك يدل على تميز مواد الصرف عن مواد النحو ، وإن لم يشر إلى أنها خاصة بعلم غير النحو^٣) .

لكن الثابت أنه كانت هناك جهود في علم الصرف قبل سيبويه إلا أن الذي يعرف عنها ليس بالقدر الكافي ، حيث ذكرت بعض المصادر والروايات ، أن أول من تكلم في علم الصرف هو : علي بن أبي طالب . وذكرت رواية أخرى أن أول من تكلم في علم الصرف هو : معاذ بن مسلم الهراء . قال أحمد الحملاوي : (واضعه معاذ بن مسلم الهراء ، وقيل سيدنا علي كرم الله وجهه^٤) .

^١ بنفسه ، الصفحة نفسها .

^٢ انظر تعريف ابن الحاجب ، ص ٢ .

^٣ د. خديجة الحديثي ، (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) ، مكتبة النهضة بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، ص ٢٧ .

^٤ أحمد الحملاوي ، (شذا العرف في فن الصرف) ، المكتبة الثقافية بيروت ، ص ١٧ ، والهراء : نسبة لبيعه الثياب الهروية وهي مدينة بخرستان .

أما الذين نسبوا هذا العلم إلى الإمام علي بن أبي طالب فقالوا: (إن علياً فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيناتها عند بعض المتكلمين فوضع في البناء باباً ، أو بابين هما : أساس علم الصرف^١) .

أما الرأي الذي يقول : إن معاذاً هو الذي وضع الصرف فتسند به بعض الروايات القديمة ، فمنها ما أورده الزبيدي في ((طبقات النحويين)) ، بأن معاذ بن مسلم الهراء هو : الواضع الأول لعلم الصرف ، حيث قال : (وكان أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد جلس لمعاذ ، فسمعة يناظر رجلاً ، ويقول له: (كيف تقول من : "تَوَزَّهُمُ أَزًّا" يا فاعل افعل؟^٢) .

وقال د. شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية": (معاذ الهراء المتوفى سنة تسعين ومائة ، يظهر أنه اختلف إلى نحاة البصرة ، فتلقن عنهم النحو ، و الصوف ، ثم رجع إلى الكوفة ، وقعد للإملاء ، أخذ عنه فيمن أخذوا الفراء ، وكل ما أثر عنه أنه كان يعرض لبعض مسائل التصريف ، وأنه سأل يوماً بعض مناظريه : (كيف تقول من "تَوَزَّهُمُ أَزًّا" يا فاعل افعل؟ وصلها بيافاعل افعل من "إذا المؤودة سئلت") .

ويفهم من كلام د. شوقي ضيف إنكاره على معاذ وضعه لعلم الصرف ، وأكد ذلك بقوله : "ليس لمعاذ في كتب الصرف آراء تنسب إليه ذات قيمة"^٣ . وتكلم الهراء في هذه المسألة لا ينسب إليه وضع علم له أصوله ، وإن مجرد حديثه في هذه المسألة لا يعتبر تأليفاً ؛ لأن الكلام في اللغة لم يكن محصوراً في النحو فقط في تلك الفترة ، ويحق لكل عالم باللغة أن يتحدث فيها متى ما عرضت له مسألة فيها ، ومهما يكن من شيء ، فالأمر لا يتعدى تكلمه في أمثلة من التصريف فحسب .

^١/الحديثي ، ((أبنية الصرف)) ، ص ٢٨ .

^٢/الآية ٨٣ ، سورة مريم .

^٣/الزبيدي ، (أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي) ، ((طبقات النحويين والغويين)) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ الطبعة

الثانية ، دار المعارف بمصر ، ص ١٢٦ .

^٤/نفسه ، الصفحة نفسها .

أهم الكتب التي تناولت الصرف :

ذكرت بعض المصادر أن هناك كتباً قد صنفت في هذا المجال إلا أنها غير موجودة الآن ، وربما تكون قد ضاعت أثر تعاقب الأزمان عليها ولم تصل إلينا ، ومن هذه الكتب كتاب "التصريف" لمخنف المتوفى سنة "١٢٥هـ" ؛ وكتاب "التصريف" لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة "١٢٠هـ" ، وكتاب "التصريف" لعلي بن المبارك المتوفى سنة (١٩٤هـ^١).

وذكر ابن النديم في ((الفهرست)) : أن محمدا الرؤاسي ابن أخ معاذ الهراء قد ألف كتب "التصغير" ، و "الوقف والابتداء الكبير" ، و "الوقف والابتداء الصغير" ، و "الإفراد والجمع" .

أما الكتب التي تناولت التصريف ، فيمكن عرضها حسب تسلسلها التاريخي ، فأول هذه الجهود ما كتبه سيبويه في " الكتاب " ، تكلم سيبويه في الصرف وناقش العديد من مسائله دون فصلها عن النحو ، ومن ذلك :

١/ المجرد والمزيد من الأسماء الثلاثية ، والرباعية والخماسية والأفعال بأنواعها^٢ .

٢/ تكلم عن المعتل ، وما اختص به من البناء^٤ .

٣/ ومن الموضوعات الأخرى التي أدخلها في فصل التصريف ، والتي يقصد بها التمرين : (الإدغام) ، وفيه تكلم عن مخارج الحروف ، وبين موانع الإدغام^٥ .

ومن أهم الكتب في هذا المجال كتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني المتوفى سنة "٢٤٧هـ" ، وهو بمثابة تلخيص لموضوعات سيبويه في "الكتاب" المتعلقة بالتصريف مع إضافة ، أو حذف بعض المسائل ، ومنها فصله للإدغام عن

^١ ابن جنى ، (المنصف) ، ج ١ ص ٣٥٤ ، و د . محمد عبد الخالق عظيمه ، ((المعنى في تصريف الأفعال)) ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ص ٨ .

^٢ ابن النديم ، (محمد بن إسحاق) ، ((الفهرست)) ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ص ١٠٢ .

^٣ سيبويه ، (الكتاب) ج ٢ ، ص ٣١٥ .

^٤ نفسه ، ص ٣٥٥ و ٤٠٣ .

^٥ نفسه ، ص ٤٠٤ و ٤٢٨ .

التصريف ، بقوله : "إنما هو -التصريف- والإدغام ، والإمالة ، فضل من فضول العربية ، وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقران" . كما اضاف باب "ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح في كلام العرب" .

ويعد أبو عثمان المازني من مؤسسي هذا العلم حيث إنه أول من رتب فصوله وبوبه ، وذلك بجمعه لما أتى به سيبويه متفرقاً .

وشرح ابن جني كتاب "التصريف" للمازني وسماه "المنصف في شرح التصريف" ، ولكنه لم يكتف بذلك ، فأفرد للتصريف كتاباً سماه "التصريف الملوكي" ، وهو يعد خطوة جديدة في نشأة الصرف ، وذلك لأن ابن جني رتب موضوعاته ترتيباً دقيقاً جمع فيه كل القواعد التي وصفها سيبويه في كتابه ، واضعاً لكل قسم منها عنواناً جديداً مع تبويبها بصورة مرتبة .

ثم جاء الزمخشري وكتب "المفصل" وهو مزيج بين النحو ، والصرف ، حيث إنه كاد أن يخصص القسم الرابع من الكتاب للصرف لولا أنه تكلم في باب القسم . أما أهم كتب الصرف هو ما كتبه جمال الدين أبو عمر عثمان المالكي المعروف بـ "ابن الحاجب" المتوفى سنة "٦٤٦هـ" ، كتاب "الشافية" في الصرف ، وبوبه كالاتي : بدأه بأوزان المجرد والمزيد - الأبنية "كالماضي والمضارع والأمر" - اسمي الزمان والمكان - اسم الآلة - المصغر - المنسوب - الجمع - التقاء الساكنين - الوقف والابتداء - ، الأبنية التي تكون للتوسع كالمقصور ، والممدود ، والإعلال والإبدال ، والإدغام ، والحذف وبذلك يكون ابن الحاجب قد جمع كل أبواب الصرف في هذا الكتاب ، وأصبح هو المنهج السائد في تبويب علم الصرف حتى الآن .

^١أ.د. خديجة الحديثي ، ((أبنية الصرف في كتاب سيبويه)) ، ص ٣٢ .

^٢ابن جني ، ((المنصف)) ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ .

^٣نفسه ج ١ ، ص ١٧٣-١٧٤ .

^٤السبوطي ، (جلال عبد الرحمن السبوطي) ، ((بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة)) ، تحقيق : محمد ابن الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابلي وشركاؤه ، سنة ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م ، ص ٢٤٨ ، والبغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي) ، ((خزانة الأدب ولب أبواب العرب)) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ ، ج ١ ، ص ٢٠ .

الفرق بين علمي النحو والصرف :

العلاقة بين النحو والصرف بدأت غامضة، حيث إنهما كانا يدرسان باعتبارهما علما واحدا ، وذلك قبل انفصالهما على يد المازني في كتابه^١ التصريف^١ ، وبعدها أصبح كل منهما قائما بذاته منفصلاً بأبوابه ، إلا أن العلاقة بينهما وطيدة ، والفصل بينهما غير هين .

((فعلم النحو هو انتحاء سمت كلام العرب ، فهو العلم الذي يدرس تراكيب الكلمة . أما علم الصرف فقد حدد اللغويون مجاله ، فذكروا أنه لا يدرس إلا الكلمة المنصرفة ، ولا يتناول ما جمد من الكلمات ، كالأدوات ، والأفعال الجامدة ، وبعض الأسماء التي لا تتصرف^٢)) ، وبذلك يمكن القول : إن الصرف يتناول الكلمة بمكوناتها الصوتية من حيث الزيادة ، والتبدل ، والتقليب من صيغة إلى أخرى .

أما مفهوم النحو بعد استقلال العلمين فهو الإعراب . ((والإعراب أثر ظاهر ، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وهو يتعلق بالحرف الأخير من الكلمة ، وذلك من حيث التشكيل ، أي : من حيث الرفع ، أو النصب ، أو الجر ، أو الجزم ، أو من حذف حرف من الكلمة^٣)) .

أما العلاقة بينهما ، فإن النحو لا يستطيع أن يستغني عن الدراسة الصرفية ؛ لأن العلاقة بين أجزاء التراكيب تتأثر بشكل الصيغة ، وفي ذلك يقول ابن جني في كتابه ((المنصف)) : (إنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا ، والتصريف في آخره فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكر ، ورأيت بكرا ، ومررت ببيكر ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب ؛ لاختلاف العامل . ولم تعرض لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك ، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة "النحو" أن

^١ انظر الصفحة السابقة .

^٢ د. محمد خير حلواني ، ((المفتى الجديد في علم الصرف)) ، دار الشروق العربي ، بيروت ، لبنان ، ص ١٤ .

^٣ د. عبد الجواد حسين الباي ، ود. زين كامل الخوسكي ، ((الصرف العربي صياغته جديده)) ، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، ص ٧

يبدأ بمعرفة " التصريف " ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً
لمعرفة حاله المتقلبة^١ .

ومن هنا فإن المحدثين من اللغويين يقررون : أن موضوعات العلمين
متشابهة ، فلا تكاد تستقل قاعدة من قواعد هذين العلمين بنفسهما دون أن يكون للعلم
الأخر صلة بها .

ومثال ذلك بناء الفعل للمجهول مبحث من مباحث التصريف ، في حين أن
معرفة ما يصح أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، وبخاصة في الأفعال التي تنصب
مفعولين ، فهو مبحث من مباحث علم النحو .

^١ ابن جني ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ٤ .

الفصل الأول

"أبجـة ربحـيشـح و شـرعـه اللـوـمـيـة"

المبحث الأول:

أبوة ريعيش وعمره

أولاً / عصر ابن يعيش :

عاصر ابن يعيش القرنين السادس و السابع الميلاديين ، وتوافق تلك الحقبة فترة حكم الدولة الأيوبية في مصر و الشام. وعرف عن تلك الحقبة معارك ضارية ، وحروب طويلة خاضها المسلمون ضد الصليبيين ، وهي ما يعرف بـ "الحروب الصليبية".

عاش ابن يعيش في تلك الفترة (٥٥٦ - ٦٤٨ م) ، ورغم طابعها السياسي المطرب ، إلا أننا نجد قائدها صلاح الدين الأيوبي ميالاً للأدب وأهله ، ومن ذلك ما قاله ابن خلكان : ((وكان صلاح الدين - مع هذه المملكة المتسعة ، والسلطنة العظيمة - كثير التواضع واللفظ ، قريباً من الناس ، رحيم القلب كثير الاحتمال والمرارة ، وكان يحب العلماء وأهل الخير ويقربهم ويحسن إليهم ، وكان يستحسن الأشعار الجيدة ويردها في مجالسه^(١)))

الحالة الاجتماعية :

كان الناس يخضعون في القرنين السادس والسابع الهجريين لنظم اجتماعية لم يسبق لهم مشاهداتها في العالم الإسلامي ، وهو نظام الإقطاع الذي ساد في أوروبا - العصور الوسطى - وانتقل بدوره إلى العالم الإسلامي ، وقال عنه محمد زغلول سلام في كتابه "الأدب في عصر صلاح الدين الأيوبي" : ((وقد بدأ هذا النظام في الشرق الإسلامي أيام السلاجقة ، ولكن كانت له مساوؤه ، ذلك أنه أدى إلى تقسيم الناس إلى طبقتين متناقضتين إحداهما طبقة الأمراء ، وأصحاب الإقطاع ، ويلحق بهم التجار الكبار ، وأصحاب الثراء من المغربيين ، ثم الطبقة الثانية ، وهي الطبقة الدنيا ، طبقة الشعب الفقير))^(٢)

وكان المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت خليطاً من عناصر ، وجنسيات متعددة الثقافات ، والعادات والتقاليد المختلفة ، ونتيجة لذلك قل دور العنصر العربي ، بل فقد سيطرته نهائياً أثر قيام هذا النظام ، وتبعاً لذلك قل دور العنصر

^(١) ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان) ، (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) ، تحقيق : إحسان عباس ، لاط ، لات ، ج ٧ ، ص ٧٠٢ .
^(٢) محمد زغلول ، ((الأدب في عصر صلاح الدين الأيوبي)) ، لاط ، لات ، ص ٤٦ .

العربي في الأدب ، والثقافة بصفة عامة^١ ، بل كان الأدب وسيلة من وسائل الكسب ، ودل على ذلك محمد زغلول بقوله : ((وكان الأدب وسيلة من وسائل الرزق ، وكانت موضوعات التملق تقلب على المواطنين من الشعراء ، وكان الأمير ، أو السلطان أو القائد ، أو الرجل العظيم يأوي جماعة من هؤلاء سواء عن طريق الدولة بتعيينهم في وظائف متعلقة بديوان الرسائل ، أم الدواوين الأخرى ، أو عن طريق شخص كان يكفل لهم الرزق عن طريق راتب معلوم)) .

الثقافة :

انتشرت الثقافة الإسلامية في هذا العصر انتشاراً يدعو للإعجاب بفضل الترجمة من اللغات الأجنبية ، وخاصة من اليونانية ، والفارسية ، والهندية ، إلى العربية ، وانضج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتأليف ، وتشجيع الخلفاء ، والسلاطين ، والأمراء ، ورجال العلم والأدب ، وكثرة العمران واتساع أفق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها . ولا غرو فقد كان من أثر قيام كثير من الدول التي استغلت عن الدولة العباسية أن نشطت الحركة الفكرية ، وراجت الثقافة ، وذخر بلاط هذه الدولة بالعلماء ، والشعراء والأدباء وغيرهم^٢ .

ومن الملاحظ أن النظام الاجتماعي الذي ساد في تلك الفترة قد ألقى بظلاله على الأدب والثقافة ، فأثر عليهما ، وذلك حسب ما ورد لدى "محمد زغلول" في كتابه : "الأدب في عصر الدولة الأموية" إلا أنه في نفس الوقت يقول : ((ربما بدأ غريباً للمؤلف والباحث في تاريخ الأدب علي السواء أن يزدهر العلم والأدب في عصر سادته العنف ، وغلبت عليه الأحداث الكبار ، أحداث الحروب الصليبية التي عصفت بالشرق الإسلامي سنين طويلة ، ولكن يبدو كما رأى الباحثون أن الشرق قد اعتاد أن تسير حوادث العنف جنباً إلى جنب مع الثقافة والفن^٣)) .

^١ السها بوش
نفسه ، الصفحه نفسها .

^٢ حسن إبراهيم حسن ، (تاريخ الإسلام السياسي والاجتماعي والثقافي) ، ج ٤ ، ص ٤٢٠ .

^٣ محمد زغلول ، ((الأدب في عصر الدولة الايوبية)) ، ص ٧٧-٧٨ .

((وكانت المدارس في هذا العصر خاصة المدارس الكبرى في الحواضر الكبيرة جامعات تدرس فيها العلوم المختلفة ، وتقسم العلوم إلى أقسام حسب المواد التي تدرس فيها ، وكانت للكتب أسواق تباع وتشتري في الحواضر الكبرى ، وقد تقدمت قرطبة على حواضر الإسلام في الأندلس في تجارة الكتب الثمينة ، ويرخصون في سبيلها كل غال^١)) .

كما كان للرحلات التي كان يقوم بها العلماء الأثر الكبير في دفع مسيرة الثقافة إلى الأمام ، والحديث ، وطلبه يقف من أوائل العلوم التي دفعت العلماء للهجرة في طلبه ، فكثر عددهم وزاد اهتمامهم بسماعه وروايته .

أعلام الفكر العربي الإسلامي :

كثر أعلام الفكر العربي في القرنين السادس والسابع الميلاديين ، فكان منهم الإمام الغزالي ، والإمام الفخر الرازي ، والإمام الزمخشري ، والجواليقي ، والشهرستاني ، والحريري ، والسهروردي ، وابن الشاطبي ، وابن رشد ، وغيرهم . وكان عصرهم قد شهد أعمالاً علمية ضخمة ، وموسوعات كبيرة تعتبر الآن مراجع مهمة ورئيسة في علومها ، كما امتازوا أيضاً بتصنيف الشروح المطولة لأهم الكتب التي صدرت في العصور السابقة لهم ، ومن أهم كتب السابقين التي لاقت رواجاً ، وحظيت بالشرح هي : "أدب الكاتب" لابن قتيبية ، فقد شرح مقدمته الجواليقي ، و"اللمع" لابن جني ، شرحه ابن الشجري^٢ ، والخطيب التبريزي^٣ ، وشميم الحلبي ، ودرسه ابن الصائغ بجلب ، ومن الكتب التي شرحت "المفصل" للزمخشري ، وشرحه ابن يعيش ، وغيرها من الكتب .

^١ السابق نفسه ، الصفحة نفسها .

^٢ ياقوت الحموي ، ((أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي)) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ،

سنة ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، ج ٥ ، ص ٥٩٢ .

^٣ صلاح الدين خليل ، ((الوفاي بالوفيات)) ، دار نشر فرانز استاير بيسيادن ، الطبعة الثانية عشرة غير المنقحة ، ج ١ ،

ص ٢٢٨ .

البيئات العلمية والمراكز الثقافية :

وجدت في القرنين السادس والسابع الهجريين مجموعة من المراكز الثقافية؛ وذلك تبعا لانقسام الدولة العباسية إلى دويلات صغيرة ، فكان علي كل مركز أن يصنع من نفسه بغدادا أخرى في مجال العلم والأدب والثقافة ، وهكذا نشأت مدن عديدة تهتم بالثقافة والعلم ، وتعتد بنفسها ، ويفد إليها العلماء ، ويتخرجون فيها ، وينتسبون إليها ، فيذيع صيتها . ومن أهم هذه المراكز بجانب بغداد ، دمشق ، وحلب ، والموصل ، ومصر ، وغيرها . ولكننا سنخص بغداد ، وحلب بالحديث ؛ لأن بغداد تمثل المركز الذي يشع منه هذا النور ، وحلب باعتبارها المدينة التي عاش فيها ابن يعيش موضع الدراسة .

بغداد :

فأما بغداد فكانت هي المنبع الذي يستقي منه العلماء في ذلك الزمان لكونها العاصمة التاريخية للدولة العباسية ولقربها من البصرة الميناء والبوابة المطلقة على العالم الخارجي ، حيث امتزاج وتلاقح الفكر بالأجنبي .

ومن أشهر علماء اللغة بها التبريزي "يحيى بن علي بن محمد" المتوفى سنة "٥٠٢هـ" وكان أحد الأئمة في النحو ، والأدب . صنف "شرح الحماسة" ، وشرح ديوان المتنبي ، وله في العروض "الكافي في علمي العروض ، والقوافي" .

ومنهم ملك النحاة الحسن بن أبي الحسن ، المتوفى سنة "٥٦٨هـ" ، ولد ببغداد ، وقدم دمشق ، ثم خرج منها ، وعاد إليها واستوطنها إلى أن مات ، وقد ألف في اللغة والنحو ، والعروض ، والفقه كتباً عدة منها : كتاب "الحاوي في النحو" ، وكتاب "العمدة في النحو" ، وكتاب "المختصر في التصريف" ، ومنهم العكبري "أبو البقاء" ، عبد الله بن الحسن العكبري " ، المتوفى سنة "٦١٦هـ" ، ولد ببغداد ، وأخذ النحو عن أبي محمد الخشاب ، اشتغل بالنحو ، وبرع فيه ألف مؤلفات مفيدة كثيرة منها : "شرح الإيضاح" لأبي علي الفارسي ، و"شرح اللمع" ، لابن جني ، وغيرها .

^١ ياقوت الحموي ، ((إرشاد الأريب)) ، ج ٥ ، ص ٦٢٨ - ٦٢٩ .

^٢ ابن خلكان ، ((وفيات الأعيان)) ، ج ١ ، ص ٩٢ .

^٣ خير الدين الزركلي ، ((الأعلام - قاموس تراجم)) ، دار العلوم للملايين ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، ج ٨ ، ص ١٣٠ .

منها : "شرح الإيضاح " لأبي علي الفارسي ، و " شرح اللمع " ، لابن جني ،
وغيرها .

ومنهم ياقوت الحموي الرومي "أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله" المتوفى سنة
"٦٢٦هـ" أسر من بلاده صغيرا ، وابتاعه تاجر اسمه أبو منصور الجيلي ، وعلمه
الحساب والكتابة ، ولما كبر قرأ شيئا في النحو ، واللغة ، له من المصنفات الواسعة
في الأدب والتراجم مثل : "معجم الأدباء" ، وسماه : إرشاد الأريب في معرفة
الأديب" ، و " معجم البلدان " ، و "معجم الشعراء" ، وكتاب " أخبار المتنبية"^١ .

حلب :

المركز الثاني من مراكز الثقافة في الدولة الصلاحية بعد دمشق . ((وهي
مدينة قديمة ، ذاعت شهرتها في العصر العربي الإسلامي في القرن الرابع عند
تولي الأمير سيف الدولة الحمداني عليها ، وجمع فيها من العلماء ، والأدباء كل
كبير مرموق ، فطيروا ذكرها في الآفاق ، و كان بها المتنبية ، والسري الرفاء
، وأبو الفرج الأصفهاني ، ثم خمد ذكرها إلى بعض الوقت إلى أن كان القرن
الخامس فاستعادت مكانتها الأولى^٢))

كانت حلب مركزا للعلماء الوافدين تستقبلهم ، وتهيي لهم المناخ المناسب
لنشر العلم . ((وجاءها ياقوت الرومي^٣ . و الواسطي (محمد القاسم بن القاسم بن
عمر) ، ولد سنة "٥٥٠هـ" ، وتوفى بحلب "٦٢٦هـ" ، وكان أدبيا نحويا فاضلا ،
قرأ النحو على يد الشيخ المصدق بن شيب ، صنف "شرح اللمع" لابن جني وشرح
"التصريف الملوكي" لابن جني ، وشرح "مقامات الحريري" وغيرها^٤)) . ووفد
إليها ابن الصائغ ، "وأبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش"^٥ ، وجاءها ابن العويم
(كمال الدين عمر بن أحمد) المتوفى سنة "٦٦٦هـ" ، المولد سنة أخذ عن التاج

^١ محمد زغلول ، ((الأدب في عصر صلاح الدين الأيوبي)) ، ص ١٤٥ .

^٢ خير الدين الزركلي ((الأعلام)) ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

^٣ انظر الصفحة السابقة .

^٤ انظر ص ٦ من هذا البحث .

^٥ انظر ص ٦ من هذا البحث .

الكندي بدمشق ، له كتب كثيرة أشهرها : "تأريخ حلب" ، وكتاب "الدرارى في ذكر الزرارى" وغيرها^(١) .

ومن علمائها "ابن خلكان" الذى نشأ بالموصل وأريل ، وتعلم واشتغل بها زمنا ، ثم قدم حلب ، وأخذ فيها على "ابن الشرار" ، و"ابن يعيش" وغيرهما ، وغادر حلب إلى مصر سنة "٦٣٥ هـ"^(٢) .

((أما أهم علماء حلب فهو: الجياني الطائي "جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك" ، "٦٠٠ - ٦٧٢ هـ" النحوي ، سمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه النهاية . صنف كتباً منها : "تسهيل الفوائد" ، و"سبك المنظوم وفك المختوم" ، وكتاب "الشافية" ، و"الخلاصة" ، و"مختصر الشافية" وغيرها^(٣) .

ثانياً - اسمه ونسبه :

اتفقت المصادر على أن اسمه : يعيش بن علي بن يعيش ، أما نسبه فنجد الروايات قد اختلفت فيه ، فمنها من أطال في نسبه ، ومنها من اكتفى بالإيجاز ، فمن الروايات التى أوردت اسمه مطولاً ، رواية السيوطي في : "بغية الوعاة" ، ورواية عمر رضا كحاله في : "معجم المؤلفين" وابن خلكان في كتابه : "وفيات الأعيان" مع اختلاف ترتيب الأجداد بينهم فأورد السيوطي نسبه كالاتى :

((يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا محمد بن علي بن الفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى ، النحوي الحلبي موفق الدين ، أبو البقاء المشهور بابن يعيش^(٤) .

أما عمر رضا كحاله فأورده : ((يعيش بن يعيش بن علي السرايا بن محمد بن علي بن الفضل الأسدي ، الموصلية ، الحلبي ، المعروف بابن يعيش ، وابن الصائغ "موفق الدين" ، أبو البقاء^(٥) .

^١ ياقوت الحموى ، ((معجم الأديباء)) ، ج ٦ ، ص ٣٥ .

^٢ خير الدين الزركلى ، ((الأعلام)) ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

^٣ الكتبي : (محمد بن شاكر بن أحمد) ، ((وفيات الوفيات)) ، مطبعة السعادة بمصر . أغسطس ١٩٥١ ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .

^٤ السيوطي ، ((بغية الوعاة)) ، ص ٣٥١ .

أما ابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان" فقد زاد في نسبه وهو : ((أبو البقاء يعيش بن علي بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي ، الموصلي الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ^٢)).

واكتفى كل من د. شوقي ضيف في كتابه : "المدارس النحوية" ، وابن العماد الحنبلي في كتابه : "شذرات الذهب" ، وحاجي خليفة في كتابه : "كشف الظنون" بإيراد نسبه مختصرا وهو : ((موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الأسدي الحلبي^٣)).

ومن خلال عرضنا لنسب ابن يعيش نلاحظ أن هنالك شبه إجماع في نسبه ، سوى بعض الاختلافات لدى بعض الروايات التي أطالت في إيراد نسبه ، حيث ذكر ابن خلكان أجدادا له لم ترد أسماؤها لدى السيوطي وكحالة^٤ ، واختلف عنهما كحالة في إيراد اسمه ((يعيش بن يعيش^٤)) ، وذلك بحذف اسم والده "علي" ، الشيء الذي اجتمعت عليه كل المصادر التي عرضناها في نسبه .

أصله ومولده :

ولد ابن يعيش بحلب في الثالث من رمضان سنة ٥٥٦هـ - ست وخمسين وخمسائة^٥) وقيل سنة "٥٥٣هـ" ثلاثة وخمسين وخمسائة^٦ وتوفي بحلب سنة "٦٤٣هـ" ثلاث وأربعين وستمائة^٧ أما عن أصله فهو : "موصلي الأصل حلبي

^١ كحالة ، (عمر رضا كحالة) ، (معجم المؤلفين في تراجم مصنف اللغة العربية) ، مطبعة الشرقية بدمشق ، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م ، ج ١٣ ، ص .

^٢ ابن خلكان ، (وفيات الأعيان) ، ج ٧ ، ص ٤٦ .

^٣ د. شوقي ضيف ، ((المدارس النحوية)) ، ص ٢٨٠ ، وابن العماد الحنبلي ، (أبو الفلاح عبد الحي

ابن العماد الحنبلي) ، ((شذرات الذهب في أخبار من ذهب)) . المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان . ج ٥ ص ٢٨٨ .

^٤ انظر الصفحة السابقة .

^٥ ابن يعيش - (شرح الملوك) ، ص ٤ ، وكحالة ، (معجم المؤلفين) ، ص ٢٥٦ .

^٦ ابن العماد الحنبلي ، ((شذرات الذهب)) ، ص ٢٢٨ .

^٧ حاجي خليفة ، ((كشف الظنون)) ، ص ١٧٧٥ .

المولد ، والمنشأ^١ " إلا أننا نجد عبد الباقي اليماني في كتابه : "إشارة التعيين" ذكر أن أصله أندلسي ، وذلك بقوله : هو محمد بن علي بن المفضل ، الأندلسي الأصل ، الموصل ، ثم الحلبي المولد والمنشأ...^٢))
وهذا هو الكلام الذي أورده عبد الباقي اليماني ربما يفهم منه أن أجداد ابن يعيش ينحدرون إلى أصل أندلسي .

تعلمه :

أقبل ابن يعيش على العلم ، والتعلم منذ نعومة أظافره ، وحصل منه قدرا ليس بالهين ، مما مكنه من تصدر مجالس العلم والتعليم ، و القعود للتدريس والتصنيف .

((قرأ ابن يعيش النحو على ابن السخاء فتيان الحلبي ، وأبي العباس المغربي النيروزي ، وسمع عن أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل ، وعلى بن محمد عبد الله بن عمر بن سديده التكريني ، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي ، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد الطرسوسي ، وخالد بن محمد بن نصر بن صفيير القيسران ، وبدمشق على تاج الدين الكندي ، وغيرهم . وحدث بحلب ، فكان فاضلا ، وماهرا ، في النحو والتصريف^٣))

((رحل ابن يعيش في صدر عمره قاصدا بغداد سنة "٥٧٧هـ" ، ليدرك أبا البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري ، فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته ، فأقام بالموصل مدة ، سمع الحديث ، ثم رجع إلى حلب^٤ .

تمكن ابن يعيش من ناصية البيان ، وحصل بذلك علما فاق به أقرانه في ذلك الزمان ، والدليل على ذلك سؤاله للشيخ تاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسين الكندي الأمام المشهور ، سأله -ابن يعيش - عن بعض مشكله في العربية ، وعن

^١ ابن خلكان ، ((وفيات الأعيان)) ، ج ٤٧ ، ص ٤٦ .

^٢ عبد الباقي بن عبد الحميد اليماني ، ((إشارة التعيين ، و تراجم النحاة و اللغويين)) ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، لاط ، لات ، ص ٣٨٨ .

^٣ ابن خلكان ، ((وفيات الأعيان)) ، ج ٤٧ ، ص ٤٧ .

^٤ نفسه ، الصفحة نفسها .

إعراب ما ذكره الحريري في المقامة الحربية ، وهو قوله في أواخرها "حتي إذا
لألاً الأفق ذنب السرحان ، وأن انبلاج الفجر وحان^١ ."

فاستبهم ذلك الكندي : هل الأفق ، وذنب السرحان مرفوعان ، أم منصوبان ،
أو الأفق مرفوع ، وذنب السرحان منصوب ، أو على العكس ؟. فرد عليه الكندي:
لقد علمت قصدك . إنما فعلت ذلك لإعلامي بمكانتك من هذا العلم^٢ .
وذكر ابن خلكان : ((إن هذه المسألة يجوز فيها الأمور الأربعة ، والمختار
منها نصب الأفق ، ورفع ذنب السرحان^٣)) .

ومما يلاحظ أن ابن يعيش صب جهوده في علمي النحو ، والصرف ،
وتصدر للإقراء والتدريس زماناً ، ((وكان حسن الفهم لطيف الكلام طويل الروح
علي المبتدئ والمنتهي ، ظريف الشائل...))^٤ .

شيوخه :

من خلال عرضنا لتعليم ابن يعيش يمكن أن نستخلص أسماء الشيوخ الذين
تتلمذ علي أيديهم وهم : ((أبو فتيان الحلبي ، وأبو العباس المغربي النيروزي ،
وعليهما درس النحو ، وسمع الحديث علي : أبي الفضل عبد الله بن أحمد الطيب
الطوسي الموصللي ، وعلي أبو محمد عبدالله بن عمر سويده التكريني ، وبحلب
علي أبو الفرج يحي بن محمود الثقفي ، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن
الطرسوسي ، وخالد بن محمد بن نصر بن صقير القيسراني ، وبدمشق علي بن تاج
الدين الكندي^٥)) .

ونلاحظ أن أكثر شيوخه من علماء الحديث مع أنه لم ينهج طريقهم ، وفي
المقابل نجده قد تعلم النحو علي يد شيخين فقط من علماء النحو ، فإن صح ذلك ،
فنرجح ملازمته لهما زمناً طويلاً - أي الشيخين - وإلا لما أثار فيه ، وحولاً اتجاهه

^١ الحريري ، (أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري) ، (كتاب المقامات الأدبية)) ،
الطبعة الأولى ، المطبعة الحسينية المصرية ، سنة ١٣٣٦هـ .

^٢ ابن خلكان ، ((وفيات الأعيان)) ، ج ، ص ٤٧ ، بتصريف .

^٣ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٤ السيوطي ، ((بغية الوعاة)) ، ص ٣٥٢ .

^٥ انظر الصفحة السابقة .

إلى دراسة النحو ، والصرف ، والاهتمام بهما ، والتصنيف فيهما دون علم الحديث . وثمة سبب آخر - على ما يبدو - حاله بينه وعلم الحديث ، وذلك ؛ لميله إلى المجون ، والدليل على ذلك ما أورده السيوطي: ((... أنه كثير المجون مع سكينه ووقار ..^١)).

تلاميذه :

أشهر الذين تتلمذوا على يدي ابن يعيش ((ياقوت الحموي ، وهو ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الجنس ، الحموي المولد ، البغدادي الدار ، الملقب بشهاب الدين ، ولد في سنة ٥٢٤هـ ، وتوفي سنة ٦٢٦هـ^٢ . ومنهم جمال الدين الوالي بن أحمد الشريشي ، نحوي فقيه ، من كتبه "شرح المفصل" في النحو ، و"توحيد الرسالة" ، و "رسالة التوحيد" في أصول الدين ، وكتاب في "السماع"^٣ . ومنهم جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي ، ولد سنة ٥٢٦هـ وتوفي سنة ٦٤٩هـ ، أخذ النحو عن الموفق بن يعيش ، وبرع في العربية ، وتصدر لإقرائها ، شرح "المفصل" شرحاً مطولاً^٤ .

مجالسه :

تفرغ ابن يعيش للعلم والتدريس فكثرت مجالسه في حلب ، ((فكان منها مجلس في جامعها بالمقصورة الشمالية ، يقرئ فيه بعد العصر ، وآخر بالمدرسة الرواحية يقرئ فيه بين الصلاتين^٥)).

^١ السيوطي ، ((بغية الوعاة)) ، ج ٢ ، ص ٣٥٢ .

^٢ انظر ص ٧٧ من هذا البحث .

^٣ الزركلي ، ((الأعلام)) ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

^٤ صلاح الدين خليل ، ((الوافي بالوفيات)) ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

^٥ ابن خلكان ، ((وفيات الأعيان)) ، ج ٧ ، ص ٤٨ .

مصنفاته :

ترك ابن يعيش مصنفات أشهرها : "شرح المفصل" للزمخشري ، وشرح "التصريف الملوكي" ، لابن جني . و له حاشية في كتاب "المنصف" لابن جني ، وحاشية على "تصريف العربي" لابن جني^١ ، وكتاب "تفسير المنتهى مع بيان إعراب القرآن"^٢ .

مذهبه :

يتبع ابن يعيش آراء المدرسة البصرية ، ويدافع عنها ، وبالمقابل يضعف أقوال الكوفيين في غير عصبية ، وينصفهم أحيانا أخرى ، وفي ذلك نورد بعض الموازنات منها :

- ١- إن الاسم مشتق من السمو لا من السمة ، كما قال الكوفيون^٣ .
 - ٢- ينتصر لرأي البصريين بأن عامل المبتدأ ، هو الإبتداء لا الخبر ، كما قال الكوفيون^٤ .
 - ٣- ضعّف رأي الكوفيين في أن الاسم الواقع بعد "لولا" يرتفع بها لنيابتها عن الفعل^٥ .
 - ٤- ضعّف رأي الكوفيين في أن "إن" وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر ، وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول "إن" وصوابها^٦ .
- إلا أنه استحسّن بعض آراء الكوفيين ، ومن ذلك استحسانه لقراءة ((إن هذان لساحران)) ، على أن "إن" نافية واللام بمعنى "إلا" ، والتقدير : {ما هذان إلا لساحران} .

^١ حاجي خليفة شلبي ، (كشف الظنون) ، ج ١ ، ص ٤١١ .

^٢ البغدادي ، (إسماعيل باشا البغدادي) ، (هدية العارفين) ، دار العلوم - بيروت ، ج ١ ، ص ٥٢٨ .

^٣ كارل بروكلمان ، (تاريخ الأدب العربي) ، ترجمة : عبدالحليم النجار ، دار المعارف ، ١٩٥٩م ، ج ١ ، ص ٥٢١ .

^٤ ابن يعيش ، (شرح المفصل) ، إدارة الطباعة المنيرية ، ج ١ ، ص ٨٤ .

^٥ السابق نفسه ، ص ٨٤ .

^٦ نفسه ، ص ٩٦ .

^٧ نفسه ، ص ١٠٢ .

^٨ الآية ٣٦ ، سورة طه .

وكان يجوز مع الكوفيين صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر^١ . وعليه
يمكن القول : إن مذهبه النحوي - أي ابن يعيش - يشبه المذهب البغدادي في طريقته
التوفيقية بين المدرستين .

نوادره :

كان ابن يعيش ميالا للظرف ، والمداعبة ، لطيف الكلام ، خفيف الروح ، وفي
إحدى مجالسه قرأ عليه أحد الفقهاء بيت ذي الرمة في "باب النداء" :
أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم^٢
فقال له الشيخ - أي بن يعيش - : ((إن هذا الشاعر لشدة ولهه في المحبة وعظم
وجده بهذه المحبوبة وكثرة مشابقتها للغزال والمها ، اشتبه عليه الحال ، فلم يدر هل
هي أم سالم ، أم ظبية ، فلما فرغ الشيخ من كلامه ، قال له الفقيه : يا مولانا أيش
في المرأة يشبه الظبية ؟ ، فقال له : تشبهها في ذنبها وقرنيها ، وضحك الحاضرون ،
وخجل الفقيه^٣)).

ومن نوادره أيضا : ((جاءه رجل من الأجناد وببده مسطور بدين ، وكان الشيخ
له عادة بالشهادة في المكاتب الشرعية ، فقال له يا مولانا : أشهد علي بهذا المسطور ،
فأخذه الشيخ من يده وقرأ أوله : أقرت فاطمة ، فقال له الشيخ : أنت فاطمة ؟ ، فقال له
الجندي : لا يا مولانا الساعة تحضر ، وخرج إلى باب المدرسة ، فأحضرها وهو
يبتسم من كلام الشيخ^٤ .

^١ ابن يعيش ، (شرح المفصل) ، ج ٤ ، ص ٩٠ .

^٢ السيوطي ، (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي) ، (الأشباه والنظائر) ، طبعة حيدر آباد ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

^٣ ذو الرمة (غيلان بن عقبة بن نهيـس) ، تحقيق كاريل هنري هيس ، كمبردج ١٩١٩م (ديوانه) ، ٦٢٢ . (الكتاب) ، ج ٢ ،
ص ٢٢٤ ، (الخصائص) ، ج ٢ ، ص ٤٥٨ ، (شرح المفصل) ، ج ٩ ، ص ١١٩ . الوعاء : الأرض اللينة ذات الرمل ،
حلحله : اسم موضع ، النقا : التل من الرمل .

^٤ ابن خلكان ، (وفيات الأعيان) ، ج ٧ ، ص ٤٨-٤٩ .

^٥ نفسه ، ص ٥١ .

المبحث الثاني :

وهو المختار

أولاً - مؤلفه :

ابن جني : هو عثمان بن جني ، لا يعرف من نسبه إلا هذا ، وذلك أنه غير عربي ، وكان أبوه "جني" رومياً يونانياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي ، ومن ثم ينتسب أزدياً بالولاء^١ .

قال عمر رضا كحالة : ((ولد ابن جني في الموصل ، في سنة "٣٣٠هـ" في الثلاثين وثلاثمائة من الهجرة ، ووفاته في "٣٩٢هـ" الثاني والتسعين وثلاثمائة من الهجرة^٢)). أي أن عمره اثنان وستون سنة ، هذا بالتأريخ الهجري ، وإذا نظرنا إلى التأريخ بالتقويم الميلادي عند كحالة نفسه نجده قد ولد في عام ٩٤٢م اثنين وأربعين وتسعمائة ، ووفاته في سنة ١٠٠١م واحد وألف ميلادية ، أي أن عمره تسعة وخمسون عاماً ، مما يشير إلى التناقض في التأريخ لميلاده . وذكر أبو الفداء في "المختصر" : إن وفاته في سنة "٣٠٢هـ" اثنين وثلاثمائة^٣ ، ويقول ابن قاضي شعبة في "طبقات النحاة" : إنه توفي وهو في سن السبعين^٤ .

ويلاحظ مما سبق أن مسألة التأريخ لولادة ، ووفاة ابن جني ما هي إلا ضرباً من الحدس والتخمين ، لما نلاحظه في التناقض الواضح في أقوال المؤرخين .

نشأته :

نشأ ابن جني بالموصل وتلقى مبادئ تعليمه بها ، وقد تعلم النحو عن : أحمد بن محمد المعروف بـ "الأخفش"^٥ ، ويذكر ابن خلكان أن ابن جني "قرأ الأدب في صباحه على : أبي علي الفارسي" إلا أنه لم يبين أين كان ذلك ؟ .

استوطن أبو الفتح دار السلام ، ودرس بها العلم إلى أن مات ومن هنا يمكن القول إن : ابن جني منذ صغره لم يلتفت إلا للدرس ، والتدريس حيث لم نعثر على ما يشير إلى أنه كان يمتحن مهنة بعينها ، إلا اتجاهه للعلم .

^١ كحالة ، (معجم المؤلفين) ، ج ٦ ، ص ٢٥١ .

^٢ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٣ أبو الفداء ، (المختصر في أخبار البشر) ، ج ٣ ، ص ١٤٣ .

^٤ ابن قاضي ، (طبقات النحاة) ، نقلاً عن الخصائص ، ج ١ ، ص ٩ .

^٥ ابن جني ، (الخصائص) ، ج ١ ، ص ٨ ، كلام المحقق .

مصنفاته :

له من التصانيف ما يربو عن النيف والأربعين مصنفا ، ذكر منها ابن خلكان :
"الخصائص - سر الصناعة - المنصف في شرح التصريف ، لأبي عثمان المازني -
التلقين في النحو - التعاقب - الكافي شرح القوافي ، للاخفش - المذكر والمؤنث -
المقصود والممدود - التمام في شرح الهدليين - المنهج في اشتقاق أسماء شعراء
الحماسة - مختصر في العروض ، ومختصر في القوافي - المسائل الخاطريات -
التذكرة الأصبهانية - مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها - المقتضب في المعتل
العين - اللمع - التنبية - المهذب - التبصرة " .

هذا ، ونلاحظ أن ابن خلكان لم يورد اسم " التصريف الملوكي " ضمن مصنفات
ابن جني ، مما يشير إلى احتمال تشككه في نسبته إليه .

أما محمد علي النجار في تحقيقه : "لخصائص" فأورد كل مصنفات ابن جني ،
منها : ((شرح مستغلق أبواب الحماسة ، واشتقاق أسماء شعرائها ، كتاب مختصر
التصريف ، ويبدو إنه هو المعروف بـ "التصريف الملوكي" ، كتاب الألفاظ المهموزة ،
المحاسن العربية تفسير أرجوزه أبي نواس - تفسير العلويات - كتاب البشري والظفر
- رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات - كتاب مقدمات أبواب التصريف ، والراجح
هو مختصر التصريف الذي سبق الكلام عليه ، كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام
العام^١)) ويمكن القول إن "التصريف الملوكي" أورد عند محمد علي النجار في تحقيقه
للخصائص : باسمين مختلفين ، حيث ذكره في المرة الأولى باسم "مختصر التصريف" ،
وعلق عليه "يبدو إنه هو المعروف بالتصريف الملوكي" . وذكره ثانية باسم كتاب
"مقدمات أبواب التصريف" ، وعلق عليه "والراجح هو مختصر أبواب التصريف الذي
سبق الكلام عليه" ، ويبدو إنه التصريف الملوكي . إلا أن هنالك كلاما أكثر وضوحا عن
"التصريف الملوكي" عند د. شوقي ضيف في كتابه "المدارس النحوية" وهو يتحدث عن
ابن جني ، قال : "وطبع له كتاب التصريف الملوكي" . وهو كتاب يتناول هذا العلم

^١ ابن خلكان ، ((وفيات الاعيان)) ، ج ٢ ، ص ٣٣٦ .

^٢ ابن جني ، ((الخصائص)) ، ج ١ ، ص ٦٠ وما بعدها .

بمعناه الدقيق ، فيتحدث عن المجرد ، والمزيد ، والإبدال ، والتغيير بالحركة والسكون ،
والحذف ، والإعلال ، مع تدريبات صرفية كثيرة))
كما أورد حامد مؤمن في تحقيقه لكتاب ابن جنى : " اللمع في العربية " اسم كتاب
"التصريف الملوكي " ضمن مؤلفات ابن جنى .

شيخوخة :

((أخذ ابن جنى النحو في صباه عن " أحمد بن محمد الموصلي " وأخذ الأدب
واللغة عن كثير من العلماء منهم : أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ،
وهو من القراء ، كما أخذ العلم عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم ومنهم : أبو عبد الله
محمد بن العساف العقلي التميمي الذي يذكره باسم أبي عبد الله الشجري)) .
إلا أنه تتلمذ على يد أبي علي الفارسي إلى أن مات ، فخلف أستاذه . ودرس
النحو في بغداد ، وسبب لزوم ابن جنى لأبي علي الفارسي ، بسبب المسألة التي أخطأ
فيها ابن جنى أثناء تدريسه للنحو في الموصل بمسجدها . ونقول الراوية : ((... في
بدء اتصاله بأستاذه ، إن أبا الفتح ، وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل ،
فمر به أبو علي فوجده يتكلم في مسألة " قلب الواو ألفا " في نحو : قام وقال
فاعترض عليه أبو علي ، فوجده مقصرا ، فنبهه على الصواب ، وقال له : "تزييت و
أنت حصرم " ! فتبع أبا علي حتى نبغ بسبب صحبته إياه))
وهذه الرواية تشير إشارة واضحة على أن أبا علي الفارسي هو المعلم الذي
اعتمد عليه ابن جنى في تحصيله للعلوم اللغوية.

ابن جنى بين النحو والصرف :

كان ابن جنى من حذاق العربية ، وعلومها ، بل كان إماما في النحو ،
والصرف ، وهو على تقدمه فيهما ، إلا أنه أكثر ميلا للصرف ، ويروى ذلك بسبب
عجزه في المسألة الصرفية أمام شيخه أبي علي الفارسي .

^١د. شوقي ضيف ، ((المدارس النحوية)) ، ص ٢٦٧ .

^٢ابن جنى ((اللمع في العربية)) ، تحقيق امد مؤمن ، دار المعارف ، ص

^٣د. شوقي ضيف ، ((المدارس النحوية)) ص ٢٦٧ .

^٤ياقوت الحموي ، ((معجم الأدباء)) ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ . الحصرم : ثمر الزبيب قبل نضجه .

كما وردت بعض الروايات تشير إلى تأخر ابن جني في علم النحو، ومن ذلك ما ذكره ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك في مبحث الإبتداء : "إن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبي نواس^١ :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ
يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

فارتبك في إعرابه^٢ .

وهناك رواية تبين تخلف ابن جني في النحو، وهي ما رواه ابن الأنباري في "تزهة الألباء" : ((اجتمع علي الربعي، وابن جني يمشيان في موضع، فاجتاز علي بابا خربه، فرأى فيها كلبا، وكان علي مغرماً بقتل الكلاب، فقال لابن جني: قف على الباب، دخل. فلما رأى الكلب عليا يريد أن يقتله، هرب، ولم يقدر ابن جني علي منعه، فقال له الربعي: ويلك يا ابن جني! مدبر في النحو، وفي قتل الكلاب!)).

ويبدو أن هاتين الروايتين قللتا من مقدرة ابن جني في حذق علم النحو؛ إلا أن الواقع يشير إلي خلاف ذلك، فابن جني استطاع أن يؤلف كما مقدرًا في مختلف أقسام اللغة العربية، بل وتعد مصنفاته مراجع أساسية لا غنى لكل باحث في مجال اللغة عنها، مما يؤكد تمكنه وإجادته لكل فروع اللغة العربية، بجانب ذلك استطاع ابن جني أن يجادل علماء النحو ويبيدي رأيه في بعض المسائل النحوية، وفي ذلك نورد بعض الأمثلة التي تؤكد ذلك :

١/ تجويزه أظهار متعلق الظرف الواقع خبرا، في الكون العام نحو "زيد عندك"، قال ابن يعيش: ((وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره^٤)).

٢/ وكان يجوز أن يقال: "مررت بزيد وعمرا" بعطف عمر علي محل زيد المجرور بالحرف، وهذا ما لا يجيزه النحويون؛ لأن شرط العطف علي المحل ظهور الإعراب المحلي في فصيح الكلام^٥).

^١ هذا البيت لم أجده في ديوان أبي نواس، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، ورد في شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٩٢.

^٢ ابن عقيل، ((شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك))، ((تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج ١، ص ١٩٢

^٣ ابن الأنباري، ((نقلا عن الخصائص))، ج ١، ص ٤٧.

^٤ ابن يعيش، ((شرح المفصل))، ج ١، ص ٩٠.

^٥ ابن جني، ((الخصائص))، ج ١، ص ١٠٦.

٣/ كما عرض لعوامل الإعراب في الكلم ، وأن النحاة قسموها إلي معنوي مثل الابتداء ، ولفظي مثل عمل المبتدأ في الخبر ، إلا أنه يقول : ((إن العامل الحقيقي في إعراب الكلم ، إنما هو المتكلم^١)) ، وكان يذهب إلي أن العامل في الخبر هو الابتداء ، والمبتدأ معا ، ولذلك سوق تقدمه على المبتدأ في مثل " شاعر محمد "؛ لأنه ، إنما تقدم على أحد عاملي الرفع فيه ، وهو المبتدأ .

٤/ ((وذهب إلي أن المضارع المنصوب بعد " حتى " بأن مضمرة وجوبا^٢)) ، وهو هنا إنما يأخذ برأي البصريين في هذه المسألة خلافا للكوفيين ، ومرة أخرى يوافق الكوفيين في وجهة نظرهم في مسائل النحو ، ومن ذلك إعمال " إن " النافية عمل " ليس^٣ " .

وذكر أبو الحسن علي بن الحسن البخارزي في "دمية القصر" قال : ((ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ما له ، فقد وقع عليها من ثمرات الأعراب ، ولا سيما في علم الإعراب ، ومن تأمل مصنفاة ، وقف على بعض صفاتة^٤)) .

ويقول د. شوقي ضيف في كتابه : " العصر العباسي الثاني " : ((وهو أول من فتح بقوة باب التمارين العملية في الصرف ، إذ نراه يبني من " ضرب " على مثال " جعفر " ، أو على مثال : " سفرجل " ، وما إلي ذلك من أبنية غير مستعملة في اللغة ، وكان يتشدد في الأخذ بالقياس ...^٥)) .

مذهبه النحوي :

كانت المذاهب النحوية لعهد ابن جني ثلاثة مذاهب : مذهبان قديمان هما : البصرى ، و الكوفي ، ومذهب حدث من خلط المذهبين بالتخير منهما ، وهو مذهب البغداديين .

^١ نفسه ، ص ١١٩ .

^٢ نفسه ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

^٣ د. شوقي ضيف ، ((المدراس النحوية)) ، ص ٢٦٩ .

^٤ ياقوت الحموى ، ((معجم الأدياء)) ، ج ٣ ص ٤٦٣ .

^٥ د. شوقي ضيف ، ((تاريخ الأدب العربي ، العصر العباسي الثاني)) ، ص ١١٩ .

وكان ابن جني معاصرا للمدرسة البغدادية ، لكنه كثيرا ما يقف بجانب المدرسة البصرية ، ويناصرها ويصف رجالها بـ " أصحابنا " ، وفي هذا الاتجاه وصفه د. شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " : ((فهو بغدادى من طراز آخر ... طراز كان ينزح إلى البصريين ، وهو الطراز الذي عمّ ، وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، وكان هو وأستاذه - أبو علي الفارسي - من أهم الأسباب في شيوعه ، إذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري ، و الكوفي ، مع نزعة شديدة إلى البصريين))

ومن خلال ما تقدم كان ابن جني ، وأستاذه أبو علي الفارسي بغداديين يعتمدان في كتبهما على نسق هذه المدرسة ، مع مناصرة آراء البصريين من غير عصبية .

ثانيا - اسم الكتاب :

جاء في إجازة لابن يعيش بخطه : ((أما الكتاب الذي نشره فهو " شرح الملوكي " ، فقد كان عثمان بن جني ، صنف كتابا في علم التصريف ، لطيفا سماه ، " مختصر التصريف ")) .

وذكرت للكتاب أسماء منها : " مقدمات أبواب التصريف " ، و " مختصر التصريف " ، و " جمل أصول التصريف " .

إلا أنه اشتهر بين الناس باسم " الملوكي " ، وزعم شمس الدين محمد بن ساعد ، وأخذ عنه طاش كبرى زاده : ((إن ابن جني سمى كتابه هذا " التصريف الملوكي ")) . وزعم البغدادي أن التصريف الملوكي هو للمازني .

و خلاصة القول : إن هذا الكتاب وردت له أسماء مختلفة ، وقد بسطنا القول في ذلك عند حديثنا عن ابن جني مؤلفه ° ، أما " شرح التصريف الملوكي " فلا حاجة في الجدل حول اسمه ؛ لأن صاحبه قد سماه " شرح الملوكي " .

^١ د. شوقي ضيف ، ((مدراس النحوية)) ، ص ٢٦٨ .

^٢ ياقوت الحموي ، ((ارشاد الاريب)) ، ج ٥ ، ص ٢٩-٣٠ .

^٣ انظر ص من هذا البحث .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٦ .

^٥ انظر ص من هذا البحث .

شراحه :

أما شراح هذا الكتاب فمنهم :

/١ ((عمر بن ثابت الثماني ، النحوي القدير ، إمام فاضل ، أديب كامل ، أخذ عن أبي الفتح ابن جنى ، وله من التصانيف كتاب " شرح اللمع " ، وكتاب " المفيد في النحو " ، وكتاب " شرح التصريف الملوكي " توفى سنة " ٤٤٢ هـ) .

/٢ (ابن الشجرى ، هبة الله بن يحيى أبو السعادات ، الذى ينتهى نسبة إلى جعفر ابن الحسين بن على بن أبي طالب ، أقرأ النحو سبعين سنة ، وصنف كتاب " الأمالي " ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعها ، وكتاب " الحماسة " ضاهى به حماسة أبي تمام ، وشرح التصريف الملوكي ، وشرح " اللمع " لابن جنى النحوي وكتاب : " ما اتفق لفظه ، واختلف معناه " ، وغير ذلك ، توفى سنة " ٥٤٢ هـ) .

/٣ القاسم بن القاسم الواسطي ، ولد سنة " ٥٥٠ هـ " ، وتوفى بحلب سنة " ٦٢٦ هـ " ، وكان أديبا ، نحويا ، لغويا ، قرأ النحو على الشيخ مصدق بن شيب ، و صنف " شرح اللمع " ، وشرح " التصريف الملوكي " لابن جنى ، وشرح " مقامات الحريري " وغيرها) .

قال د. فخرالدين قباوة في تحقيقه لـ " شرح الملوكي " : " ولكن الأيام ذهبت بكل هذه الشروح ، إلا ما صنفه ابن يعيش ، فقد سلمت بعض نسخه من عوادي الزمن ، وعاش إلى عصرنا الحاضر ، ليتيسر لنا - بإذن الله - تحقيقه ونشره ...) .

ومن خلال هذا الكلام الذى أورده المحقق نلاحظ أن كل الشروح التي تناولت " التصريف الملوكي " بالشرح لم تسلم من عوادي الزمن ، إلا ما خطه ابن يعيش ، ولكنه - أي المحقق - قال : " فقد سلمت بعض نسخه ... " ، مما يشير إشارة واضحة إلى احتمال ضياع جزء منها ، مما يعني نقصان الكتاب .

^١ ياقوت الحموي ، ((معجم الأدباء)) ، ج ٤ ، ص ٤٦٣-٤٦٤ .

^٢ نفسة ج ٥ ، ص ٥٦٢ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٧ " كلام المحقق " .

^٤ نفسه ، الصفحه نفسها .

شراحه :

أما شراح هذا الكتاب فمنهم :

١/ ((عمر بن ثابت الثماني ، النحوي القدير ، إمام فاضل ، أديب كامل ، أخذ عن أبي الفتح ابن جنى ، وله من التصانيف كتاب " شرح اللمع " ، وكتاب " المفيد في النحو " ، وكتاب " شرح التصريف الملوكي " توفى سنة ٤٤٢هـ)) .

٢/ (ابن الشجرى ، هبة الله بن يحيى أبو السعادات ، الذى ينتهى نسبة إلى جعفر ابن الحسين بن على بن أبي طالب ، أقرأ النحو سبعين سنة ، وصنف كتاب " الأمالي " ، وهو أكبر تصانيفه وأمتعتها ، وكتاب " الحماسة " ضاهى به حماسة أبي تمام ، وشرح التصريف الملوكي ، وشرح " اللمع " لابن جنى النحوي وكتاب : " ما اتفق لفظه ، واختلف معناه " ، وغير ذلك ، توفى سنة ٥٤٢هـ)^٢ .

٣/ القاسم بن القاسم الواسطي ، ولد سنة ٥٥٠هـ ، وتوفى بحلب سنة ٦٢٦هـ ، وكان أديبا ، نحويا ، لغويا ، قرأ النحو على الشيخ مصدق بن شيب ، وصنف " شرح اللمع " ، وشرح " التصريف الملوكي " لابن جنى ، وشرح " مقامات الحريري " وغيرها)^٣ .

قال د. فخر الدين قباوة في تحقيقه لـ " شرح الملوكي " : " ولكن الأيام ذهبت بكل هذه الشروح ، إلا ما صنّفه ابن يعيش ، فقد سلمت بعض نسخه من عوادي الزمن ، وعاش إلى عصرنا الحاضر ، ليتيسر لنا - بإذن الله - تحقيقه ونشره ...)^٤ .

ومن خلال هذا الكلام الذى أورده المحقق نلاحظ أن كل الشروح التي تناولت " التصريف الملوكي " بالشرح لم تسلم من عوادي الزمن ، إلا ما خطه ابن يعيش ، ولكنه - أي المحقق - قال : " فقد سلمت بعض نسخه ... " ، مما يشير إشارة واضحة إلى احتمال ضياع جزء منها ، مما يعنى نقصان الكتاب .

^١ ياقوت الحموي ، ((معجم الأديباء)) ، ج ٤ ، ص ٤٦٣-٤٦٤ .

^٢ نفسة ج ٥ ، ص ٥٦٢ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٧ " كلام المحقق " .

^٤ نفسة ، الصفحة نفسها .

مكانته :

كان ابن يعيش قد لمس أهمية التصريف ، ومكانة كتاب ابن جني منه ، وحاجته إلي التوضيح والتفسير ، فقام بمهمة شرحه شرحا موجزا قال : ((لما كان التصريف من أجل العلوم وأشرفها وأغمض أنواع الأدب وأطفها ، حاجة النحوي إليه ضرورية ، والمملق منه مملق من حقيقة العربية ، وكان الكتاب الموسم بـ "الملوكي" المنسوب إلى الشيخ أبي الفتح عثمان ابن جني - رحمه الله - مشتتلا علي كثير من حدوده ، وجمل من قوانينه ، وعقوده - إلا أنه - لقرب ما بين طرفيه ، وفرط إيجاز ما اشتمل عليه ، لا يصحب في كل يد عنانه ، ولا يضح لكل خاطر بيانه . أمليت هذا الكتاب ، شرحا لمشكله ، وإيضاحا لسبله ، مقيدا كل فصل منه بحججه وعلله . وتحريبت فيه الإيجاز ؛ لئلا يخرج عن الغرض بوضعه)) .

ونرى أن الشارح وصف كتاب "الملوكي" بـ "قرب طرفيه" أي : صغر حجمه ، إلا أنه لما لمس أهميته عكف عليه يذلل صعابه ويبسط مسائله ، وذكر د . فخر الدين قباوه : ((ويقال إن ابن يعيش قد بدأ في شرح ((المفصل)) ، إلا أنه لأسباب منها : "اعتراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ، ومنها إن الزمان فسد ، حتى علا باغله على درجة قس ، وانحط قسه عن درجة باغل ؛ ولهذا انصرف ، عنه وشغل نفسه بعمل أقل مشقة ، وأيسر منالا ، وهو شرح "الملوكي" . لذلك وقع تصنيف "شرح الملوكي" بين المرحلتين اللتين قضاهما في تأليف "شرح المفصل" . فلا عجب أن ترى في كل من الكتابين إشارة إلى الآخر)) .

هذا ما أورده د . فخر الدين قباوة في تحقيقه لشرح الملوكي ، ولكن بالرجوع إلى "شرح المفصل" لم نعثر على ما ذكره المحقق صراحة ، قال ابن يعيش : ((كنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه عدة موانع ، منها اعتراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل .. فلما شرف الله العصر بدولة مولانا الملك العادل ، المجاهد ، المرابط ، المنصور ... بأن خلد الله ملكه ، أحيا من هذا العلم رميما ...)) . هذا ما أورده ابن يعيش حول مسألة عدم

^١ السابق نفسه ص ١٧-١٨ .

^٢ نفسه ، ص ٨ .

^٣ ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ١ ، ص ٢-٣ .

إتمام "شرح المفصل" ، إلا أن الذي أتى به د. فخر الدين بأن " شرح الملوكي" ، قد كتب بين المرحلتين ، فيظهر أنه استنتاج من عنده ؛ لأنه ليس هناك ما يشير إلى ذلك صراحة.

نسخه :

ذكر د. فخر الدين قباوة أن كتاب "شرح الملوكي" يعرف منه ثلاث نسخ خطية ، فأوردها وعلق عليها ، وفيما يلي نورد ذلك كاملا :

١/ نسخة استانبول :

تحفظ بها مكتبة كبر باستانبول تحت الرقم ١٥١١ . وهي في ١٦٤ ورقة ، بخط جيد . كتبت في ١٤ صفر من سنة ٧٥١ وقد رجعت إليها ، ثم طلبت تصويرها ، فلم يتيسر لتعذر تصوير المخطوطات باستانبول ، في هذه السنوات . ولذلك لم استطع أن استفيد منها في هذا العمل .

٢/ النسخة الحلبية (الأصلية) :

تحفظ بهذه النسخة دار الكتب الوقفية بجلب ، في المكتبة العثمانية تحت الرقم ١٠٤٧ . وقد تكرم المشرفون علي هذه الدار بمساعدتي ، فيسروا لي مشكورين ، أمر الاستفادة منها . تقع هذه النسخة في ٢٣٠ صفحة من القطع الصغير ، وفي كل صفحة ١٩ سطرا ، بخط جيد مضبوط . وكان الفراغ من كتابتها يوم الاثنين الثاني من شوال سنة ٦٧٨ . وقد اختتمت الورقتان الأوليتان منها ، وفيهما العنوان ، والخطبة ، وجزء يسير من صدر الكتاب . فقام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بالحاق ذلك ، نقلًا من النسخة الشنقيطية . وقد أشار إلى ذلك في النسخة ، ثم قال : ((وهذه النسخة ، التي بين يديك تمتاز عليها بالشكل لأكثرها ، شكلا صحيحا نافعا ، بل واجبا في هذا الفن . كما تمتاز بقربها من حياة المؤلف ابن يعيش - رحمه الله - مع سلامتها من التحريف ، بما أثقته كاتبها ، من وضعه تحت كل حرف ذي اشتباه حرفا مفردا مثله ، بيانًا لصحته ، وإبعادا لسطو التحريف عليه . رحمه الله تعالى ، وغفر لنا وله ، وللمسلمين أجمعين ، أمين . قاله ، وكتبه عبد الفتاح بن محمد بن بشير ، أبو غدة الحلبي . غفي عنه . السبت ١٧ من رمضان سنة ١٣٦٧ .))

واثبت قبل هذا أيضا ما يلي : ((شرح التصريف الملوكي للإمام موفق الدين ، أبي البقاء ، يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ، شارح المفصل للإمام الزمخشري . ولد في حلب سنة ٥٥٦ ، وتوفي بها سنة ٦٤٣ ترجم له ابن خلكان في الوفيات ٢ : ٣٤١ ترجمة مسهبة طيبة ، وقال : ((شرح التصريف الملوكي لابن جني شرحا جيدا . واثني علي أخلاقه ، وعلمه ، وظرفه ، وحضر عليه الكثير ، من دروسه ، في حلب . رحم الله الجميع)) . وقد عورضت هذه النسخة بالأصل الذي نقلت منه ، فاتته المعارضة في سنة ٦٧٩ ، ونص

الناسخ على ذلك في الصفحة الأخيرة ، كما أشار إليه في مواطن متفرقة من النسخة . أضاف إلى هذا إن الناسخ نفسه ، وبعض العلماء المتأخرين ، قد ألقوا كثيرا ، من العبارات والكلمات ، بجواشي النسخة ، وبين السطور ، لتفسير المفردات والجمل ، وتصحيح بعض الأوهام والأخطاء ، وبذلك أصبحت النسخة جديدة بان تعتمد ، فتكون أصلا للتحقيق العلمي ، والنشر الدقيق . ولكن هذا كله ، لا يعني إن النسخة خالية من الخطل . فقد تبين لي فيها عدة مواطن . دخلها التصحيف ، والتحريف ، والسهو ، والإخلال . فاستعنت علي تقييها بما تيسر .

٣ / النسخة الشنقيطية :

كان الشيخ محمد محمود بن التلاميذ ، التركيزي الشنقيطي ، في استانبول مطلع القرن الرابع عشر . فكلف من نقل له من هذا الكتاب بنسخة . ثم قام الشيخ نفسه بمقابلتها وتصحيحها . واثبت في حاشية خاتمها ((انتهت المقابلة ، من أوله إلى آخره ، لعشر بقين من رمضان سنة ١٣٠٣ علي يد مالكة محمد محمود بن التلاميذ التركيزي الشنقيطي . لطف به)) .

والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية ، بالقاهرة تحت الرقم ٢٣١ . وهي في ٢٣١ صفحة بخط جيد مشكول ، وفي كل صفحة ١٩ سطرا . بيد أن المجلد أدخل بنسق صفحات الخمس الأول منها فوقعت كما يلي ١ ، ٢ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣ ، ١٨ ، ٤٣ . . . وقد استطعت أن أعيد ، مستعينا بالأصل ، إلى هذه النسخة تناسقها ، واطراد صفحاتها .

وأكد ارجح إن المصدر الأول ، لما نقلت منه هذه النسخة ، قد كتبه تلميذ لابن يعيش . والمؤنس في هذا إن عبارة المصنف المألوفة ((قال الشارح)) كثيراً ما استبدل بها في هذه النسخة ((قال شيخنا موفق الدين شارحة)) ، أو ما يشبهها من العبارات الدالة على التلمذة .

وقد كادت هذه النسخة تحملنا إلى اعتمادها أصلا في التحقيق ، ولكن إهمال ضبط كلماتها المشككة ، وإغفال ، وإعجام كثيراً من حروفها الملبسة ، بالإضافة إلى كثرة الخروم والتصحيف ، جعلها تفقد أهميتها ، وتصبح مساعدة لا أصلا يعتمد .

وفي التحقيق اعتمدت النسخة الحلبية ، فجعلتها أصلا للكتاب ، وعارضت بها النسخة الشنقيطية ، واثبت ما بينهما من خلاف له أهميته ، أو فائدة . وأعرضت عن التصحيفات السطحية التي يدركها كل قارئ ، ولا تقدم فائدة تذكر .

ثم رجعت إلى مطبوعة ((التصريف الملوكي)) ، فعارضت بها ما أورده ابن يعيش من عبارات مؤلفه ، واثبت ما جاء من خلاف بين الكتابين . وقد أوضح هذا إن ابن يعيش قد تصرف أحيانا ، بدل العبارة ، أو ما يعرفل سياق النص ، ويجول دون التسلسل والاستقامة .

وفي عناوين الكتاب استعنت بما أثبت ابن يعيش ، ثم أضفت عليه بعض الكلمات لتيسر للقارئ والدارس أمر المراجعة فيه ، والبحث عن المسائل والموضوعات .

وأضف إلى ذلك كله معارضة نصوص الكتاب بما يقابلها من ((شرح المفصل)) . وأحلت على تلك المواطن التي تلتقي أو تتفق . وقد ثبت لي ، من هذا الصنيع ، أن المصنف كان ينقل ، في شرح المفصل ، كثيراً جداً من نصوص هذا الكتاب .

هذا ما أورده المحقق د. فخر الدين في حديثه عن النسخ الخطية التي اعتمدها في تحقيقه "الشرح الملوكي" ، ومن ذلك يمكن أن نخلص إلى أنه لم يتيسر الاستفادة من نسخة استانبول وذلك لتعذر تصويرها .

أما النسخة الحلبية ، فقد استفاد منها المحقق ، ووصفها وصفا دقيقا ، وقال إنها رغم سلامتها ، إلا أنها لا تخلو من الخطل ، والنسخة الثالثة الشنقيطية فاحسب إن

^١الشرح الملوكي ، ص ٨-١٢ .

المحقق قد اطمأن إليها ، واعتمد عليها ؛ بدليل انه لم يوجه إليها أي نوع من النقد إلا في عدم ترتيب صفحاتها ، وذكر بأنه قد أعاده ، كما وصفها بأن كاتبها هو أحد تلاميذ ابن يعيـش ؛ بدلالة استبداله للعبارة المشهورة : "قال الشارح" ، بقوله : "قال شيخنا" .

مادة الكتاب :

حوى الكتاب مادة صرفية بحتة ، هذا ونجد مؤلفه قد رتبته ترتيبا دقيقا ، وذلك بان جمع مادته وقسمها وبوبها ، والموضوعات التي حواها هذا الكتاب هي :
 ((المجرد والمزيد ، البدل ، التغيير بالحركة والسكون ، والحذف ، و عقود وقوانين ينفع بها ، مع تدريبات صرفية كثيرة في آخر الكتاب .
 وفيما يلي بيان لمحتوي مادة الكتاب :

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٢٢	إبدال الدال		المقدمة
٣٢٨	إبدال الجيم	١٧	خطبة الكتاب
٣٣٣	فصل الحذف :	١٨	معنى التصريف
٣٣٣	الحذف القياسي	٢٠	الأسماء والأفعال والحروف
٣٥٦	الحذف غير القياسي :	٣٦	تصرف الأصل
٣٥٦	حذف الهمزة	٣٧	تصرف الفعل المجرد :
٣٨٣	حذف الألف	٣٨	الصحيح
٣٩٢	حذف الواو	٤٥	المضاعف
٤٠٩	حذف الياء	٤٧	المعتل :
٤١٧	حذف الهاء	٤٨	المعتل الفاء
٤٢٢	حذف النون	٥٢	المعتل العين
٤٢٨	حذف الباء	٥٨	المعتل اللام
٤٣١	حذف الحاء	٦٢	الفعل المضارع
٤٣٣	حذف الخاء	٦٣	فعل الأمر
٤٣٧	حذف الفاء	٦٤	تصرف الفعل المزيد :
٤٤٠	حذف الطاء	٦٤	الملحق بالرباعي
٤٤٤	التغيير بالحركة والسكون :	٦٧	الموازن للرباعي
٤٤٤	في إعلال الأجوف	٧٤	غير الموازن للرباعي

٤٥٠	في الإدغام	٨٩	تصرف الفعل الرباعي
٤٥٦	في التخفيف والابتاع	٩١	تصرف الاسم
٤٦١	عقودات وقوانين :	٩٥	اللفظ والمعنى
٤٦١	قلب الواو ياء للإدغام	٩٩	أقسام التصريف
٤٦٧	قلب الواو المتطرفة ياء	١٠٠	حروف الزيادة :
٤٧٢	قلب الواو التي هي لام ياء	١٠٨	الأصل والزيادة
٤٧٧	قلب الواو التي هي لام فعول ياء	١١٦	معنى الحرف الزائد
٤٨٢	إبدال أولى الواوين همزة	١١٨	مواضع الزيادة والأدلة عليها
٤٨٦	إبدال الواو همزة في منتهى الجموع	١٢٢	زيادة الألف والواو والياء
٤٩١	اسم الفاعل من الأجوف	١٣٥	زيادة الهمزة
٤٩٥	الإدغام يمنع قلب الواو والياء	١٥٠	زيادة الميم
٥٠٢	فصل من البناء :	١٦٦	زيادة النون
٥٠٧	الصحيح	١٨٧	زيادة التاء
٥١٥	المعتل	١٩٨	زيادة الهاء
٥٢٣	مسائل للتدريب :	٢٠٦	زيادة السين
٥٢٣	مسألة أولى	٢٠٩	زيادة اللام
٥٢٥	مسألة ثانية	٢١٣	فصل البديل :
٥٢٥	مسألة ثالثة	٢١٨	إبدال الألف من الواو والياء
٥٢٧	مسألة رابعة	٢٢٨	إبدال الألف من الهمزة
٥٢٧	مسألة خامسة	٢٣٢	إبدال الألف من النون
٥٢٧	مسألة سادسة	٢٣٩	إبدال الياء
٥٢٧	مسألة سابعة	٢٥٧	إبدال الواو
٥٣١	فهرس الأعلام	٢٦٧	إبدال الهمزة
٥٣٦	فهرس الآيات	٢٨٥	إبدال النون
٥٤٠	فهرس القوافي	٢٨٩	إبدال الميم
٥٤٧	فهرس الشواهد النثرية	٢٩٢	إبدال التاء
٥٤٨	المحتوى	٣٠٤	إبدال الهاء
		٣١٦	إبدال الطاء

الفصل الثاني

مادة الكتاب

المبحث الأول:

أجزاء الكلام

الاسم :

عرفه الزمخشري بقوله : ((الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف ، والجر ، والتنوين ، والإضافة^١)).

ثم ذكر أصناف الاسم منها قولة : ((ومن أصناف الاسم : اسم الجنس وهو ما علق على شيء ، وعلى كل ما أشبهه . وينقسم الاسم إلى اسم عين ، واسم معنى ، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة ، فالاسم غير الصفة نحو : " رجل ، وفرس ، وعلم ، وجهل" والصفة نحو : " راكب ، وجالس ، ومفهوم^٢ .

ينقسم الاسم إلى متمكن وغير متمكن ، فالمتمكن على ثلاثة أضرب : ثلاثي ، رباعي ، خماسي . ولا يكون أصلاً على أكثر من خمسة ؛ لتقله ، ولئلا يتوهم إنه مركب من ثلاثين^٣)).

((فالأسماء المتمكنة هي التي يمكن تصريفها واشتقاقها نحو : " رجل وفرس " أما الأسماء المبنية الموعلة في شبه الحروف ، فلا تشتق ، ولاتمثل من الفعل كما إن الحروف كذلك . قد جاء بعض هذه الأسماء المبنية مشتقا نحو قولك : " لبيك " لأنهم يقولون : " ألب بالمكان" ونحو : " قطّ " ؛ لأنها من : قططت أي : قطعت^٤)).

وقال الخليل : ((إن الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به ، وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه ، فهذه ثلاثة أحرف مثل "سهل" و"عمر" ونحوهما من الأسماء . بدىء بالعين ، وحشيت الكلمة بالميم ، ووقف على الراء^٥)).
وقال سيبويه : " إن الاسم المتمكن المظهر لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف ، وإنما جاء من الأسماء كـ " دم " ، و " يد " ثلاثية الأصول ، غير أن أحد الأحرف حذف ، ويمكن معرفة ذلك بتصغيره ، أو بتكبيره^٦)).

^١ الزمخشري ، ((المفصل)) ، ص ١١٢ .

^٢ نفسه ، ص ٢٣ .

^٣ نفسه ، ص ١١٢ .

^٤ ابن جنبي ، ((النصف)) ، ج ١ ، ص ٨-٩ .

^٥ الخليل بن أحمد ، ((العين)) ، ص ٣ .

^٦ سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٦٢ .

قال ابن سيده : ((فأما الاسم المتمكن فلا يجيء على حرفين إلا وقد حذف منه حرف ، وكثر ذلك في حروف العلة ؛ لأنها متهيئة لقبول الحذف ، والتغيير.))
 فالثلاثي أعدل الأبنية ؛ لأنه حرف يبدأ به لا يكون إلا متحركا ، وحرف يوقف عليه ، ولا يكون إلا ساكنا ، وحرف يكون حشوا فاصلا بينهما .^١
 وذهب الفراء ، والكسائي إلى أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثي ، وأن الرباعي فيه زيادة حرف ، والخماسي فيه حرفان زائدان^٢ .
 وهناك من يرى أن المعنى العام للكلمة يكون من حرفين . أما الحرف الثالث فهو الذى يحدد معنى الكلمة ، وقد أشار إلى ذلك ابن جنى في باب " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى " .^٣

الاسم من حيث التجرد والزيادة :

ينقسم الاسم من حيث التجرد ، والزيادة إلى مجرد ومزيد ، فالاسم المجرد هو ما كانت جميع حروفه أصلية ، وهو ثلاثة أقسام :

١- ثلاثي

٢- رباعي

٣- خماسي

قال سيبويه : ((إن ما جاء من الكلمات على ثلاثة أحرف هو أكثر الكلام . وإن ما جاء من الرباعي المجرد أقل من الثلاثي ، وإن ما جاء من الخماسي المجرد أقل من النوعين الآخرين . فالأسماء المجردة على ثلاثة أحرف ، أو أربعة ، أو خمسة ، ولا زيادة فيها ، ولا نقصان ، فما قصر من الثلاثة فمحذوف منه ، وما زاد عن الخمسة فمزيد فيه .))^٤

^١ ابن سيده ، (أبو الحسن علي بن إسماعيل) ، (المخصص) ، الطبعة الأولى سنة ١٣١٨ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ، ج ١٤ ، ص ٢٦ .

^٢ الزمخشري ، (المفصل) ، ص ١١٢ .

^٣ شرح الملوكي ص ٢٩ .

^٤ ابن جنى ، (الخصائص) ، ج ٢ ، ص ٢٤٥ .

^٥ سيبويه ، (الكتاب) ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

أبنية الثلاثي :

أبنية الثلاثي المجرد اثني عشره^١ :

- ١ - فَعَلٌ : الاسم صَقْرٌ ، والصفة صَعَبٌ ، وَضَخَمٌ .
- ٢ - فَعَلٌ : الاسم حَمَلٌ ، وَجَمَلٌ ، والصفة حَسَنٌ ، وَبَطَلٌ .
- ٣ - فَعَلٌ : الاسم عَضُدٌ ، وَرَجُلٌ ، والصفة حَدَثٌ ، وَحَذُرٌ - رجل حذر : أي متيقظ .
- ٤ - فَعِلٌ : الاسم كَتِفٌ ، وَكَيْدٌ ، والصفة حَذِرٌ ، وَرَجِعٌ .
- ٥ - فَعُلٌ : الاسم بُرْدٌ ، وَقُفْلٌ ، والصفة غُبِرٌ ، وَمُرٌّ .
- ٦ - فَعَلٌ : الاسم رُبْعٌ - ربع الفصيل إذا ولد ربيعا - ، وَخُرَزٌ - ذكر الأرنب - ، والصفة خُتَعٌ - الناقة السريعة -
- ٧ - فَعُلٌ : الاسم طُنْبٌ ، وَعُنُقٌ ، والصفة سُرُجٌ - الناقة سريعة المشي - ، وَطُرُحٌ - القوس - .
- ٨ - فَعَلٌ : الاسم ضِلَعٌ ، وَعِنَبٌ ، والصفة عِدَيٌ - لانعلمه جاء صفة إلا هذا .
- ٩ - فَعِلٌ : الاسم اِبِلٌ ، وإِطِلٌ ، والصفة بِلَزٌ - المرأة القصيرة - .
- ١٠ - فَعِلٌ : الاسم عِدَلٌ ، وَعِكَمٌ ، والصفة نِقْصٌ - الشئ المنقوص . ، وَنِضْوٌ - المهزول من الخليل - .

وهناك وزن غير مستعملان وهما :

- ١ - فَعُلٌ : فهو غير مستعمل لصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم ، قال ابن يعيش : ((كأنهم^٢ الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه))^١ .
 - ٢ - فَعِلٌ : وهو غير مستعمل لقلته .
- وقال عنهما سيبويه : ((اعلم أنه ليس في الصفات "فَعِلٌ" ولا يكون الا في الفعل ، وليس في الكلام "فَعِلٌ"))^٣ .
- وقد ذكر ابن الحاجب : "جَبُّك" ورده إلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة ، وهي قراءة شاذة في قوله تعالى : "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبْكِ" .

^١ شرح الملوكي ، ص ٢٤ .

^٢ سيبويه ، (الكتاب) ، خ ٢ ، ص ٣١٥ .

^٣ الآية ٧ ، سورة الذاريات ، الحبك : طرق النجوم .

وذهب القرطبي إلى أن هذه القراءة متأولة ، فتخريج ذلك على تداخل اللغتين إذ يقال : ((حَبْك)) بضمين ، و ((حِكِّك)) بكسرتين ، فالكسر في ((فاء)) حَبْك من اللغة الثانية ، والضم في عينها من اللغة الأولى ((^١)).

أما الوزن " فعل " فذكر ابن الحاجب اسما واحدا ، وهو الدئل وهو علما وجمسا ، أما إذا كان علما فيجوز أن يكون منقولا من الفعل كـ " شمر " و " يزيد " . والدَّالُّ - الختل - ودخول اللام فيه قليل كما في قوله^٢ :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وزاد الرضي والسيوطي اسمين آخرين هما : الوعل والرئم^٣ .

ويلاحظ أن ابن يعيش في شرحه يعتمد على ماكتبه سابقه في مناقشته لماده الكتاب ، ويميل إلى الموازنة بين سيبويه ، والأخفش . قال :- يقول سيبويه في الاسم الثلاثي مكسور الفاء و العين في نحو " إبل " ، قال سيبويه : ((وهو قليل ليس في الأسماء غيره)) .

ثم أتى برأى الأخفش في هذه المسألة أيضا ، قال أبو الحسن : يقال للخاصرة إطل وأيطل قال^٤ :

لَهُ أَيُّطَلَا ظَبِي وَسَاقًا نَعَامَةٍ وَإِرْحَاءٌ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبٌ تَنْقَلِ

ويقول موازنا أيضا : ((وليس في الأسماء "فَعِل" إلا " دئل " اسم قبيلة أبي الأسود ... وقيل الدئل اسم دويبية شبيب بن عرس ، فيما حكاه الأخفش ، ولم يذكره سيبويه^٥)) . وقال الشاعر^٦ :

جَاؤُوا بِجَيْشٍ ، لَوْ قَيْسَ مَعْرُسِهِ مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدِّئَلِ

فثبت بهذه الألفاظ إن هذا البناء ليس بمهمل ، خلافا لمن زعم ذلك ، إلا أنه قليل .

^١ القرطبي (عبد الله بن محمد بن أحمد القرطبي) ، (الجامع لأحكام القرآن) ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، ج ١٧ ، ص ٣٣ .

^٢ أبو الأسود الدئلي ، ((ديوانه)) ، ص ١٢٨ ، و ((شرح الشافيه)) ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، و ((الخصائص)) ، ج ٣ ، ص ٤٢ .

^٣ نفسه ، ص ٣٨ ، والمزهر ، ج ٢ ، ص ٦ .

^٤ امرؤ القيس ، ((ديوانه)) ، ص ، وابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٦ ، ص ١١٢ .

^٥ شرح الملوكي ، ص ٢٧ .

^٦ كعب بن مالك ، ((ديوانه)) ، ص ٢٥١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٣٠ ، وشرح الأشموني ، ج ٤ ، ص ٢٣٩ . ومعرسه : ساحته .

الرباعي المجرد :

وللمجرد الرباعي خمسة أوزان هي :

- ١/ فَعَّلٌ : الاسم "جعفر وجندل" ، و الصفة "سهلب ، و خلجم" .
- ٢/ فِعَّلٌ : الاسم "زبرج ، وزئير ، والصفة "عنفص - المرأة البذيئة - ، و حمرد - الناقة قليلة اللبن "
- ٣/ فُعَّلٌ : الاسم "برثن ، و حبرج " ، والصفة "جرشع ، و كندر" .
- ٤/ فِعْلَلٌ : الاسم "درهم " ، والصفة "هجرع ، و هبلع - عند سيبويه - " .
- ٥/ فِعْلٌ : الاسم "فطلح ، و قنطر" ، والصفة "سبطر ، هزبر" .

وأضاف أبو الحسن الأخفش بناءا سادسا وهو : "فَعَّلَل" ، نحو : جُخِّدَب^١ .

أما سيبويه فلم يثبت هذا الوزن ، يرويه بالضم علي "فَعَّلَل" كـ "بُرْهَثُن" ، و حمل رواية الأخفش علي أنهم أرادوا "جُخَادِب" ثم حذفوا .

فابن يعيش قد رجح رأي الأخفش علي ما ذهب إليه سيبويه في الوزن السادس في الاسم الرباعي فقال: ((وأرى القول ما قاله أبو الحسن ؛ لأن الفراء قد حكى : بُرْفَعُ و بُرْفَعُ ، و طُحْلَبُ ، و طُحْلَبُ ، فهذا وإن كان الضم فيه المشهور ، إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة فلا سبيل إلي رده)) .

وفي توالي أربع متحركات في الكلمة العربية قال ابن يعيش: ((أما عُلْبِطٌ فمحذوفه من عُلَابِط ، و الذي يدل علي ما قلناه إنه ليس شيء من هذا المثال ، إلا ومثال "فُعَالِل" جائز فيه نحو : عُجَالِطٍ ، و عَجَلِطٍ ، و عُكَالِطٍ ، و عُكَالِطٍ ، و دُوَادِمٍ ، و دُوَادِمٍ)) .

خالف أبو الحسن الأخفش ، سيبويه في "هجرع" و "هبلع" ، حيث اعتبرهما سيبويه علي وزن "فعلل" ، و اعتبرهما أبو الحسن من الثلاثي ، الهاء فيهما زائدة .

وافق ابن جني سيبويه فيما ذهب اليه باصالة الهاء في هجرع و هبلع فقال : ((إن الصواب أن لا تكون الهاءان مزيدتين ، وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل

^١ الجخذب : ضرب من الجراد .

^٢ شرح الملوكي ، ص ٢٦-٢٧ .

^٣ نفسه ، ص ٢٨ ، عجالط ، و عكالط : اللبن الخائر . و دوادم : شيء شبه الدم يخرج من شجر السمرة .

العلم ؛ لأن الهاء لا تأتي في أول الكلمة ، أنما موضوعها أن تقع اخرا ، وإن كان معنى هجرع و هبلع ، كمعني ما لا هاء فيه منهما ، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ومعناه)) .

قال الأشموني : ((مذهب البصريين غير الأخفش إن هذا البناء السادس ليس ببناء أصليا ، بل هو فرع على "فَعَّلَ" بالضم ، وفتح تخفيفا ؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح ، سمع فيه الضم وذهب الكوفيون والأخفش : إلى أنه بناء أصليا واستدلوا لذلك بأمرين أحدهما : أن الأخفش حكى : جَوَدَرَا ولم يحك فيه الضم ، فدل على أنه غير مخفف وهو مردود ، فإن الضم فيه منقول أيضا . وزعم الفراء إن الفتح في جَوَدَرٍ أكثر ، وقال الزبيدي : إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح . والآخر أنهم ألحقوا به . قالوا : عُنْدُ ، وقالوا عاطت الناقاة عُوْطُطًا - إذا اشتهدت الفحل - - وأجاب الشارح بأننا لانسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو جخدب ، وإنما هو لأن "فَعَّلًا" من الأبنية المختصة ، فقياسية الفك)) .

ويظهر من كلام الشارح موافقته لرأي الأخفش والكوفيين فيما ذهبوا إليه .
أما ابن هشام فقد أيد سيبويه بقوله : ((وزاد الأخفش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كـ "جُخْدَب" ، والمختار إنه فرع من مضمومها ، ولم يسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم : "جُخْدَبٌ وَطُحْلُبٌ ، وَجُرْشُعٌ " ، ولم يسمع في بُرْتُنٍ ، وَبِرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إِلَّا الضم)) .

أما ابن يعيش فقد دلل علي ما ذهب إليه بقوله : ((ويؤيد ذلك إنهم قالوا : "سَوَدَدٌ" بمعنى السيادة ، فهو من لفظ سَيِّد ، و"عُوْطُطٌ" من لفظ عَائِط . فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة الحاقهما بـ « جُخْدَب » ، كما قالوا : مَهْدَدٌ وَقَرْدَدٌ حين أرادوا إلحاقه بـ "جعفر" . وعلى هذا تكون الألف في : "بَهْمِيٌّ" ، وَدُنْيَاً " للإلحاق بـ"جُخْدَب" لقولهم في الواحد : بُهْمَةٌ ، وَدُنْيَاً ، فيما حكاه ابن الأعرابي)) .

١ ابن جني ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ٢٥-٢٦ .

٢ الأشموني ، ((علي بن محمد الأشموني)) ، ((منهج السالك - الي ألفية ابن مالك)) ، حققه وشرح شواهده محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ج ٢ ، ص ٧٩٠ .

٣ ابن هشام ، ((ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف)) ، ((اوضح المسالك)) ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا- لبنان ، ج ٤ ، ص ٣٦١ .

٤ شرح الملوكي ، ص ٢٧ . عوطط : الناقاة لم تحمل سنين ، من غير عقر . مهدد : اسم من أسماء النساء . قردد : الوجه البهيمي ضرب من النباتات .

أبنية الاسم الخماسي:

وله أربعة أوزان وهي^١:

١/فَعَّلٌ: الاسم فرزدق وسفرجل، والصفة شمردل^٢ وهمرجل^٣

٢/فَعَّلِلٌ: الصفة جحمرش^٤، وصهصلق^٥.

٣/فَعَّلَسٌ: ويكون اسما وصفة. فالاسم: قرطعب^٦ وحنبتر^٧. والصفة: جردحل^٨ وحنزقر^٩.

٤/فَعَّلَلٌ: و يكون اسما وصفة. فالاسم قذعمل^{١٠}. والصفة خبعثن^{١١}.

قال ابن يعيش: (إن محمد بن السري ذكر بناء خامسا وهو "هُنْدَلِغٌ" لبقلة

وعلق عليه قائلاً: أحسبه رباعي، والنون فيه زائدة ولو جاز أن يجعل "هُنْدَلِغٌ"

بناء خامسا، لجاز أن يجعل "كَنْهَيْلٌ" بناء سادسا وهذا يؤدي الي خرق متسع^{١٢})).

الزيادة في الاسم:

أوزان الاسم المزيد فيه كثيرة تزيد على ثلاثمائة وثمانين وزنا ولا يتجاوز

الاسم بعد الزيادة سبعة أحرف وهذه بعض الأمثلة علي الأسماء المزيدة:

١/ الثلاثي زيد فيه أربعة أحرف مثل: "اشهيباب" مصدر الفعل اشهاب، و"احميرار" مصدر الفعل احمار.

^١ نفسه، ص ٢٨-٢٩.

^٢ الشمردل: الفتى القوي.

^٣ الهمرجل: الجواد السريع.

^٤ الجحمرش: المرأة العجوز.

^٥ صهصلق: صوت شديد. وقيل: العجوز الصخابة.

^٦ القرطعب: الشيء القليل.

^٧ الحنبتتر: الشدة.

^٨ الجردحل: الضخم من الأبل.

^٩ الحنزقر: القصير الذميمة القصر.

^{١٠} القذعمل: الشيء.

^{١١} الخبعثن: الأسد الضخم.

^{١٢} أشرح الملوكي، ص ٢٩، وابن يعيش، ((شرح المفصل))، ج ٧، ص ١٤٣. هندلع: اسم لبقلة، الكنهيل: ضرب من الشجر.

٢ / الرباعي الأصول زيد فيه ثلاثة مثل: "أفرنقاع" مصدر الفعل "أفرنقع" و"أحرنجام" مصدر الفعل "أحرنجم" ، و"أعشوشاب" مصدر الفعل "أعشوشب" .

٣ / الخماسي الأصول لايزاد فيه إلا حرف مد قبل الآخر مثل: عضر فوط ، أو حرف مد في آخره نحو : "قبعثرى" . الاسم من حيث الزيادة مختلف فيه ، فسيبويه وجمهور النحاة البصريين ذهبوا إلى أن : الرباعي ، والخماسي صنفان غير الثلاثي ؛ لأن الأسماء المجردة عندهم على ثلاثة أحرف ، أو أربعة ، أو خمسة ، لازيادة فيها ، ولانقصان .

أما الفراء والكسائي فقد قالوا : ((بأن أصلهما الثلاثي ، وذهب الفراء إلى أن الزائد في الرباعي حرفه الأخير ، وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي هو الذي قبل الأخير . وقد ناقضا قوليهما باتفاقهما على أن وزن "جعفر" : "فعلل" ووزن "سَفْرَجَل" "فعلل" مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه .))

وتابعهم الكوفيون في القول بأن المجرد يقتصر على الثلاثي ويجعلون مازاد على الثلاثة من الزوائد بلفظه ، ولكنهم اختلفوا أيضا ، فمنهم من يتوقف في وزن مازاد على الثلاثة أحرف ويقول فيه : "لأدري" ، ومنهم من يزنه فيقابل الأصول الثلاثة الأول : "الفاء ، العين ، اللام" وما زاد على ذلك يقابله بلفظه فيقول في وزن "جعفر ، فعلر" ، ومنهم من يكرر اللام فيما زاد على ثلاثة ، مع قوله بزيادته ((٢) .

^١ سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٣٥٤ .

^٢ الإستر بازي ، ((شرح الشافية)) ، ج ١ ، ص ٤٧ .

^٣ السيوطي ، ((جلال الدين السيوطي)) ، ((جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع)) ، تحقيق وشرح : عبدسلام محمد هلرون ، ود. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكوني ، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م ، ج ٢ ، ص ٢١٣ .

الأفعال :

تعريف الفعل :

الفعل مادل على حدث وزمن ، وهو ثلاثة أنواع : ماض ، ومضارع ، وأمر ، وهو بالنسبة لفاعله مبنى للمعلوم ، ومبنى للمجهول ، وبالنسبة لعمله لازم ومتعد ؛ الفعل أصل المشتقات عند الكوفيين ، وهو مشتق من المصدر عند البصريين .

((الأفعال على ضربين ثلاثية ، ورباعية نقصت عن الأسماء لقوة الأسماء واستغنائها عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، فضلت الأسماء : ثلاثية ورباعية و خماسية ، والأفعال : لا تكون إلا ثلاثية ورباعية ')) .
فالفعل الثلاثي يكون مجرد ، وغير مجرد ، ويمكن زيادته بحرف أو حرفين أو ثلاثة ، وأبنيتها هي :

فَعَلَ : ك : ضرب وقتل .

فَعِلَ : ك : علم وسلم .

فَعُلَ : ك : ظرف وشرف .

وله بناء رابعا ، وهو " فَعِلَ " وهو بناء الفعل الذي لم يسم فاعله ، وليس بأصل ، وإنما هو منقول من فَعَلَ ، وفَعِلَ ، ولا يكون منقولا من " فَعَلَ " لأنه لازم لا يتعدى إلى مفعول ^١)) .

في هذه المسألة أحال ابن يعيش إلى كتابه شرح المفصل حيث قال ^٢ : ((وقد ذهب قوم إلى أنه بناء مستقل غير منقول من غيره . وهذا سيأتي مستقصى بحججه في " شرح المفصل)) .

وليس في الأفعال " فَعَلَ " ساكن الحشو ، فأما قول الشاعر ^٣ :
فإن أهجّه يَضَجْرَ لما ضَجَرَ بازِلٌ
من الأدم ، دبَّرت صفحاهُ ، وغاربهُ .

^١ ابن عقيل ، ((شرح التسهيل)) ، ص ٥٨٥ .

^٢ نفسه ، ص ٣٠-٣١ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٣١ ، وشرح المفصل ، لابن يعيش ، ج ٧ ، ص ٦٩-٧٣ و ١٥٢ .

^٤ الأخطل ، (غياث بن غوث بن الصلت) ، ((ديوانه)) ، ص ١٢٧ ، و ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) ، ص ١٢٣ ، و " المنصف "

، ج ١ ، ص ٢١ . البازل : ما بلغ التاسعة من الإبل ، ودبر : جرح وتقرح .

وقال في شرح "المفصل" بأنه ليس في الثلاثي ساكن العين فأما قول

الشاعر^١:

وَمَا كَلَّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ أَصْفَقَهُ^{سَلَفَ} بِرَاجِعٍ مَّا قَدَّ فَاتَهُ بَرِدَادٍ

فإنه أراد "ضَجِرَ" و "سَلَفَ" بالفتح وإنما أسكن ضرورة . فإسكان

المفتوح ضرورة ، وإسكان المضموم والمكسور لغة^٢ .

أما الرباعي فله مثال واحد وهو :

فَعَلَّ : نحو : دحرج ، و سرهف .

وليس في الأفعال ما هو على أكثر من أربعة أحرف أصول .

كأن ذلك لفضل الأسماء عن الأفعال ؛ لقوتها واستغنائها عن الأفعال ،

وحاجة الأفعال إليها^٣ . قال عضيمة^٤ : (المجرد ما كانت حروفه كلها أصليه، وهو

إما ثلاثي، وإما رباعي ، ولا يتجاوز في الفعل أربعة لتقله عن الاسم ، و لأنه يلحقه

من الضمائر ما يصير به كالكلمة الواحدة^٥ .

تصريف الفعل :

فأما تصريف الفعل فيكون بغير زيادة وبزيادة ، فتصرفه بغير زيادة

فعلية أربعة أضرب : " فَعَلَ يَفْعُلُ ، ا فَعَّلَ ، لَانْفَعَلَ " ، أما " فَعَلَ " فهو بناء يختص

به الماضي ، فيكون ثلاثيا ورباعيا ، فالثلاثي منه على ثلاثة أضرب : صحيح

ومضاعف و معتل .

فصل الصحيح :

وهو ثلاثة أبنية :

"فَعَلَ" : متعديا وغير متعدي ، المتعدي "ضرب" ، وغير المتعدي

"جلس" ، ومضارعه يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ . والأصل في المضارع غير المتعدي الضم نحو :

^١ البيت للأخطل ، (ديوانه) ص ١٢٧ ، (شرح المفصل) ج ٧ ، ص ١٢٥ .

^٢ شرح الملوكي ص ٣٢ .

^٣ نفسه ، الصفحة نفسها ، سرهف : حسن غذاؤه .

^٤ د. محمد عبد الخالق عضيمة^٥ ، (المعنى في تصريف الأفعال) ، ص ٩٨ .

"يسكت" ، والأصل في المضارع المتعدى "الكسر" نحو : "يضرب" إلا إنهما يتداخلان فيجي هذا من هذا .

ولايجي "فَعَلَ" على "يَفْعَلُ" إلا أن يكون العين أو اللام أحد حروف الحلق^١ .

قال سيبويه عن سبب فتح عين المضارع في هذا النوع : ((وإنما جعلوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق ، فكهوا أن يتناولوا حركه ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذى في حيزها وهو الألف^٢)) .

وقال ابن يعيش في المفصل : ((أما "فَعَلَ" "يَفْعَلُ" فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه ، أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق إلا ما شذ نحو : أبى يَأبَى ، وركن يَرْكُنُ^٣)) .

أما البناء الثاني فهو على ضربين متعدى نحو "شَرِبَ" و"لَقِمَ" وغير المتعدى : "سَكِرَ" و"فَرِقَ" و المضارع منهما على "يَفْعَلُ" وقد شذ من ذلك أربعة أفعال جاءت على "فَعِلَ" ، "يَفْعِلُ" وهى "حَسِبَ يَحْسِبُ" ، و"يَبْسُ يَبْسُ" و"يَبْسُ" ، و"يَبْسُ يَبْسُ" ، و"تَعِمَ يَنْعِمُ" . قال سيبويه : ((سمعنا من العرب من يقول : وهل يَنْعِمُ ؟)) والفتح في هذا كله هو الأصل . والكسر على التشبيه "بَطْرَفَ يَطْرُفُ"^٤))

وربما جاء منه شيء على "فَعِلَ يَفْعَلُ" نحو : فَضِلَ يَفْضُلُ . قال : أبو

عثمان أنشد الأصمعي لإبي الأسود الدنلي :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بَبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي هُنَاكَ وَمَا فَضِلُّ

وقد منع من ذلك أبو زيد ، وأبو الحسن ، وقد جاء عن سيبويه

"حَضِرَ يَحْضُرُ" . نظيره من المعتل "مِتَّ تَمُوتُ" و"دِمَّتْ تَدُومُ" وكل ذلك لغات تداخلت^٥)) .

^١ شرح الملوكي ، ص ٣٨-٣٩ .

^٢ سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٢٢٦-٢٢٧ .

^٣ ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٧ ، ص ١٥٢ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٤٢-٤٣ .

^٥ أبو الأسود الدنلي ، ((ديوانه)) ، ص ٤٦ ، ((المنصف)) ، لابن جنى ، ج ١ ، ص ٢٥٦ ، ((الأغاني)) ، ج ١١ ، ص ١١ .

^٦ شرح الملوكي ، ص ٤٣ .

أما البناء الثالث فهو "فَعْل" فلا يكون إلا غير معتد نحو "كَرَّمَ وَظَرَّفَ" ، ولا يكون مضارعه إلا مضموم ، نحو : "يَكْرُمُ وَيَظْرَفُ" ولم يشذ منه إلا ما حكاه سيبويه : "كُدَّتْ تَكَادُ" و العَبَاسُ : "تَكْوَدُ" ولا يفتح إذا كان لامه أو عينه حرف حلق نحو : "مَلُوْ يَمْلُوْ" ، و "قَبِحَ يَقْبِحُ" للزومه الضم . ((
 (ولم يرد من هذا الباب يأتي العين إلا لفظ واحد هو "هَيُّوْ" ولا يأتي مضموم اللام - وهو متصرف - إلا "نَهُوْ"))

فصل المضاعف :

ومعنى التضعيف أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول متجاوران ، ولا يخلو تجاورهما من أن يكون بين العين واللام ، فإن كان بين العين والفاء ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم ، و جاء في أسماء قليلة من نحو^٣ : "ددن" ، وكوكب و "أول" ، ولم يشتق من ذلك فعل . ومثال التضعيف "رَدَّ ، شَذَّ" و "عَفَّ" .

فما كان من ذلك متعديا فمضارعه يأتي على "يَفْعَلُ" نحو يَرُدُّ ويشذُّ ، وقد شذ منه حرفان قالوا : "عَلَّه بالحناء يَعِلُّه" ، و "هَرَّه يَهْرُهُ" إذا كرهه . حكاها المبرد ، وحكى أبو زيد : "عَضَضْتُ تَعْضُّ" بالفتح فيهما ، وأنكره أبو العباس . وما كان من ذلك غير متعد فمضارعه يأتي على "يَفْعَلُ" نحو "يَعِفُّ" ، و "يَكِلُّ" ((
 يأتي المضاعف الثلاثي من أبواب ثلاثة :

١/ باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، نحو : سره ويسره .

٢/ باب ضَرَبَ يَضْرِبُ ، نحو : فر يفر ، شذ يشذ .

٣/ باب عَلِمَ يَعْلَمُ ، نحو : ود يود ، وظل يظل ، ومل يمل .

لا يأتي منه "فَعْل" . قال سيبويه : ((لأنه قد يستقلون "فَعْل"))

والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . ((

^١ نفسه ، ص ٤٢ - ٤٥ .

^٢ الأشموني ، ((منهج السالك)) ، ص ٧٨٥ ، هيؤ : صارداً هيئة ؛ ونهو : النهية بمعنى العقل .

^٣ الددن : هو اللهو واللعب .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٤٥ - ٤٦ .

^٥ عضيمة ، ((العني في تصريف الأفعال)) ص ١٦٨ .

فصل المعتل :

المعتل ما كان فيه حرف علة . وحروف العلة ثلاثة : الواو ، الياء والألف ، ولا يخلو الاعتلال في الفعل الثلاثي من أن يكون في فاء الكلمة أو عينها أو لامها .

أولا - معتل الفاء :

وهو ما كان فاءه واوا ، أو ياء ، فأما الألف فلا تكون أصلا في

شيء من الأسماء المتمكنة ، والأفعال وإنما تكون زائده ، أو منقلبة عن غيرها^١ ((

فما كان فاءه من الأفعال الثلاثية فإنه على ثلاثة أبنية :

١/فَعَلَ : مضارعه من المتعدي ، وغير المتعدي على "يَفْعِلُ" بالكسر ،

وتحذف منه الواو نحو : "وَجَبَ يَجِبُ" ، و "وَزَنَ يَزِنُ" .

((ولم يجيء منه من باب نصر إلا فَعَلَ واحد ، في لغة بني عامر : "وَجَدَ

يَجِدُ"^٢)) . قال سيبويه : ((وقد قال ناس من العرب : "وَجَدَ يَجِدُ"))

وأنشدوا:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعُ الْفُؤُدُ بِشَرِبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمُ لَايَجِدْنَ غَلِيلاً .

وإنما قالوا ذلك : لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء ، كما كرهوا بعدها الواو ،

ولذلك قلَّ في نحو : "يَوْمٌ ، وَنُوحٌ"^٣ .

أما ما كان على "فَعَلَ" نحو : "وَجَلَ" ومضارعه "يَفْعَلُ" وفيه أربعة لغات :

"يُوجَلُ" بالواو ، و"يَأْجَلُ" بقلبها ألفا ، و"يُجَلُّ" بكسر الياء^٤ . وأجودها تصحيح الواو

، وحكي سيبويه : "وَزِعَ يَزِعُ وَ يَوَزَعُ" ، و"عَزَ يُوَعَزُ وَيَعِزُّ" . وقد يكثر في المعتل

من هذا الباب "فَعِلَ" "يَفْعِلُ" نحو : "وَرِثَ يَرِثُ" ، و"وَلِيَ يَلِي" ، و"وَرِمَ يَرِمُ" .

^١ / شرح الملوكي ، ص ٤٧ .

^٢ / نفسه ، ص ٤٨ .

^٣ / عضيمة ، ((المعني في تصريف الأفعال)) ، ص ١٨١ .

^٤ / البيت لجرير ، ((جرير ابن عطية الخطفي)) ، ديوانه ، الصاوي ، سنة ١٣٥٣ هـ - ص ، الممتع ، ص ١٧٧ ،

وشرح الملوكي ص ٤٩ .

^٥ / شرح الملوكي ، ص ٤٩ .

^٦ / نفسه ، الصفحة نفسها .

وما كان علي "فَعَل" نحو : "وَضَع ، و وَضُو" فمضارعه علي "يَفْعَل" لا يحذف منه شيء ؛ لأنه بناء موضوع للثبات^(١) .

أما المثال اليائي لا يحذف منه شيء في المضارع إلا في كلمة واحدة رواها سيبويه بقوله : ((وزعموا أن العرب يقولون يئس يئس^(٢))).

• أضاف ابن يعيش : حكى سيبويه : أن بعضهم قال : "يَسِرُّ يَسِرُّ" فحذف الياء كما حذف الواو ، لأن الياء وإن كانت أخف من الواو ، فقد تستقل بالنسبة إلى الألف^(٣) . والأصل فيه : "يئس يئس" ، و"يسر يسر" ، و"يئس يئس" بالفتح لا غير ، وكذلك حكى فيهما الكسر^(٤) .

ثانياً - معتل العين :

لا يخلو حرف العين إذا كان عينا ، من أن يكون واوا ، أو ياء إذا كان العين واوا فإن مثال الماضي منه يأتي علي ثلاثة أبنية : فَعَل وفَعِل وفَعَل . أما "فَعَل" وهو يأتي لازم ومتعدي ومضارعه "يَفْعَل" ولم يأت منه "يَفْعِل" لتسلم الواو من القلب إلى ياء^(٥) .

والثاني وهو "فَعِل" فهو يأتي متعديا وغير متعد ومضارعه "يَفْعِل" نحو : "عَالَ وَصَارَ" . ولم يجيء من "يَفْعِل" إلا حرفان : "طاح يطيح وتاه يتيه" . فإن الخليل : زعم أنهما مثل "حَسِبَ يَحْسِبُ"^(٦) .

أما "فَعُل" وهو غير متعدي . ومنه طال "يَطُول" وهو نظير "ظَرَف" في الصحيح .

أما يأتي العين فهو علي ضربين "فَعَل" و"فَعِل" ولم يجيء منه "فَعُل" بالضم . فالضرب الأول منه "فَعَل" فإنه يأتي متعديا ، وغير متعد نحو : عابه وباعه ، ومضارعه يأتي علي : "يَفْعَل" نحو : "عاب يعيب" ، "وباع يبيع" . فإن قيل إنه "فَعِل"

^(١) السابق نفسه ، ص ٥٢ .

^(٢) سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

^(٣) شرح الملوكي ، ص ٥١ .

^(٤) سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ ، و ((المصنف)) ، ج ١ ، ص ١٩٦ ، شرح الملوكي ، ص ٥١ .

^(٥) نفسه ، ص ٥٣ .

^(٦) شرح الملوكي ، ص ٥٤-٥٥ .

ومضارعه "يَفْعَل" من حَسِبَ يَحْسِبُ" فالجواب إن باب "فَعَلَ" يأتي مضارعه على باب "يَفْعَل" بفتح العين ، وهذا هو القياس . أما "حَسِبَ يَحْسِبُ" فهو قليل شاذ^(١).
 أما الضرب الثاني فهو "فَعَلَ" بكسر العين ، فيكون متعدي كـ "هَبَّتْهُ وَنَلَّتْهُ" وغير المتعدي نحو: "زال ، وحر طرفه. فهذه الأفعال عينها ياء ووزنها "فَعَلَ" ويدل أنها من الياء قولهم: "الهيبة والنيل". فظهور الياء دليل على ما قلناه^(٢).
 لم يأت من هذا الباب "فعل" بالضم كأنهم رفضوا هذا البناء، لما يلزم من قلب الياء في المضارع .

ثالثا : المعتل اللام :

لا يخلو حرف العلة إذا كان لاما من أن يكون واوا ، أو ياء ، فإن كان من ذوات الثلاثة فإنه يجيء على ثلاثة أبنية :
 الأول : "فَعَلَ" يأتي متعديا نحو : "غزا ودعا" ، وغير متعدي نحو : "صاح وصفا". ومضارعه "يَفْعَل" نحو : "زقا يزقو" ، "صفاء يصفو". وقد قالوا : "شأى يشأى ، ووصفا يصفى ، ونحوه : لأجل حرف الحلق^(٣)."
 الثاني : "فَعَلَ" يكون متعدي نحو : "رضي" وغير متعدي نحو : "شقي وقوي" ومضارعه "يَفْعَل" .
 والثالث "فَعَلَ" وهو غير متعدي نحو : "سرو ، وبهو" ، ومضارعه على "يَفْعَل" .

أما اليائي اللام فأبنيته أيضا ثلاثة :

١/فَعَلَ : المتعدي نحو : "رصى ، نهى" ، وغير متعدي نحو : "سرى ، وهمى" مضارعة على "يَفْعَل" إلا إذا كانت العين حرف حلق فإنه يفتح نحو : نأى ينأى ونهى ينهى .

^١ السابق نفسه ، ص ٥٧ .

^٢ نفسه ، ص ٥٨ .

^٣ نفسه ، ص ٥٩ . وزقا الديك : إذا صاح .

٢/ "فَعَلَ" : متعدى نحو : "خَشِيَ ، وَهِيَ" وغير المتعدي "رَدِيَ الكافر وَعَوِيَ الفصيل" ، ومضارعه "يَفْعَلُ" .

٣/ "فَعَلَ" وهو لا يأتي إلا لازما : نحو : "قَضُو الرِّجْلُ" ، "وَرَمُوا" ، ومضارعه "يَفْعُلُ" نحو : "يقضو" و"يرمو" .

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن ابن يعيش في شرحه للفعل الماضي في تصرفه بغير زيادة لم يتطرق الشارح إلى إسناد الفعل المضعف ، و المعتل للضمائر ، مع أنه أحيانا يميل إلي الاستطراد بذكر قواعد لم يتطرق لها صاحب الكتاب .

كما تطرق في القسم الثاني إلى " تصرف الفعل " في المضارع ((ومثاله "يفعل" وهو يشمل الحاضر و المستقبل ، ويلزم حرف المضارعة في أوله لإفادة المعاني المفادة منها . ويسكن ما بعد حرف المضارعة منه في الثلاثي أبدا ؛ لئلا تتوالى في الكلمة أربع متحركات لوازم . أما الحركة في نحو : "يَقُولُ" وشبهه فهي عارضه لأنها منقولة من العين إلى الفاء وأصلها "يَقُولُ" . أما الحركة في "يَعِدُّ" ، فإن "الفاء" الساكنة محذوفة . فأما الرباعي فلا يلزم إسكان "الفاء" منه ؛ لأن السكون قد لزم عينه^(١) .

أما "أَفْعَلُ" فهو بناء يختص به الأمر ، وتلزم همزة الوصل ما سكن ثانيه ، أما "قَمْ" صارت الحركة فيه كالأصل ، فلم يحتج إلى همزة الوصل^(٢) .

تصرف الفعل بزيادة :

تصرف العفل بزيادة على ثلاثة أضرب :

١ موازن للرباعي على سبيل الإلحاق .

٢/ موازن للرباعي من غير إلحاق .

٣/ غير موازن .

أولا - الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق وهو قسمان^(٣) :

^١ السابق نفسه ، ص ٦٢ .

^٢ نفسه ، ص ٦٣ .

^٣ نفسه ، ص ٦٤ وما بعدها .

١/ وذلك بتكرار حرف من حروف الفعل نحو : "جلبب^١ شملل" ، فتكرير الباء و اللام للإلحاق بـ "دحرج" و "سرهف^٢" ، فصارت الكلمة موازنة للملحقه بها في عدد حروفها ، ومثلها في حركاتها وسكناتها ؛ ولذلك لم يدغم المثليين . وهو إلحاق مطرد مقيس ، والفعل فيه لا يأتي إلا متعديا .

٢/ ما كان بزيادة حرف من حروف الزيادة ، وذلك نحو زيادة الواو في "حوقل" والياء في "شيطان" والألف في "سلقى" وكلها ملحقة بـ "دحرج و سرهف" ، و الفعل فيه متعد ، نحو : "صومعته ، وبيطرته ، وغير متعد نحو : "حوقل وسيطر" ، وهو مقصور على السماع ؛ لقلته . مضارع هذه الأفعال كمضارع الرباعي نحو: يشمل ويحلبب ويحوقل وغيرها .

ثانيا : الموازن من غير إلحاق:

وهو علي ثلاثة أبنية^٣ :

١/ أفعل : نحو : أكرم .

٢/ فاعل : نحو : كثر .

٣/ فاعل : نحو : قاتل .

وكلها على مثال "دحرج" في حركاته وسكناته ، وليست الموازنة فيها مقصودة ، وإتباعها هنا إتباع لفظ للفظ لا غير . وهذه الأوزان لها معاني تزداد لها :

أما معاني "أفعل" : قال سيبويه إنه يدل على عشرة معاني منها :

١/ نقل غير المتعدي إلى المتعدي نحو : أذهبته ، فذهب .

٢/ أن يجيء للسلب نحو : أعجمت الكتاب ، أي : أوضحته .

٣/ أن يكون بمعنى الدعاء ، نحو : سقيته فشرب ، وأسقيته أي دعوت له بالسقيا .

٤/ أن يكون للصيرورة ، نحو : أصبحنا ، وأمسينا ، وأفجرنا .

٥/ أن يجيء "فعلت" ، وأفعلت " بمعنى واحد ، نحو قولك : "جدد^٤ في الأمر ، وأجد ،

وصدده ، وأصدده .

هذا ما ذكره ابن يعيش من جملة معاني "أفعل" ، ومنها^٤ :

^١ الجلبب و شملل : جلبب ارتدى الجبة ، وشملل اكتسى شملة .

^٢ سرهف : حسن غذاؤه .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٦٧ .

^٤ عزيمة ، ((المعنى في تصريف الأفعال)) ، ص ١٩٣ و شرح الملوكي ، ص ٧٠ و ما بعدها .

- ١/ وجود الشيء على صفة ، نحو : أحمدته ، أي ؛ وجدته محمودا .
٢/ التعريض ، نحو : أقبرته ، إذا عرضته للقبر ، وأبعت الفرس ، إذا عرضته للبيع .

فَعْل :

فإنه يشارك "أفعل" في أكثر معانيها وله خمسة معاني :

- ١/ أن يكون للتكثير ، وهو الغالب نحو : كسرت المتاع ، وغلقت الأبواب . وليس المراد بها التعدية ؛ لأنها متعدية بدون تضعيف .
٢/ الثانية لأفعل "المتعدية ، نحو : فرحته" .
٣/ السلب والإزالة ، نحو : قذيت البعير ، أي : أزلت قراده .
٤/ الدعاء له أو عليه ، نحو : سقيته أي : قلت له سقاك الله .
٥/ التسمية ، نحو قولك : خطأته ، وفسقته ، أي : سميته واستقبلته به .

فاعل :

له معنيان :

- ١/ المغالبة ، نحو : ضاربتُه ، وقائلتهُ ، وعازني فعزرتَه .
٢/ أن يجيء لواحد لا يراد منه المغالبة ، نحو : عافاه .

ثالثا غير الموازن :

وهو عشرة أبنية وهي :

- تفعل ، وتفاعل ، وانفعل ، وافتعل ، وافعل ، واستفعل ، وافعال ، وافعول ، وافعول ، وافعول ، وافتعل . ومنها اثنان ليس في أولهما همزة ، وثمانية لزممت أوائلها همزة الوصل ؛ لسكونها ، وإنما سكنت أوائلها ؛ لئلا يتوالى أكثر من ثلاثة متحركات . ومن معانيها :
١/ انفعل : لا يكون إلا مطاوع "فعل" كقولك : "كسرتَه فانكسر" إلا ما شذ من قولهم "أقحمته فانقحم" ، وازعجه فانزعج" .
٢/ افتعل : يشارك "انفعل" في المطاوعه كقولك : "غممته فاغتم وشويته فاشتوى" .
يأتي للزيادة علي نحو : اكتسب في "كسب" واعتمل في "عمل" .

^١الزمخشري ، ((المفصل في صعلة الأعراب)) ، ص ٣٧٣-٣٧٤ .

يأتي للزيادة علي نحو : اكتسب في كسب واعتمل في عمل .
يأتي بمنزلة "فعل" نحو : قرأت واقترات ، وخطف واختطف .

استفعل : /٣

لطلب الفعل نحو : استخفه واستعمله ، واستعجله ، وللتحول نحو : استتيسيت

الشاة ، واستحجر الطين . وبمنزلة "فعل" نحو : قرأ واستقر ، وعلا قرنه واستعلاه .

٤/افعوعل :

بناء مبالغة وتوكيد ، فأخشوشن ، واعشوشبت الأرض ، واحلولى الشيء مبالغات

في خشن و، اعشب ، وحلا .

الحروف

الحرف مادل على معنى في غيره ، ولا ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه ، إلا في مواضع مخصصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب ، نحو . قولهم : نعم ، وبلى ، واى ، وإنه .

الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه إليه نحو : "لم يقم زيد" ، فإن لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت إليه ، وهو انتفاء وقوعه ، وهذا المنعى لا يحصل في نفسها عند انفرادها ؛ لعدم استقلالها بالمفهومية ، ولذلك قيده بعض المحققين بقولهم : في غيره فقط ^١ .

الحروف لا يصح فيها التصريف ، ولا الاشتقاق ؛ لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي الأصوات ، نحو : " صه " و " مه " ، إلا إذا نقلتها إلى التسمية بها ، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف ^٢ .

وقال ابن يعيش : معنى الاسم والفعل في أنفسهما ، ومعنى الحرف في غيره ، ألا تراك إذا قلت : " الغلام " ، فهم منه المعرفة ، ولو قلت : " أل " مفردة لم يفهم منه معنى ، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ^٣))

وقال أيضا : ((لما أشترط في الحرف أن يكون مصحوبا بغيره ، إذ لا معنى له في نفسه ، استثنى منه حروفا قد حذف الفعل منها ، وبقي الحرف وحده مفيدا معني ، فربما ظن ظان أن تلك الفائدة من الحرف نفسه ، والفائدة إنما حصلت بتقدير الحرف المحذوف وتلك الحروف التي يجاب بها هي : نعم ، وبلى ، وأي ، وإنه ، بمعنى نعم من قوله : ^٤

والعوَازِلُ فِي الصَّبُو حِ يَلْمَنِي ، وَأَلْوَمَهُ
وَيَقْلَنَ شَيْبًا قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ ، وَقُلْتُ إِنَّهُ

ويكون الحرف على حرف واحد كـ "لام الجر" ، ويكون على حرفين نحو : "من" ، و"هل" ، و"لم" ، وتكون على ثلاثة أحرف ، نحو : "نعم" ، و"إن" ، و"ليت" .

^١ ناصيف البازجي ، ((نار القرا في جوف القرا)) لا ط ، لا ت . ص ٨٨ .

^٢ ابن جنى ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ٧ .

^٣ ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٨ ، ص ٢ .

^٤ ابن قيس الرقيات ، (قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة) ، (ديوانه) ، تحقيق : محمد نجم ، بيروت ، سنة ١٣٧٨ هـ .

ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف ، إلا أن يكون الحرف الرابع حرف لين ، نحو : //حتى ، إلا ، أما ، ولأن ؛ لأن حرف اللين يجري مجرى الحركة ، والزيادة للإطلاق . فإن قيل بعض الحروف على أكثر من ثلاثة ، وليس فيها مد ، نحو : "كأن" ، و"لعل" ، و"لكن" . فالجواب : أما "كأن" فمركبة ، وأصلها "أن" دخلت عليها كاف التشبيه ، ولعل : أصلها : "عل" زيدت عليها اللام . قال الشاعر^١ :

عَلَّ الْهُوَى مِنْ بَعِيدٍ أَنْ يُقَرَّبَهُ أَمْ النُّجُومِ وَمَرُّ الْقَوْمِ بِالْعَيْسِ

ذهب الكوفيون إلى أنهما لغتان ، الأولى أقيس . أما "لكن" فحرف نادر البناء ، لامثال له في الأسماء والأفعال ، وألفه أصل والألف لا تكون أصلا في نوات الأربعة من الأسماء والأفعال . ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة أصلها "إن" زيدت عليها لا والكاف "فخففت الهمزة" فصارت "لكن"^٢ .

وعلق ابن يعيش : وهو قول حسن لندرة البناء وعدم النظير ، ويؤيده دخول

اللام في خبره كما تدخل في خبر "إن" ، نحو قول الكوفيين^٣ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي
وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ .

^١ شرح الملوكي ، ص ٣٣ .

^٢ جرير ((ديوانه)) ، ص ٣٣٢ ، سيبويه ، الكتاب ، ج ٢ ، ص ٧٢ ، و ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٨ ، ص ٨٧ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٣٤ .

^٤ البيت مجهول ، ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٨ ، ص ٦٢ و ٦٤ ، و (إخزانة الأدب) ، ج ٤ ، ص ٣٤٣ .

اللفظ والمعنى

قال ابن جنى : ((معنى التصريف هو ما أريتك من التلعب بالحروف
الأصول ، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها ^١ .))
الألفاظ أدلة على المعاني وقوالب لها ، وإنما اعتنوا بها وأصلحوها لتكون أذهب
في الدلالة ، ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة ، كمعنى المضي ، والحال ،
والاستقبال ، والفاعلية ، والمفعولية ، وكانت الحاجة على الدلالة منها ماسة ، لم يكن بد
من لفظ يدل على ذلك المعنى بعينه ، فاختلف الأبنية بالزيادة و النقص والتغيير و
البدل ، ونحوه ؛ ليدل كل لفظ على المعنى المراد ^٢ .

((وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها ، فتصلحها ، وتهذبها ، وتراعيها ،
وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، بالأسجاع التي تلزمها وتتكلف
استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها ^٣ .))
((فكان العرب إنما تحلى ألفاظها وتدبجها وتشبيها ، وتزخرفها عناية بالمعاني
التي وراءها ، وتوصلا بها إلى إدراك مطالبها ^٤ .))

ومما يدل على اهتمام العرب بمعانيها ، وتقدمها في أنفسها على ألفاظها أنهم
قالوا في : ((شملت ، و صعررت ، وبيطرت ، وحوقلت ، ودهورت ، و سلقيت " ، إنما
ملحقة بباب " دحرجت " ، وذلك أنهم وجدوها على سمتها في عدد الحروف ، وموافقتها
للحركة والسكون ، فكانت هذه صناعة لفظية ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها ، واتساع
العرب في محاوراتها وطرق كلامها ^٥ .))

^١ اشرح الملوكى ، ص ٩٥ .

^٢ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٣ ابن جنى ، ((الخصائص)) ، ج ٢ ، ص ٢١٦ .

^٤ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٥ نفسه ، ص ٢٢١ ، والحوقلة: العجز الجنسي ، سلقيت : من استلقى .

الألفاظ ثلاثة أقسام^١ :

- ١/ اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين : وهو الوجه والقياس الذي يكون عليه الكلام ، وأن يكون بآراء كل معنى لفظ يختص به ، ولا يشركه فيه غيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ ، ولا تلتبس .
- ٢/ اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين : وهو في الحسن بعد القسم الأول ؛ للحاجه في التوسع بالألفاظ ، وذلك نحو : "قعد ، وجلس ، وذهب ومضى" .
- ٣/ اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين : فينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ، ولا أصلا . ولكنه من لغات تداخلت ، أو يكون كل لفظ مستخدم في معنى ، ويستعار لمعنى آخر ، نحو : " وَجَدَ من الضالة ، و"وَجَدَ من الغضب . ((ومن ذلك " إمعه" ليس مشتقا من " مع " ؛ لأن " مع " اسم جامد لا يشتق منه ، وإنما اللفظ قريب من اللفظ ، والمعنى قريب من المعنى ، وهذا لا يوجب الاشتقاق ألا ترى أن " سبطا ، وسبطرا " ، و"دمثا ، ودمثرا " بمعنى واحد)) .

^١ شرح الملوكي ، ص ٩٧ ، وما بعدها .

^٢ العكبري ، ((أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري)) ، ((اللباب في علل البناء والإعراب)) ، تحقيق : د. عيد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق - سوريا ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

المبحث الثاني:

أحرف الزياتة

المبحث الثاني حروف الزيادة

معنى الزيادة :

الزائد ما لم يكن فاءً ، ولا عيناً ، ولا لاما . مثال ذلك قولك : ضرب : فعل ، فإذا ثبت ذلك فكل ما زاد على الضاد والراء والياء من أول الكلمة ، أو وسطها ، أو آخرها ، فهو زائد . ومعنى زائد أنه ليس بفاء ، ولا عين ، ولا لام .

وقال ابن يعيش في المفصل : ((معنى الزيادة أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها ، مما قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، ولا يقابل بفاء ، ولا بعين ولا بلام ، وذلك يكون ؛ إما بتكرار من نفس الكلمة ، أو زيادة حرف من غير جنسها)) . ومعنى ذلك أنه يراد به الحروف التي تزداد في بعض المواضع ، ولا يعني هذا أن تكون في كل موضع زائدة ، بل أحيانا تقع فاءً ، أو عيناً ، أو لاما . ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعرف الزيادة بقول ابن يعيش : ((معنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها ، وذلك ؛ لإفادة معنى ، أو لضرب من التوسع في اللغة .^٢))

الأصل والزائد :

الأصل : الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها ، إلا أن يحذف من الأصل شيء لعله عارضة^٣ . قال ابن يعيش : ((فإن الأصل عندهم أصلان ، لفظي ، ومعنوي . فاللفظي : ما نحن بصده ، والأصل المعنوي وهو : المعنى المتصرف في جميع المعاني المتصرفه منه^٤)) .

أما الحرف الزائد فيعرف بثلاثة أشياء وهي :

١ - الاشتقاق .

^١ ابن جني ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ١١ .

^٢ شرح الملوكي ، ص ١٠٦ .

^٣ نفسه ، ص ١٠٨ . يحذف الحرف الأصلي للجزم أو لالتقاء الساكنين ، أو للتخفيف ، أو غيره .

^٤ نفسه ، ص ١١٠ .

^٥ العكبري ، ((اللباب في علل البناء والإعراب)) ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، شرح الملوكي / ص ١١٨ ، والإستربادي ، ((شرح الشافيه)) ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .

٢- عدم النظير في الأصول . أو المثال .

٣- كثرة زيادة ذلك الحرف .

فمثال الاشتقاق : مضروب ، مستضرب . فالميم والواو والسين و التاء زوائد ؛ لأنها غير موجودة في ضرب .

ومثال عدم النظير " كنهبل " فالنون زائدة لامن طريق الاشتقاق بل من جهة إنها لو جعلت أصلا لكان وزن الكلمة " فعلل " ولا نظير له في الأصول ، فيقضى عند ذلك بزيادة النون .

ومثال الكثرة زيادة الهمزة في " أفكل " فإن الهمزة فيه زائدة لا من طريق الاشتقاق إذ لا يعرف من الفاء و الكاف وبناء غير هذا ، ولا من عدم النظير ؛ لأن الهمزة لو كانت أصلا لكان وزن الكلمة " فعلا " ونظائر كثيرة .

وقد يجمع في الكلمة دليلان من هذه الثلاثة يغضيان بزيادة الحرف مثل : " أحمر " فإن الاشتقاق و الكثرة يدلان على زيادة الهمزة ، و " تنضب " يدل الاشتقاق وعدم النظير على أن التاء زائدة^(١) .

((أما الاشتقاق فهو أقواها دليلا ، وأعد لها شاهدا ، و العلم الحاصل بدلالته

قطعي ، و العلم الحاصل من المثال ، وعدم النظير ، والكثرة ظني ، وتخمين .^(٢)))

وقال ابن هشام : أعلم أنه لا يحكم على الحرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف

الكلمة عن أصليين ، ثم الزئد نوعان : تكرار لأصل وغيره .^(٣)

أما تعيين المضعف الزائد عند سيبويه قال : سألت الخليل في نحو: " سلم " ،

فقال : الأول ؛ لأن الواو والياء والألف يقعن زوائد ثانية كـ " فوعل " و " فاعل "

و " فيعل " . وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة في المضعف^(٤) .

^١ السابق نفسه ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، وتنضب : الفرع من الشجر .

^٢ شرح الملوكي ، ص ١١٩ .

^٣ ابن هشام ، ((أوضح المسالك)) ، ص ٣٦٤ .

^٤ الإسترلابي ، ((شرح الشافية)) ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ .

حروف الزيادة :

حروف الزيادة جمعت في عدة كلمات منها : " اليوم تتساه " ، أو "سألتمونيها" ، أو " هويت السمان " أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلا منها .^١

قيل إن المبرد سأل المازني عن حروف الزيادة فأنشده المازني^٢ :

هَوَيْتُ السَّمَانَا فَسَيَّبَنِي وَصَاكَنتُ فِدْمَا هَوَيْتُ السَّمَانَا .

فقال : أنا أسالك حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر ، فقال : قد أجبتك مرتين .
فحروف الزيادة عشرة من خلال ما تقدم هي : "الهاء ، الواو ، الباء ، والتاء ، والألف ، واللام ، والسين ، والميم ، والنون ، والهمزة " . وإنما هذه هي الحروف المزيدة ، دون غيرها من الحروف لخفتها ، و قلة الكلفة عند النطق بها .
وقد جمع ابن خروف منها نيفا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكيا ، وقال :

أحسنها لفظا ومعنى قوله^٣ :

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَائِدَاتِ عَن اسْمِهَا

فَقَالَتْ وَلَمْ تَبْخُلْ أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

زيادة الألف :

((تزداد الألف والواو والياء متى ما كانت إحداهن مع ثلاثة أصول فصاعدا ، ولم يكن هناك تكرار ، فلاتكون إلا زائدة^٤)) .

وقوله: ما لم يكن هناك تكرار احتراز من مثل : " صيصية : فإن الياء فيه أصل ، وإن كان معك ثلاثة أحرف أصول ، لأن الكلمة مركبة من "صي" مرتين ، فالياء الأولى أصل ؛ لئلا تبقى الكلمة على حرف واحد وهو الصاد . وإذا كانت الياء الأولى أصل كانت الياء الثانية أيضا أصل ، لأنها هي الأولى كررت^٥))

^١ الإستر بازي ، ((شرح الشافية)) ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

^٢ ابن جنبي ، ((النصف)) ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٩ ، ص ١٤١ ، وشرح الملوكي ، ص ١٠٠ .

^٣ الإستر بازي ، ((شرح الشافية)) ، ج ٢ ، ص ٣٣١ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ١٢٢ .

^٥ شرح الملوكي ، ص ١٢٤ ، صيصية : الحصن .

((واعلم أن الألف لاتزاد أولاً البتة ؛ لأجل سكونها ، والساكن لا يبتدأ به : وإنما تزداد ثانية في نحو : "ضارب وقاتل" ، وثالثة ، نحو : "كتاب وغراب" . ورابعة ، نحو : "قرطاس ومفتاح" ، وخامسة ، نحو : "دَلنظى وقرقرى" ، وسادسة ، نحو : "قُبَعثرى ، وكمثرى")) .

وتزداد حشوا لإطالة الكلمة و إتمام بنائها ولا تكن للإلحاق ؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشوا وقبله حركة من جنسه ، جرى مجرى الحركة ، والمدة . أما إذا كانت مزيدة طرفا جاز أن تكون للإلحاق طرفا : ((وجملة الأمر أن الألف تزداد آخرها على ثلاثة أضرب : للإلحاق ، وللتأنيث ، وزائدة كزيادتها حشوا^١)) .

((فمثال الأولى "أرطى ومعزى" ، ألحقها الألف ب : "جعفر و درهم" ، وقولهم : "أرطى ومعزى" بالتونين دليل على أنها ليس للتأنيث ، إذ ألف التأنيث تمنع الصرف . فلا يدخلها التتوين نحو : "حبلى ، وسكرى" ، مع ذلك قد سمع عنهم "أرطاة" فألحقوه تاء التأنيث^٢)) .

أما إلحاقها زائدة كزيادتها حشوا ، نحو : "قُبَعثرى و كمثرى و باقلى" ، ويلاحظ أن ابن يعيش لم يمثل للألف الزائدة للإلحاق مع أنه ذكر جواز ذلك .

زيادة الواو :

وأما الواو فإنها لاتزاد أولاً كالألف ، وقال العكبري : الواو لاتزاد أولاً لوجهين^٣ :

١/ ثقلها في نفسها ولزوم تحريكها بالإبتداء ، قال المازني : ((... إلا أن الواو لاتزاد أولاً البتة ، وتزداد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء .

^١ السابق نفسه ، ص ١٢٧ . دلنظى : الجمل السريع ؛ وقرقرى : اسم موضع .

^٢ شرح الملوكي ، ص ١٢٤ .

^٣ نفسه ، ص ١٢٨-١٢٩ ، أرطى : ماده يديغ بها الجاد .

^٤ نفسه ، ص ١٣٠ ، قُبَعثرى : للعظيم الخلق .

^٥ العكبري ، ((اللباب في علل البناء والإعراب)) ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ .

٢/ إنها لو زيدت أولا لجاز أن يكون أول الكلمة واوا ، وتدخل عليها واو العطف
فتشبه صوتا منكرا . وقيل لو زيدت أولا لجاز أن تكون مضمومة ، فكان يجوز
قلبها همزة مما يؤدي إلى لبس .

ذكر ابن يعيش كلاما مطولا يتضمن معنى كلام العكبري ، ويزيد عليه في ذكره ؛
ولو زيدت مفتوحة لتطرق إليها الهمز ، لأنها لاتخلو من أن تزداد في أول الاسم ، أو
الفعل ، فالاسم بَعْرَضِيَّة التصغير ، والفعل بَعْرَضِيَّة ألا يسمى فاعله وكلاهما يضم
آخره ((.

وهي تزداد ثانية نحو : "كوثر ونوفل" ، وثالثة في ، نحو : "جدول وقصور" ،
ورابعة "كنهور و جرموق" ، وخامسة في نحو : "قندأو وعَضْرُفُوط ٢" .

وتزداد للإلحاق في نحو : "كوثر وقصور" ملحقة بـ "جعفر" و "كنهور وسنور
ملحقان بـ "سفرجل" ، و"قندأو" ، و"سندأو ملحقان بـ "قِرْطَعْب" . تزداد لغير الإلحاق
في نحو واو عجوز وجرموق وعضرفوط ؛ لأن الواو هنا مدة ، وليس في الأصول ما
هو على هذا الوزن ٣ .

أما الياء فقد زيدت أولا خلافا للألف و الواو . وذلك في نحو : "يرمع ، ويلمع ،
ويلمق" . وقال ذو الرمة ٤ :

تَجَلُّو البَوَارِقُ عَنْ مُجْرَمِزٍ لَهِقٍ . كَأَنَّهُ مَنقَبِي يَلْهِقُ عَرَبٌ

((وتزداد ثانية نحو : "خيفق" ٥ وهو صفة ، وثالثة نحو : "عثير" ، و "جريال" ،
ورابعة ، نحو : "دهليز ، وقنديل" ، وخامسة ، نحو : "عنتريس ، وسلحفية" ، وسادسة في
تصغير عنكبوت ، وتكسيهه نحو : "عنيكبيت وعناكبيت ، فيما حكاه الأصمعي" ٦ .))

^١ شرح الملوكي ، ص ١٣١ .

^٢ نفسه ، ص ١٣٢ ، وكنهور : السحاب المتراكم ، قندأو : العظيم ، عَضْرُفُوط : ذكر العطاء .

^٣ نفسه ، ص ١٣٣ ، سندأو : الحديد الشديد ، قرطعب : القطعة من الخرقه ، جرموق : خف صغير بليس .

^٤ ذو الرمة ، ((ديوانه)) ، ص ٢٠ . وشرح الملوكي ، ص ٢٠ . والبوارق : السحب فيها مطر وبرق . والمجرمز : المنقبض المجتمع
بعضه الي بعض .

^٥ فلاة خيفق : أي واسعة .

^٦ العثير : التراب .

^٧ الجريال : الذهب .

^٨ شرح الملوكي ، ص ١٣٤ .

((إذا وجدت الياء مع ثلاثة أحرف فتكون زائدة أينما وقعت ، إلا إذا تبين إنها من نفس الحرف كما في : "أجج" ، وزنه "فعلل" عند سيبويه بدليل فك الإدغام ليلحق بـ "جعفر")) وقال الرضي : الأقوى عندي أنه "يفعل ؛ لأن "أجج" مستعمل في كلامهم وفك الإدغام شاذ)) .

((تطرد زيادة الناء في آخر الأسماء للدلالة على التأنيث ، نحو : "عائشة" ، وصائمة" ، وفي الجموع ، نحو : "صياقلة ، وصيارفة" ، وفي جمع المؤنث السالم . تزداد مع الألف في "عائشات وصائمات")) .

زيادة الهمزة :

قال ابن جنبي : ((موقع زيادة الهمزة أن تقع أولا وبعدها ثلاثة أصول فقط نحو : "أحمر ، أصفر وأخلق و أبلغ")) .

وقال ابن يعيش : ((الهمزة تزداد أولا ، وحشوا ، وآخرا . وأغلب أحوالها أن تقع في أول بنات الثلاثة من الأسماء والأفعال ، فإذا رأيت بعدها ثلاثة أصول ، فأحكم بزيادة الهمزة سواء أن عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه)) .

وقال الإستربازي : ((تزداد الهمزة أولا مع ثلاثة أصول فقط نحو "أفكل" على وزن "أفعل" ، وهي تكون مزيدة أبدا عندما تقع أولا وتزداد في غير الأول قليلا ، وذلك في ألفاظ محددة كما في "شأمل" وثالثة في "شمال" ، ورابعة في ، "جرائض" و"حطائط" وخامسه في "ضهياة")) .

وتزداد أيضا أول الكلمة إذا سكن الحرف الأول فيها لتوصل بالنطق بالحرف الساكن ، وتسمى همزة الوصل ، وتكون في الاسم نحو : ((ابن ، واسم)) ، وتكون في الفعل نحو : انطلق ، استخرج ، وانتصر)) .

¹ سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٣٤٦ .

² الإستربازي ، ((شرح الشافية)) ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

³ نفسه ؛ ج ٢ ، ص ١٠٣ .

⁴ شرح الملوكي ، ص ١٣٥ .

⁵ نفسه ، الصفحة نفسها .

⁶ الإستربازي ، ((شرح الشافية)) ، ج ٢ ، ص ٣٨٦ . امرأة ضهياة : التي لا تحيض . الشأمل والشمال : ریح الشمال ، جرائض : من جرواض وهو الجمل الشديد ، و حطائط : الشيء المحطوط ، وهو الصغير .
⁷ نفسه ، الصفحة نفسها .

(وتزاد أيضا أول الكلمة إذا سكن الحرف الأول فيها لتوصل بالنطق بالحرف الساكن ، وتسمى همزة الوصل ، وتكون في الاسم نحو : ((ابن ، واسم)) ، وتكون في الفعل نحو : انطلق ، استخرج ، وانتصر^١)) .

((زِيدت الهمزة فيما أبهم أولا بعد ثلاثة أحرف أصول في "أفكل" و"أيدع" ، و"أصبع" ، حملا على الأكثر ، وهو من حمل المجهول على المعلوم ، مع ما في الحكم من تحصيل البناء المعتدل ، وهو الثلاثي . فلذلك حكمت بزيادة الهمزة في أول ذلك كله ، واعتقدت إن لها أصولا ثلاثية أخذت منها ، وإن لم ينطق بها ، فعلى هذا لو سميت بـ "أفكل" لم تصرفها ؛ لأنه لما قضى على الهمزة فيها بالزيادة ، حملا على المشتق ، صار كالمشتق . فكما إنك لو سميت بأحمد ونحوه لم تصرفه ، فكذلك هذا^٢)) .

وقال الإستربازي : بعض المتقدمين قالوا : ((ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزة المصدرة حكما بأصالتها^٣)) .

((أما إذا كانت الهمزة في أولى بنات الأربعة فإنه لم تثبت زيادتها فيه باشتقاق ولا غيره ... ، وكانت الكلمة بها خماسية ؛ وذلك لقلّة تصرف بنات الأربعة ، وقلتها في الكلام ، وليس لها إلا مثال واحد وهو "فَعَالِل" نحو : "خناجر وبرائن"^٤)) .

ولم يكن للخماسي مثال في التكسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف ، إنما هو محمول على الرباعي نحو : "قَرَارِدِ وَسَفَارِج" ، كـ "جَعَاغِر"^٥)) .

((إذا كانت الهمزة وسطا لم تزد إلا بثبت ، وذلك نحو ؛ "زَيْبِر و ضَيْبَل و جَوْدَر" فلا همزة أصل في ذلك كله . أما الزائدة ، فنحو : "بَلَأَز" يقال : "رجل بلأز" أي : قصير ولقولهم : "امراة بلز" . و "جُرَائِض" من "جِرَوَاض" ووزنه "فَعَائِل"^٦)) .

تزد الهمزة آخرًا للتأنيث ، وحكمها كحمها إذا وقعت حشوا لا يقضى عليها بزيادة إلا بثبت نحو : حمراء وصفراء ، وهي هنا بدل من ألف التأنيث المقصورة في

^١ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٢ شرح الملوكي ، ص ١٣٦-١٣٧ ، أفكل : للرعدة .

^٣ الإستربازي ، ((شرح الشافيه)) ، ج ٢ ، ص ٣٧٢ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ١٣٨ .

^٥ نفسه ، ص ١٤٢ .

^٦ شرح الملوكي ، ص ١٤٦ .

نحو " حبلى " و "سكرى " إنما زيدت قبلها ألف آخر بمد فاجتمع ألفان ساكنان فقلبت الثانية همزة ^١)) .

زيادة الميم :

فهي كالهزمة إذا وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أصول إلا إذا عرض في الاشتقاق ما يحكم بأصلتها كما في " معد " الميم أصلية عند سيبويه ؛ لمجىء "تمعدد" الذى هو " تفعلل " لقلة "تمفضل" ومنه قول سيدنا عمر بن الخطاب : ((اخشوشنوا وتمعددوا ^٢)) ولا تزداد في الأفعال وإنما تزداد في المصادر ، وأسماء الفاعلين من غير الثلاثي وذلك في نحو " مقتل " و " مكرم " و " مجلس " وغيرها ^٣)) .

وازن ابن يعيش بين زيادة الميم ، والهزمة فقال : ((زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الهزمة أولاً لأنها انتصفت للواو ؛ لأنها أختها من مخرجها ^٤)) .

كما وازن بين زيادة الميم والنون في كلمة " منبج " - اسم بلدة - فقال : الميم زائدة والنون أصل ؛ لان الميم بمنزلة الهزمة ، يقضى عليها بالزيادة إذا وقعت في أول الاسم ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول . و لا يخلو الميم والنون أن يكونا أصليين ، أو زائدين ، ولا يجوز أن يكونا أصليين ؛ لأن الكلمة " فَعَلَّلا " كـ " جَعْفِر " بكسر الفاء ، وليس في الكلام مثله . ولا يكونا زائدين ؛ لئلا يصير الاسم على حرفين فيقضي أن يكون أحدهما أصل والآخر زائد .

كما تحدث ابن يعيش فى زيادة النون في كلمة " منجنيق " وأصالة الميم فيها ، وهنا نجده قد أورد مجموعة من الآراء لعلماء النحو حيث قال : ((أما المنجنيق ، فالميم فيه أصل ، والنون زائدة ؛ لقولهم في جمعه " مجانيق " فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها ، وإذا ثبت أن النون زائدة قضى على الميم بأنها أصل ؛ لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم . وذلك هدم ، إلا ما كان جارياً على فعله نحو : " منطلق

^١ سيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ ، وشرح الملوكي ، ص ١٤٩ .

^٢ شرح الملوكي ، ص ١٥٣ ، تمعدد : حسن خلقه هذا القول منسوب إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ورفع الطبراني في

المعجم عن أبي حنيفة الأسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

^٣ نفسه ، ص ١٥٠ ، لإستربازي ، ((شرح الشافيه)) ج ٢ ، ص ٣٧٣ .

^٤ نفسه ، ١٥٢ .

ومستخرج" ، وهذا مذهب سيبويه المازني ؛ ووزنه عندهما " فنعيل " كـ " عنتريس" وهى الناقة .

وقال غيرهما - أي غير سيبويه والمازني - إن النون الأولى والميم معا زائدتان ، وذلك أن من العرب من يقول : " جنقناهم " أي : " رميناهم بالمنجنيق " . وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب : " مازلنا نجنق " وعلى هذا وزنها "منفعل" .
وقال ابن يعيش^١ الصحيح مذهب سيبويه لما تقدم من قولهم فى التفسير " مجانيق ، وأما قولهم " جنقونا " فهو من معناه لا من لفظه كـ "دمت ، ودمثر " و " سبط و سبطر " .

وذكر الفراء^٢ ((جنقناهم " وزعم إنها مولدة ، قال : ولم أر الميم تزد على نحو هذا . وقال ابن يعيش : معنى قوله مولدة يعنى : أعجمى معرب ... وقوله " فلم أر الميم تزد على نحو هذا " إشارة إلى عدم النظير ، وهذا يقوى إن الميم أصلية و النون زائدة^٣)) .

((حكم الميم كحكم الهمزة لاتزاد مع بنات الأربعة أولا ؛ ذلك لقلّة التصرف فى الرباعي كما زيدت حشواً ؛ وذلك شاذ لايقاس عليه . قالوا : " دلامص " الميم عند الخليل زائدة ومثالة " فعامل ")) .

قال الخليل : ((درع " دليص " ، و " دلاص " ، فسقوط الميم دليل على زيادتها)) .

قال المازني : ((لو قال قائل إن " دلامصا " من الأربعة ، ومعناه " دليص " ، وليس بمشتق من الثلاثة ، قال قولا قويا كما إن " لأالأ " منسوب إلى " اللؤلؤ " وليس منه ، كما إن "سبطرا" معناه : السبط وليس منه)) .

((زيدت الميم آخر زيادة صالحة العدة ، قالوا : "زرقم" بمعنى الأزرق و "قسح" للمكان الواسع ، و " حلكم " للشديد السواد)) .

^١ شرح الملوكي ، ص ١٥٤-١٥٥ .

^٢ نفسه ، ص ١٥٥ .

^٣ نفسه ، ص ١٦٠ .

^٤ ابن جنى ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ١٥٠ .

^٥ شرح الملوكي ، ص ١٦١ .

^٦ نفسه ، ص ١٥١ .

زيادة التاء و النون :

قال ابن جنى : ((إذا جاءت التاء والنون في موضع تقابلان فيه أحد الأصول ، حكم بأنهما أصلان ، إلا أن يدل الاشتقاق على زيادتهما .)) قال ابن يعيش : ((جمع بين التاء والنون لاستوائهما واطراد زيادتهما في الأسماء والأفعال . ثم أتى بمجموعه من الأسماء النون فيها أصل لمقابلتها "جعفر" منها: "عنتر" و "نهشل" وأخرى النون فيها زائدة نحو: "نرجس" فهي على مثال "جعفر" فهي زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام مثل : "جعفر" بكسر الفاء . وكذلك "تنضب" . حكم على التاء بالزيادة لانه ليس في الكلام على مثال "جعفر" مضموم الفاء)) .

((زيدت النون في "جندب" بالاشتقاق ، ومثلها "عَنْصَل" و "عَنْظَب" ، لانه ليس في الأصول مثل "جَعْفَر" بفتح الفاء وضم الجيم ، عند سيبويه ، مع أن "الجُنْدَب" يجوز أن يكون من "الجَدَب" ؛ لأنه يصحبه ، فتكون النون زائدة في ذلك كله لمخالفة الأصول)) .

((زيدت النون في أول الأفعال المضارعة نحو "نقوم" و "نقعد" وزيادتها هنا باطراد للمتكلم المعظم نفسه في "نكتب" و "نكرم" ، وللدلالة على المطاوعة نحو : "انشعب" و "انكسر")) .

فصل ابن يعيش القول في حروف المضارعة الأربعة ولماذا كانت هي أحق بالزيادة في أول المضارع من حروف المد فقال :

((فقد كانت حروف المد واللين أولى بذلك ، إلا أن الألف امتنعت زيادتها أولا لسكونها فعوض عنها الهمزة ؛ لما بينهما من المناسبة و المقاربة ، وكذلك الواو لاتزداد أولا ، فعوض عنها التاء ؛ لأنها تبدل منها كثيرا ، فأما الياء فأمكن زيادتها أولا ، فزيدت للغيبة ، فاحتيج إلى حرف رابع فكانت النون ؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المد واللين فلذلك جامعتها في حروف المضارعة °)) .

¹ السابق نفسه ، ص ١٦٩-١٧٠ .

² نفسه ، ص ١٦٩-١٧٠ .

³ نفسه ، ص ١٧١ . والعنصل : اليصل البري ، و العنظب : ذكر الجراد .

⁴ نفسه ، ص ١٧٢ .

⁵ نفسه ، الصفحة نفسها .

اعترض الإستربادي على زيادة حروف المضارعة؛ باعتبارها حروف معنى، لأحروف مبنى، قال: ((وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى، كنوني التثنية والجمع)).

قال ابن جني: تزداد النون بعد ألف التثنية في نحو: العمران والعمرين، ونحوهما، ولم يذكرها في جمع المذكر السالم. ويرد علي ذلك ابن يعيش بقوله ((عدم ذكر صاحب الكتاب "للجمع"؛ لأن هذا الجمع على التثنية، والتثنية في ذلك الأصل؛ فلذلك استغنى عن ذكرها بذكر الجمع، مع أن الحكم فيهما واحد)).

((أما نون الأفعال الخمسة فزيادة على حد زيادتها في التثنية والجمع. النون هنا علامة الرفع، وسقوطها علامة الجزم والنصب)).

تزداد النون بعد الألف في "غضبان، وبابه" وهي في الأصل تلحق الصفات، مما كان مؤنثه "فعلى". وقحطان، وعثمان، ملحقة به، ومحمولة عليه، وهما مضارعان لألف التانيث، نحو: "حمراء، وصفراء".

أما نون التوكيد فعلى ضربين: خفيفة، وثقيلة، وموضوعهما الفعل المستقبل مع اللام).

وتزداد النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحو: ((جحفل)، و"شرنبث"، أما إذا كانت متحركة، وغير ثالثة، حكم بأصالتها، نحو: "جَنَعَدَل"، أو ساكنة غير ثالثة، نحو: "جِنْبَر" و"جِنزَر".

وتزداد النون أولاً في نحو: (("بَفْرِجَة" وسبب زيادتها الاشتقاق، يقال: "رجل أفرج" أي: جبان، ومنها "نَفَاطِير"، و"تَخَارِيب"، وتزداد ثانية في "قِنْعَاس" - وهو من القناعس - وفي "خَنَفِيق". وتزداد ثالثة في نحو: "سَلَنْطَح"، و"أَحْرَنْجَم"، ورابعة في "رَعَشِن".

¹ الإستربادي، ((شرح الشافية))، ج ٢، ص ٣٧٦.

² شرح الملوكي، ص ١٧٤.

³ نفسه، ص ١٧٧.

⁴ نفسه، ص ١٧٨.

⁵ نفسه، ص ١٧٩.

⁶ نفسه، ص ١٨٢. الجنعدل: الغليظ القوي الشديد، الحنبتير: القصير الدميم، الحنزقر: الشدة.

⁷ نفسه، ص ١٨٥، والنفرجة الجبان، ونفاطير: الكلاً المنقرق، نخاريب: جمع نخروب وهو الشق في الحجر، الخنفبيق: الخفيفة من النساء، السلنطح: الفضاء الواسع، الرعشن: الجمل السريع.

وتزاد رابعة في ((صَيِّفَنَ" أيضا . قال أبو زيد : "النون في ضيفن ، أصل لقولهم : "ضفن الرجل ، يضيفن" ، إذا جاء مع الضيف ، ووزنه "فيعل" . وعند أبي عثمان "فعلن" نحو : "علجن" وعلق ابن يعيش قائلا : ومذهب أبي زيد أقوى في القياس لكثرة "فيعل" نحو : "صيرفء" ، وقلة "فعلن" نحو : "علجن" . أما مذهب أبي عثمان ، فأقوى من جهة الاشتقاق (١) .

ويلاحظ أن ابن يعيش لم يستطع ترجيح أي الرأيين مذهبه ، مما يفهم منه أخذه بهما معا .

((زيدت النون خامسة في نحو : "سَكَرَانَ" ، و "غَضَبَانَ" ، وسادسة في "رَعْفَرَانَ" ، و "عُقْرَبَانَ" ، و سابعة في "عَرَنَفُصَانَ" و "عَبُوثَرَانَ"))

زيادة التاء :

تزداد في الفعل المضارع للمخاطب وللغائب نحو " تكتب " و " تخرج " و " تنتصر " وفي أول الأفعال الماضية التي تدل على المطاوعة نحو " تقدم " و " تأخر " وفي مصادرهما . وتزداد في المصادر الدالة على المبالغة عند البصريين في " التجوال " و " التردد " لأنهم يعتبرونه مصدر " فَعَلَ " المخفف جيء به للتكثير ، بينما يرى الفراء وجماعة من الكوفيين إنها مصدر " فَعَّلَ " المضعف وهو نظير " التفعيل " باعتبار الحركات والسكنات (٢) .

كما تزداد في جمع التأنيث في نحو : " ضاربات " ، و " جوزات " ، و أورد ابن يعيش جملة آراء حول الألف والتاء اللذين تزدان للتأنيث فقال : ((التاء للجمع والتأنيث ، دخلت للفرق بين الواحد والجمع ، وبعضهم قال : التاء للتأنيث والألف للجمع ، والمتأخرون قالوا : إن الألف والتاء ، تفيدان الجمع والتأنيث من غير تفصيل (٣) .

فابن يعيش هنا دعم رأي المتأخرين بقوله : ((والذي يدل على أنهما تفيدان الجمع والتأنيث ، إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحدة من " ضاربات " ؛ لئلا

^١ السابق نفسه، الصفحة نفسها .

^٢ نفسه ، الصفحة نفسها . والعقربان : دويبة تدخل الأذن . و العرنفصان : نبات ذو العبوثران : نبات طيب الريح .

^٣ الصبان ، ((حاشية الصبان على شرح الأشموني)) ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ١٨٨ .

يجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، وكان إسقاط الأولى أولى ؛ لأن الثانية تدل على علامتين ^(١) .

((تزداد في "تفعل" و"تفاعل" و"تفوعل" و"تفعيل" للمضارعة، أما "التفعيل" فهو مصدر "فَعَلَ" ، نحو : "خَرَجَ يَخْرُجُ تَخْرِجًا" ، قال الله تعالى : "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا"^٢ وقد جاء مصدره علي "تفعله" ، نحو : "قدمته تقدمه" و "كرمته تكرمه" ، وربما جاء على "فِعال" ، نحو : "كلمته كلامًا" وفي التنزيل : "كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا"^٣ ، وأما التفعيل فهو مصدر "تفعل" ، نحو : "تقدم تقدماً ، و تكرم تكرماً" ، أما التفاعل فمصدره "تفاعل" ، نحو : "تقاتلنا تقاتلاً"^٤ .

ويلاحظ أن ابن يعيش قد تعرض للمصادر ، مع أن ابن جني لم يذكرها ، وهو بذلك أراد أن يلفت النظر إليها في إشارات قليلة، حسبما سنحت الفرصة .

وأخيراً أجمل القول في مظان زيادة التاء ، فقال : ((إنها تقع أولاً في نحو : "تجفاف" من جف الشيء ، و "تمثال" من المثل ، و "تبيان" من البيان ، و غيرها ولولا الاشتقاق لكانت أصلاً ؛ لأنها بازاء قاف "قرطاس" وسين "سرحان" . وتقع ثانياً في ، نحو : "اقتطع وبابه" ورابعة في : "سنبته" للقطعة من الدهر . وخامسة في "ملكوت" ، و "رحموت" ، و "جبروت" ، و سادسة في الأسماء ، نحو : "عنكبوت" ، و "ترنموت" لصوت القوس إذ انتزع ^(٥) .

زيادة الهاء :

((ا طردت زيادتها في الوقف علي "ما" الاستفهامية المجرورة نحو : "لمه؟" و "بمه؟" ، و على الفعل المعلن بحذف أوله وآخره نحو : "عه" ، و "قه" عند الوقف عليه ، وفي الوقف بعد ألف الندبة نحو : "وا غلاماه" .

^١ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٢ الآية ١٦٤ ، سورة النساء .

^٣ الآية ٢٨ ، سورة النبأ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ١٩٤ .

^٥ نفسه ، ص ١٩٦ ، وما بعدها .

وغير مطردة في جمع "أم" علي "أمهات"، كما زيدت في "أمات"، ويروي من غير جهة سيبويه، إن الخليل ذهب في "هركولة"، إلي زيادة الهاء، ومثالها "هفعولة" ((
))وتزاد إذا وقعت بعد حركة متوغلة في البناء، نحو: "حسابيه، وكتابه"، وذلك
 محافظة علي حركة البناء؛ فلذلك لا تدخل علي معرب، ولا علي ما يشبهه)).
 قال ابن الحاجب: ((أما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو: "أخشية"
 فإنها حروف معني كالتنوين، وباء الجر، ولامه، وإنما يلزمه نحو: "أمهات" ((
 أجاز أبو بكر بن السراج أن تكون الهاء في "أمهات" أصلاً لقوليد في الواحد
 "أمهة" قال الشاعر:

أُمَّهَتِي خِنْدِفٌ وَإِلْيَاسُ أَبِي

وفي كتاب العين "تأمهت أما"، إذا اتخذتها أمًا. وناقش ذلك ابن يعيش بقوله:
))وقولهم: "أمهة" شاذ قليل. و"تأمهت" أقل منه، وهو من مستزحل كتاب العين. وفي
 كتاب العين من الاطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع)).
 ويلاحظ أن ابن يعيش يهاجم الخليل صراحة ويقول راية بكل ثقة، مما يدل علي
 ثقته بعلمه، ومدى اعتداده بنفسه، الشيء الذي يفسر وضوح شخصية ابن يعيش في
 الكتاب.

((وزيدت الهاء أولاً في "هركولة". ذهب الخليل الي زيادة الهاء فيها فيما حكاه
 عنه أبو الحسن، ووزنها "هفعولة"، ومثله هجرع وهبلع)).
 قال ابن يعيش: ((أكثرهم: إن الهاء أصل في ذلك كله لقلّة زيادتها أولاً. أما
 مذهب الخليل فسديد؛ لأنه إذا شهد الاشتقاق بشيء عمل به، ولا التفات إلي قلته، أو
 عدم نظيره)).
 ومرة أخرى يثني ابن يعيش علي رأي الخليل واصفاله: بسداد الرأي في
 مسألة أصالة الهاء في: "هركولة"، وهبلع، وهجرع".

¹ نفسه، ٢٠٥٠، هركولة: المرأة الحسيمة.

² نفسه، ص ٢٠٠.

³ نفسه، ص ٢٠٣.

⁴ البيت للشاعر قصي بن كلاب، شرح الملوكي، ص ٢٠٣ (أو الممتع) ص ٢١٧.

⁵ شرح الملوكي، ص ٢٠٣.

⁶ نفسه، ص ٢٠٤، هبلع: وهو الأكل، والجرع: الرجل الطويل الأحمق.

⁷ نفسه، ص ٢٠٥.

زيادة السين:

تراد في استفعال وما تصرف منه ، نحو "استخرج" ، و "مستخرج" ، وزيدت في "اسطاع" ، يستطيع عوضا عن سكون عينه "اطاع" ، يطيع ، وأصله "اطوع يطوع" .
قال ابن يعيش : ((أما زيادتها في "اسطاع" فهي زيادة غير مطردة ، نقلت الفتحة من الواو إلي الطاء في "أطوع" ، ثم قلبتها ألفا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . فصار "اطاع" ، ثم دخلت السين كالعوض من حركة عين الفعل . هذا رأي سيبويه ' وقد رده أبو العباس محمد بن يزيد ، قال : "إنما يعوض من الشيء إذا كان معدوما ، والفتحة هنا موجودة ، نقلت من العين إلى الفاء ، ولا معنى للتعويض عن الشيء الموجود ، بل يكون جمعا بين العوض والمعوض . وهو الممتنع ')) .

قال ابن يعيش : ((هذا لا يقدح فيما قاله سيبويه ، لأن التعويض إنما وقع من ذهاب حركة العين ، من العين ، لا من ذهاب الحركة البتة . وكذلك أنهم كما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة ، وقلبوا العين ألفا ، لحق الكلمة توهين وتحقير ، وصار معرضا للحذف إذا سكن ما بعده ، وهذا تعويض جواز لا تعويض وجوب ؛ ولذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثل : "أقام" ، و "أباع")) .

ويلاحظ هنا دفاع ابن يعيش الواضح لسيبويه في مذهبه في "اسطاع" ، إلا أنه في نفس الوقت لم يخطيء أبو العباس فيما ذهب إليه . ومن هنا فالأصل في "استطاع" أربع لغات :

- ١/ أسطاع يُستطيع .
- ٢/ استطاع يَستطيع .
- ٣/ اسطاع يَستطيع .
- ٤/ استاع يحذف الطاء .

١/ السابق نفسه ، ص ٢٠٧ .

٢/ نفسه ، ص ٢٠٨ .

زيادة اللام :

((اللام أبعد حروف الزيادة شبيها بحرف المد واللين ، ؛فذلك قلت زيادتها .فتزاد في "ذلك" ، و "أولئك" بالقصر ، أو أو "أولئك" بالمد .وزيدت في أسماء الإشارة لتدل على بعد المشار إليه ، وهي نقيضة "ها" التثنية ؛فذلك لا تجتمعان فلا يقال "هذالك" ؛لان الهاء تدل على القرب)) .

ولكن الملاحظ أن ابن يعيش قد قال بزيادة اللام في "هنالك" فقال : (("هنالك" اللام فيه زيادة لأنك تقول : "هناك")) . مما يناقض ما قاله بأن اللام نقيضة "ها" التنبيه ، ^١ام فإنه لا يعد "ها" هناك "ها" تنبيه ^٢!

((وقيل اللام زائدة في "هيقل" من الهيق وهو الظليم - وفي "عنسل" - من العنسل -
أما عند سيبويه فهو "العسلان" فلامه أصل ^٣)).

^١العكيري ، ((اللباب في علل البناء وإلغراب)) ، ج ٢ ، ٢٧٩ ، وشرح الملوكي ، ص ٢١٢ .
^٢أنفسه ، ص ٢١٢ .

المبحث الثالث :

الربط ، الألف ، الإلف

أولاً : البديل

البديل : إقامة حرف مكان آخر ، والغرض منه التخفيف ، عرفه ابن يعيش بقوله :
((معنى البديل أن نقيم حرفاً مقام حرف آخر في موضعه ، إما ضرورة وإما استحساناً ، والفرق بين البديل ، والعيوض : أن البديل أشبه بالمبدل منه ، من العوض بالمعوض ؛ لذلك يقع موقعه ، نحو : "تا" تخمة ، و"ها" هرقت ، ولا يقال له عوض ، فالعوض أن نقيم حرفاً في غير موضعه نحو : "تا" عدة ، وزنة ، وهمزة "ابن" ، و"اسم")) ، ويوجد تعريفاً أكثر وضوحاً لدي الصبان : ((الإبدال يشمل القلب ، إذ كل منها تغيير في الموضع ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب وإحالة ، ومن ثم اختص بحروف العلة ، والهمزة ؛ لكثرة التغير ، ويخالفهما التعويض ، فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كـ"تا" عدة ، وهمزة "ابن" ، ويكون عن حركة كما في "سين" استطاع)) .

((حروف البديل أحد عشر حرفاً من غير إدغام ، فيها من الزيادة ثمانية من غير السين واللام ، ويضاف إليها ثلاثاً من غيرها ، وهي : "الطاء" ، والـ"دال" ، والجيم")) .

وحصر حروف البديل في الأحد عشر حرفاً المراد به الحروف التي كثر إبدالها ، واشتهرت به ، ولم يرد إنه لم يقع البديل إلا منها قال ابن يعيش : ((لو أراد ذلك لكان محالاً ، لأنهم قالوا : "بعكوكه" ، وأصلها "معكوكه" ، وقالوا : "تترة" ، في الدرع ، وأصله "نتله")) .

وأضاف بعضهم حرف اللام ، وجعلها اثني عشرة حرفاً يجمعها "طال يوم أنجدته" ومن ذلك قول النابغة :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلاً لَا أُسَائِلُهَا
عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

¹ ابن جني ، ((الخصائص)) ، ج ١ ، ص ٢٦٥ ، وشرح الملوكي ، ص ٢١٣-٢١٤ .

² الصبان ، ((حاشية الصبان)) ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

³ ابن جني ، ((سر صناعة الإعراب)) ، تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ومحمد الزر زراف ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، وزارة المعارف ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .

⁴ شرح الملوكي ، ص ٢١٥ . معكوكه : كثرة المال .

⁵ النابغة الذبياني ، ((ديوانه)) ، شرح وتقديم : عباس عبدالسائر ، دار الكتب العلمية بيروت ، ص ٩ . أصيلاً : من الأصيل .

وأضاف الرماني إلى حروف البدل "الصاد ، والزاي" ، لقولهم : السراط ،
والزراط ، في؛ "الصراط المستقيم" ' وقد قرىء بهما .
أما عند الزمخشري : ((...حروفه حروف الزيادة ، والطاء ، والذال ،
والجيم ، والصاد ، والزاي، ويجمعها قولك : "استنجده يوم صال زط")) . والراجح من
ذلك كله رأي سيبويه : ((اثنا عشر حرفا)) .

البدل ضربان :

١/ مقيس :

ومنه ما هو لازم مطرد، وغير مطرد ، وليس بلازم ، ولا مطرد . فاللازم المطرد ما
أبدل لعله ، فإنه لازم حيث وجدت العلة ، ما لم يمنع منه مانع ، كإبدالهم الواو والياء ألفا ؛
لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واللازم غير المطرد ، كإبدال الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما
قبلها ، أما ما ليس بلازم ، ولا مطرد ، فهو الجائز ، كإبدالهم الواو ، والهمزة ، في
نحو : "إشاح" في : وشاح ، و "إعاء" في وعاء .

٢/ غير المقيس :

كإبدالهم "الياء" من "الباء" في الأرناب، فقد قالوا :
لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَنْمَرُهُ
مِنَ الْعَتَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

إبدال الألف :

أولاً: إبدال الألف من الواو :

أبدلت من الواو في نحو : "قام" ، و "خاف" ، وأصلهما "قَوْم" ، و "خَوْف" .

ثانياً: إبدال الألف من الياء :

أبدلت الألف من الياء في نحو : "باع" ، و "هاب" ، وأصلهما "بيع" ، و "هيب" .
والعلة في ذلك ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، شريطة أن يكون لهذا الاعلال قيود :

^١ الآية ٦ ، سورة الفاتحة .

^٢ الزمخشري ، ((المفصل في صنعة الاعراب)) ، ص ٥٠٥ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٢١٦ .

^٤ البيت للنمر بن تولب ، ((شرح شواهد الشافية)) ، ص ٤٤٣ و ٤٤٦ ، و ((مصر صناعة الاعراب)) ، ج ٢ ، ص ٧٤٢ ، وابن يعيش

^٥ ((شرح المفصل)) ، ج ٣ ، ص ٢٤ . أشارير : القطع من اللحم تجفف للإبخار ، تنمره : تجففه ، والوخز : قطع من اللحم .
^٦ شرح الملوكي ، ص ٢٢١ .

١/ أن تكون حركة الواو والياء لازمة ، غير عارضة ؛ لأن العارض كالمعدوم .
ألا ترى أنه لم يجز القلب في نحو قوله تعالى : "اَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى" ؛ لكون
الحركة عارضة لالتقاء الساكنين .

٢/ ومنها أن لا يلزم من القلب والإعلال لبس في "رميا" ، و"غزوا" ، فلو قلبتا
ألفين لسقطتا لسكونهما ، وسكون ألف التنثية .

وقد أبدلوا الألف من الواو والياء ، مع سكونهما ؛ وذلك إذا انفتح ما قبلهما ، إلا
أنه قليل غير مطرد قالوا : "وَجَلَّ" يأجل ، فأجروا الحرف الساكن مجرى المتحرك طلبا
للتخفيف .

ويستطرد ابن يعيش ويقول : ((وقالوا : في النسب إلى "الدو" داوي ، قلبوا الواو
الأولى ألفا ، بل اشتقوا اسما على "فاعل" من "الدو")) .

كثيرا مايميل ابن يعيش في شرحه للاستدلال بقاعدة نحوية ، أو صرفية خلافا
للباب ، ولعله بذلك يريد أن يدخل بعض المسائل التي أغفلها الكتاب ، ومن ذلك فصل
النسب " إلا أنه في نسبه إلى " الدو" لم يفصل فيه براى قاطع ، نجدة قد مال إلى
الاحتمال بقوله : "من الجائز أنهم ألا يكونوا قد قلبوا الواو ألفا ، بل اشتقوا اسما على
زنة " فاعل " من الدو .

الأسماء والأفعال في البديل سواء ، قال ابن يعيش : ((وليس الأفعال أولى من
الأسماء في ذلك ، إلا أن الإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء ؛ لأن الأفعال
موضوعه للتنقل في الأزمنة والتصريف ، والأسماء سمات على المسميات))

ثالثا - إبدال الألف من الهمزة :

((الهمزة حرف مستقل ؛ لأنه نبرة في الصدر ، وهو أدخل حروف الحلق ،
وإخراجه كالتهويج ؛ فلذلك مال أهل الحجاز ، ومن وافقهم إلى تخفيفها ، فمتى كانت
ساكنة ، وأريد تخفيفها أزيلت نبرتها ، فنلين ، وتستحيل حرفا لنا ، تديرها حركة ما
قبلها ، فإن كانت قبلها فتحة انقلبت ألفا ، وإن كانت قبلها كسرة انقلبت ياء ، وإن كانت
قبلها ضمة انقلبت واوا ، أصلا كانت الهمزة ، أم زائدة)) .

^١ الآية ١٦ سورة البقرة .

^٢ شرح الملوكي ، ص ٢٢٦ ، الدو : موضع ، وقيل عزيز الجن .

^٣ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٤ نفسه ، ص ٢٢٨ .

إبدال الألف من الهمزة على ضربين ^١:

١/ جائز : ويكون في الهمزة الواحدة نحو : " راس " في رأس ، و " فاس " في

فأس ، قال الفرزدق ^٢:

رَاحَتَ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً
فَارَعِي فَزَارَةً لَا هُنَاكَ الْمَرْتَعُ ^٣

يريد " هناك " .

قال ابن يعيش : ((هذا قليل للضرورة ، من حيث كان إجحاف بها لتغير لفظها ،

وإذهاب حركتها . والوجه أن تجعل بين بين ^٣)) .

٢/ واجب : فيكون في الهمزتين تلتقيان ، الأولى مفتوحة و الثانية ساكنة ، فلا بد

من إبدال الثانية ألفا ، نحو : آدم ، وآخر ، فهو هنا لازم كراهة النقاء الهمزتين في كلمة واحدة .

رابعاً - إبدال الألف من النون :

أبدلت الألف من النون ؛ لمضارعة النون حروف المد واللين في هذه المواضع

لما فيها من الغنة ، فأبدلوا ^٤:

١/ التنوين ألفا في حال النصب ؛ لخفة الألف ، ولم يبدلوا في حال الرفع

والجر؛ لتقل الواو والياء عندهم . إلا أن بعضهم يبدل في حال الرفع والجر ، فيقولون:

هذا " زيدو " ، و " مررت بزيدي " ، ولا يزالون الثقل . وهذه اللغة لم يحكها سيبويه ، فقد

حكاها أبو الحسن وغيره .

^١ نفسه ، ص ٢٢٩ .

^٢ الفرزدق ، (همام بن غالب بن صعصعة) ، (ديوانه) ، دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ، سنة ١٣٨٠هـ -

١٩٦٠م ، ص ، و الكتاب ، ج ٣ ، ص ٥٥٤ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٢٣٠ .

^٤ نفسه ، ص ٢٣٤ .

٢/ نون التوكيد الخفيفه تقلب ألفا ، نحو قوله تعالى : " لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ " ، يريد لنسفن ، وفي الأمر : " اضرباً زيد " .

٣/ "إذن" : تبدل نونها ألفا في الوقف ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، ولمشابهتها الاسم والفعل في العمل .

إبدال الياء :

قال ابن جني : ((أبدلت الياء من حروف كثيرة قد استقصيتها ، ومقدارها نحو العشرين حرفا في كتابي الموسوم بـ " سر الصناعة في الإعراب ")
ويلاحظ أن ابن جني لم يذكر من هذه الحالات العشرين الا أربع حالات فقط . وهي إبدال الياء من الألف إذا انكسر ما قبلها ، وإبدالها من الواو ، إذا سكنت وانكسر ما قبلها غير مدغمة ، وإبدالها من الهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها ، وإبدالها من الراء في "قيراط" إذ أصلها "قراط". إلا أن ابن يعيش قد فصل هذه القضية وأطال فيها ، ويذكر من ذلك على سبيل المثال قوله : ((إنما كثر إبدال الياء ؛ لأنها حرف مجهور ، فلما توسط مخرجها الفم ، وكان فيها من الخفة ما ليس في غيرها ، كثر إبدالها كثرة ليست لغيرها ، فإبدالها وقع على ضربين ، مطرد ، وشاذ :

فالمطرد : إبدالها من ثلاثة حروف : "الألف" ، والواو ، والهمزة" . والشاذ ، فقد أبدلت من حروف صالحة العدة من غير قياس ، وإنما تحفظ ، ولا يقاس عليها ، منها قولهم : "لبيت الحج" ، وأصله "لبيته" من قولهم : "ألب بالمكان" ، إذا أقام به ، والصحيح عند المحققين إنه مشتق من لفظ "لبيك" ، كما قالوا : "سبحل" من سبحان الله . فالياء في "لبيت" هي الياء من "لبيك" نفسها .

^١ الآية ١٥ ، سورة العلق .

^٢ شرح الملوكي ، ٢٣٩ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٢٣٩ .

وقال يونس في "لبيك" : (("أصلها : "لبيب" علي زنة "فعلل" ثم أبدل من "الباء" الثالثة "ياء" للتضعيف فصار "لبي" ، ثم أبدل من الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار "لبي" ، ثم قلبها "ياء" مع كاف الضمير ، كما قلب ألف "لدى" ، و "كلا")) .
ورفض ابن يعيش قول يونس بقوله : ((وهو قول واه ؛ لأنه لو كان مثل "لدى" و "كلا" لثبتت الألف مع الظاهر ، وانقلبت مع المضمرة ، فلما كانت ياء مع الظاهر والمضمرة ، دل على خلاف مذهبه .

ومذهب الخليل إن : "لبيك" منثى كـ "سعديك" بزنة "فعليلك" واشتقاقه من "ألب بالمكان" ، إذا أقام به . ومعناه : إقامة بعد إقامة على الطاعة)) .
وعلى هذا النسق سار ابن يعيش يعدد أكثر حالات إبدال الياء ، ويكفي أن يقال أن ابن يعيش قد شرح هذه المسألة شرحا وافيا ، بل يجعلك تقنع بأن ابن جني لم يتطرق إلى هذه القضية إطلاقا ، ولم يمسه إلا مسا ؛ لأنه قد أجمل القول دون تفصيل ، وأحال إلى كتابه " سر الصناعة " .

إبدال الواو :

١/ مقيس : وذلك في ثلاثة أحرف :

أ/ إبدالها من الألف متى وقعت ثانية ، وصغرت الكلمة التي هي فيها ، انقلبت واوا نحو : " ضويرب " ، و " خويتم " ؛ وذلك لإنضمام ما قبلها .

ب/ أبدلت من الياء ، إذا سكنت الياء وانضم ما قبلها ، نحو " موسر " ، فإن تحركت الياء ، أو زالت الضمة ، عادت الياء إلى أصلها من قولك : في التصغير "ميسر" وفي التكسير "مياسر" .

٢/ غير مقيس :

قالوا في العلم : "رجاء بن حيوة" وأصله : "حيّه" ، فقلبوا الياء الثانية واوا ، وجاء علي ما لم يستعمل ؛ لأنه ليس في كلامهم ما عينه ياء ، ولأمه واو . ومنها "حيوان" قلبوا الياء التي هي لام كراهية التضعيف . هذا مذهب الخليل وسيبويه ، ويؤيد ذلك إنه لم يشنقوا من هذا اللفظ فعلا ، ولذلك قال سيبويه :

٤ الإسترباذي ، (شرح الشافية) ، ج ١ ، ص ٧٧ . وابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ١٠ ، ص ٧٣ ، وشرح الملوكي ، ص ٢٤٧ .

٤٢ نفسه ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

((ليس في الكلام "حيوت" ، ولا ما جرى مجراه ، مما عينه ياء ، ولامه واو^١))
وقال أبو عثمان : ((الواو في "حيوان" أصلية غير مبدلة ، إن لم يستعمل منه فعل ،
وقياسه على "فاظ الميت فيظا ، و فوظا" . ففوظ مصدر ، ولم يستعمل منه فعل ، وكذلك
"ويح" ، و"ويس ، و"ويل" هن مصادر ، وليس لهن أفعال ، فكذلك " الحيوان " مصدر
ولا فعل له من جنسه ، أو لفظه^٢)) .

فابن يعيش يرجح رأى المازني في هذه القضية بقوله^٣ : " وهو قول سديد " ، ثم
يأتي بمذهب الجماعة في "الحيوان" - ليس أبا عثمان - يؤيد عندك شدة استكراههم
التضعيف واجتماع الأمثال .

إبدال الهمزة :

قال صاحب الكتاب : ((قد أبدلت الهمزة للتأنيث نحو : صفراء ، وحمراء ،
فهذا يدل على ألف التأنيث كالتي في "حبلى" ، و"سكرى" . تبدل الواو من
الهمزة إذا انضمت ضما لازما نحو : "وجوه ، وإجوه"))^٤ .

قال ابن يعيش : ((سبب قلبها ؛ لأنها وقعت بعد ألف زائدة للمد فالتقى ألفان
زائدتان فلم يكن بد من حذف إحداهما . وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف في صحراء
وشبهها للتأنيث ، والثانية مزيدة ، نحو : "سكران" وهذا قول واه جدا لأن علم التأنيث
لا يكون إلا طرفا ولا يكون حشوا البته .

وقول من قال إن الألفين معا للتأنيث واه أيضا ؛ لعدم النظر ، لأننا لانعلم علامة
تأنيث على حرفين ، ويحمل هذا عليه))^٥ .

فابن يعيش لا يكثر من أن يضعف آراء ابن جني في "الملوكي" إذ نراه يقول
... "هذا قول واه جدا ؛ لان علم التأنيث لا يكون إلا طرفا ...". ويفصل ابن يعيش معنى
الضم اللازم بقوله : ((ومعنى قولنا لازما ؛ لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى : "اشترُوا

^١ الكتاب ، ج ٤ ، ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ، ج ١٠ ، ص ٥٥ .

^٢ شرح الملوكي ، ص ٢٦٤ .

^٣ نفسه ، الصفحة نفسها .

^٤ نفسه ، ص ٢٦٧ .

^٥ نفسه ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

الضلالة^١ " . وقوله تعالى: "وَلَا تَتَسَوَّا الْفَضْلَ"^٢ . و الضم العارض للإعراب في مثل : هذا دلو، وحقو، والضممة في ذلك كله لاتسوغ الهمز ؛ لكونها عارضة . ومن العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة ، إذا كانت فاء لاغير ، نحو : "إشاح" في وشاح ، و"إسادة" في وسادة . وقرأ سعيد بن جبير : " قَبْلَ إِعَاءِ أَخِيهِ"^٣ . وأنشد سيبويه^٤ :

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبَنَا
عِنْدَ الْجَبَابِرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ

((أما إبدالها من الواو والياء : بعد الألف الزائدة إذا تطرفنا في نحو : "كساء وبناء" ؛ لأن الألف الزائدة في حكم الفتحة ، فلذلك قلب ما بعدها ألف فصارت "كساا" فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما ، فيعود الممدود مقصورا ، ويزول الغرض الذي بنوا الكلمة عليه ، فحركوا الألف الأخيرة ؛ لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة . فالهمزة في الحقيقة بدل من الألف ، والألف بدل من الواو والياء ، إلا أن صاحب الكتاب قال : "إنها بدل من الواو والياء ، على عادة تجوز النحاة")) .

إبدال النون :

قال صاحب الكتاب: ((تبدل من ألف التأنيث ، قالوا في صنعاء : "صنعاني" ، وفي بهراء "بهراني" ، وإن شئت قلت : النون بدل من الواو في "صنعائي" و "بهرائي")) .

قال الشارح : ((القياس في صنعاء وبهراء ، أن يقال فيهما في النسب "صنعائي وبهراوي" . كما تقول في صحراء "صحراوي" فتبدل الهمزة واواً فرقاً من الزائدة ، والأصلية في "قنّاء" و "حناء" .

وَرَدَ عَنْهُمْ "صنعائي" و "بهراني" ، واختلفوا في معنى البديل هنا ، فقال قوم إنها بدل ، لا كإبدال التاء من الواو في "تجاه" و"تراث" وشبههما وإنما المراد بذلك النون

^١ الآية ١٦ ، سورة البقرة .

^٢ الآية ٢٣٧ ، السورة نفسها .

^٣ الآية ٧٦ ، سورة يوسف .

^٤ ابن مقبل ، (تميم بن مقبل) ، (ديوانه) ، تحقيق عزت حسن ، دمشق ١٣٨١هـ ، ص ٢٩٨ و "النصف" ، ج ١ ، ص ٢٢٩ ، وشرح

المفصل)) ، ج ١٠ ، ص ١٤ .

^٥ أشرح الملوكي ، ص ٢٧٨ .

^٦ نفسه ، ص ٢٨٥ .

تعاقب - في هذا الموضع - الهمزة ، كما تعاقب لام التعريف التتوين ، أي : لا يجتمعان
بعد النون من الهمزة في المخرج .

وقال آخرون : إنما المراد بذلك البدل الصريح كـ "إبدال" التاء من الواو في
"تراث" و"تخمة" . والقول هو الأول ، وعليه حذاق أهل هذه الصنعة كأبي علي
الفارسي ، وشبهه^١)) .

إبدال الميم :

قال ابن جني : ((تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء نحو قولك : "عنبر" و"قنبر" ، وتبدل من الواو في "فم" وأصله "قوه" بوزن : فوز ، فحذفت الهاء وأبدلت الواو ميما ، فإن حقرت ، أو كسرت رددته إلى الأصل فقلت : "قويه وأفواه" .))
قال الشارح : ((النون الساكنة حرف رخو ضعيف يمتد بغنة في الخيشوم و الباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة . وإذا جئت بالنون الساكنة قبل ، خرجت من حرف ضعيف إلى حرف ينافيه ، ويضاده ؛ وذلك مما يتقل ، فجاءوا بالميم مكان النون ؛ لأنها تشاركها في الغنة فيتجانس الصوت بهما ولا يختلف^٢)).
فالشارح هنا لم يضيف إلى ما قاله ابن جني شيئاً ، إلا ربطه بين علم الصرف وعلم اللغة ؛ حيث تناول إبدال الميم من النون ، من الناحية الصوتية .

أما قوله في شرح إبدال الميم من الواو : ((ففي كلمة "قو" وهي بزنه "فعل" وقعت فيه الهاء طرفا ، هي مشبهة لحروف المد واللين ، فحذفت كحذف حرف اللين من "يد" و"دم" ومثله "شفه" و"سنه" و"عضه" فلما حذفت الياء بقي الاسم على أصلين ، الثاني منها الواو ، والأول مفتوح ، فكان إبقاؤه على حالة يؤدي إلى قلبه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله على حد "عصا" و"رخی" والألف تحذف عند دخول التتوين فيبقى الاسم على حرف واحد ، وهو معدوم ؛ لذلك أبدلت منها الميم ؛ لأن الميم حرف صحيح لا تنتقل عليه الحركات ، وفيها غنة تناسب لين الواو^٣)).

^١ السابق نفسه ، ٢٨٥- ٢٨٦ .

^٢ نفسه ، ص ٢٨٩ .

^٣ نفسه ، ص ٢٩٠ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٢٩١ .

إبدال التاء :

إبدال التاء من الدال ورد على ضربين^١ :

١/ مقيس : وهو ماجاء على وزن " افتعل " وما تصرف منه ، اذا بنيت مما فاؤه واو ، أو ياء ، فإنك تقلب فاءه تاء ، وتدغم التاء في تاء " افتعل " نحو قولك : اتزن يتزن ، فهو متزن ، وأصله : "اتزن يوتزن" ، فهو متزن . و قالوا فيما فاؤه ياء : اتأس ، يتأس متأس ، إذا بنوه من يتأس . والعلة في ذلك أنهم لو لم يقلبوها "تاء" قلبت ألفا ، وكذلك الياء ، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرها ، لتغير أحوال ما قبلها ، لو لم يقلبوها ، قلبوها إلى التاء ؛ لأنه حرف جلد لا يتغير بتغيير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو وفيه همس يناسب لين الواو و الياء ، و ليوافق لفظ ما بعدها وهو التاء فيدغم فيهما .

٢/ أما إبدالها على غير قياس قالوا : " تكأة" وأصله "وكأة" ؛ لقولهم : توكأت على العصا ، وأوكأت الرجل ، أي : أصبت له متكأ .

إبدال الهاء :

أبدلت من الهمزة على سبيل التخفيف ، إذ الهمزة حرف شديد مستنقل ، والهاء حرف مهموس خفيف ، ومخرجاهما متقاربين ، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق . فقالوا : "هرقت الماء" ، في " أرقت " أبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة ، فأما قولهم : "أهرقت الماء" فليس الهاء بدلا . إنما هي زائدة على حد زيادة السين في "اسطاع" . وربما أبدلوها من همزة الأستفهام . وقالوا : هزيد ؟ في: أزيد منطلق ؟ .

وقالوا في الهمزة الأصلية : " هياك" يريدون إياك ، وقد قرأ " هَيَّاكَ نَعْبُدُ وَهَيَّاكَ نَسْتَعِينُ " ، وربما فتحوا الهمزة ، وأبدلوها هاء ، فقالوا : هياك .

وقال ابن جني : تبدل الهاء من الواو في قول امرئ القيس :

وَقَدْ رَأَيْتُ رَأْبِي قَوْلَهَا يَا هُنَا
هُوَ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ سَرًّا بَشْرًا

^١ السابق نفسه ، ص ٢٩١ .

^٢ انظر ص ٧٩ من هذا البحث .

^٣ الآية ٥ ، سورة الفاتحة .

^٤ امرؤ القيس ، (امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر) ، (ديوانه) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ م ، دار المعارف بمصر ، ص ٦٠ ، و(شرح المفصل) ، ج ١٠ نص ٤٣ .

هي "فَعَالٌ" من "هنوك" . أصلها "هناو" أبدل من الواو الهاء وهذا هو الصحيح فيها لاما رواه أبو زيد وأبو الحسن))

وعند الزمخشري : الهاء في "هناه" مبدلة من ألف منقلبة عن الواو أصله "هناو" ، على وزن "فَعَالٌ" قلبت واوه ألفا ، كما قلبت في كساء ، وإنما لم تقلب همزة ؛ لئلا يلتبس بـ "فَعَالٌ" في التهنة ، وليس هذه الهاء هاء السكت كما قيل ؛ لأنها لا تكون في الدرج^٢)) .

وخلص ابن يعيش إلى^٣ : ((ياهناء مما اختص به النداء ، ولم يستعمل في غيره ، كما قالوا فيه "يالكَاع" و "ياخبث" ولم يستعملوه في غير النداء . قال : " وقد اختلف الناس في "هائه" الأخيرة ، والصحيح فيها ما ذهب إليه ابن جني في "الملوكي" من أنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة في "هنوك" و "هنوات" من قوله : على هنوات شأنها متتابع^٤ " ، وكان أصلها "هناو" على زنة "فَعَالٌ" فأبدلت الواو هاء . فقالوا : هناه)).

وأورد ابن يعيش رأى كل من أبي الحسن نقلا عن أبي زيد - الذي لم يترجم له- : وقد ذهب أبو زيد إلى أن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف لخفاء ألف النديه في "وازيده" ، وحركت تشبيهاً بالهاء الأصلية ، ويحكي هذا القول عن أبي الحسن . والألف عندهما بدل من الواو التي هي لام الكلمة.

وحكى الثمانيني قولاً آخر . أنهم أبدلوا الواو همزة ؛ لوقوعها طرفاً بعد الألف

الزائدة ، ثم أبدلوا هاء ، فعلى هذا تكون الهاء بدل من الهمزة أبدلت من الواو .

فابن يعيش قد انحاز صراحة لرأى ابن جني ، وذلك بعد موازنة مع بعض آراء

الصرفيين بقوله : ((واختلف الناس في هائه - هناه - الأخيرة و الصحيح فيها ما ذهب إليه ابن جني في "الملوكي" من أنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة)) .

^١ المشرح الملوكي ، ص ٣٠٩ ، عندهما الهاء للسكت .

^٢ الزمخشري ، ((المفصل في صنعة الإعراب)) ، ص ٥١ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٣٠٩ وما بعدها .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٣٠٩ .

إبدال الطاء :

إبدال الطاء وجب ولزم حتى صار فيه الأصل مرفوضا ، لايتكلم به البتة ، كما لزم الإبدال في "قال" ، و "باع" ، واصلها "قول" و "بيع" ، وفي "سيد" و "ميت" ، واصلها "سيود" ، و "ميوت" ولايتكلم به .

والعلة في ذلك أن الصاد و الضاد و الطاء و الظاء -وهي الحروف التي تبدل التاء منها - هي من الاستعلاء، وهي مطبقة ، والتاء حرف مهموس منفتح غير مسفل . فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضاده ، وينافيه ، فأبدلوا من التاء الطاء ؛ لأنهما من مخرج واحد؛ ألا ترى أنه لولا إطباق الطاء لكانت دالا، ولولا جهر الدال لكانت تاءا . فمخرج هذه الحروف واحد ، إلا أن ثمة أحوالا تفرق بينهما ، من الإطباق ، والجهر ، والهمس ، وفي الطاء استعلاء ، وإطباق يوافق ما قبله ليتجانس الصوت ويكون العمل من وجه واحد ، فيكون أخف عليهم ، فلذلك قالوا : "اصطبر" ، و أصله "اصتبر" على زنة "افتعل" ، وكذلك ما تصرف منه : يصتبر و مصتبر^١ .

ومن العرب من يبدل الطاء إلى ما قبلها فيقول : اصبر ويصبر و مصبر وقد قرىء : " أن يصلحا" يريد: "يصطلحا" .
(كأن هؤلاء لما أرادوا ما ذكرناه من تجانس الصوت ، وتشاكله قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول وادغموه فيه ؛ لأنه أبلغ من الموافقة والمشاكله^٢)) .

إبدال الدال :

((أبدلت من تاء "افتعل" وعلة ذلك إن هذه الحروف - الدال و الذال و الزاي ، فيها صفيير ، وجهر ، وشدة ، و التاء مهموسة رخو فإذا سكن الحرف القوي ، وبعد ضعيف كان في إخراجها بسكونه ، وإتباع الضعيف إياه بلا فصل كلفة شديدة ، فأبدل من التاء حرف قريب منها في المخرج ويقرب من الحرف الآخر في الصفة ، وذلك هو الدال فإنها من مخرج التاء))^٤ .

^١ نفسه ، ص ٣١٧-٣١٨ .

^٢ الآية ١٢٨ ، سورة النساء .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٣١٩ .

^٤ نفسه ، ص ٣٢٢ .

إنما وجب ابدال تاء "افتعل" دالا إذا كان فاؤه زايًا ، أو دالا ، أو ذالا ، نحو
 اذجر ، وازدهى ، وازدان ، وادكر ؛ وذلك أن الزاي ، و ، الدال ، والزال ، حروف
 مجهورة فتوافق بجهرها جهر الزاي و الدال ، و الذال ، ويقع العمل من جهة واحدة .
 ((ومن العرب من أجاز " اذكر" و " اذجر " من غير إدغام كما قالوا : "اضطرب " ؛
 لأنه لايلزم أن يكون قبل "افتعل" زاي ، أو ذال ؛ ألا ترى أنك تقول : احتكم ، واقتدر ،
 وغير ذلك ، فلما لم يلزم الزاي و الذال قبل التاء لم يلزم الإدغام ، ألا ترى أنه لما لم يلزم
 أن يكون ما بعد تاء "افتعل" تاء ، نحو : "اقتتل" ، لم يلزم الإدغام ، قالوا : "اقتتلوا" ،
 كذلك ههنا)) .

إبدال الجيم :

الجيم تبدل من الياء لاغير ؛ لأنهما أختان في الجهر ، و المخرج إلا أن الجيم
 شديدة ، ولولا شدتها لكانت ياء ، وإذا شددت الياء صارت جيما . وأصل هذا الإبدال
 في الوقف ؛ براهية الوقف على الياء لخفائها ، وشبهها بالحركة ، قال أبو عمرو : قلت
 لرجل من حنظلة : ممن أنت ؟ قال : فقيم . قلت : من أيهم ؟ قال : مرج . يريد
 فقيما ، مريا ، ومن ذلك قول الراجز^١ :

خَالِي عَوْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

تبدل الجيم من الألف ، وإن كانت لا تبدل منها ، إنما تبدل من الياء . ولكن لما
 كانت الألف بدلا منها ، أبدلت منها كما تبدل من الياء ، ألا ترى أن الألف قد حذف في
 من قرأ^٢ " يا أبت^٣ " بالفتح حيث كان بدلا من الياء . ومن شواهد إبدالهم الجيم من
 الألف قولهم^٤ :

حَتَّى إِذَا مَا مَسَجَتْ وَأَمَسَجَا

والمعروف أن إبدال الياء المشددة قياسي مطرد في الوقف ، وإبدال الياء المفردة

شاذ .

^١ شرح الملوكي ، ص ٣٢٤ .

^٢ شرح الشافية ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

^٣ الآية ٤ ، سورة يوسف .

^٤ الزمخشري ، ((المفصل في صنعة الإعراب)) ، ص ٥١٨ .

ثانيا - الحذف:

يقع الحذف على ضربين :

الأول - حذف لعلة فيطرد أين وجدت، ويكون في الآتي^١ :

١/ ما يتعلق ببناء الفعل ؛ وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا مفتوح العين ؛ فإياه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على فعله بكسر الفاء ، ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف . وعلة ذلك أن الواو من جنس الضمة ، وهى مقدرة بضميتين ، و الكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يخالفانه مستثقل يفر منه ، لاسيما إذا غلب الشيطان على الشيء الواحد

٢/ ويكون في همزة "أفعل" إذا وقعت بعد همزة المضارعة ، فإنها تحذف ؛ لئلا يجمع بين همزتين متحركتين ، فالهمزة تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالي وصفه - اسم الفاعل و اسم المفعول - وشد قولهم^٢ :

فإنه أهل لأن يؤكزما

٣/ ويكون في الفعل إذا كان ثلاثيا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه تستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاما ، ومحذوف العين ، بعد نقل حركتها ، ومع ترك النقل . أما إذا كان الفعل مضارعا ، أو أمرا واتصل بنون النسوة ، جاز الحذف أو الإبقاء .

الثاني - حذف لعلة فيقتصر فيه على المسموع ، وذكر «ابن جني» الحروف التي تحذف على غير قياس ، وهى : ((الهمزة ، والألف و الواو ، و الياء ، والهاء ، والنون ، و الباء ، و الحاء ، و الخاء ، و الفاء ، و الطاء ، و))^٣

حذف الواو :

قال ابن يعيش : ((حذف الواو في نحو : "وعد يعد" ، و "وزن يزن" ؛ ذلك أن الواو مستقلة خاصة إذا اكتنفها ثقيلان - الياء والكسرة - فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه ، فلم يجز حذف الياء ؛ لأنها حرف مضارعة ، فالحذف يخل بمعناها ،

^١ العكبري ، (اللباب في علل البناء و الإعراب) ، ج ٢ ، ص ٣٥٣ ، و ابن هشام الأنصاري ((أوضح المسالك)) ، ص ٤٠٨ .

^٢ نسب إلى أبي حيان الفقيص ، ((المقتضب)) ، ج ٢ ، ص ٩٨ ، ((الخصائص)) ، ج ١ ، ص ١٤٤ . (شرح الشافية) ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٢٥٦ .

ولم يجز حذف الكسرة ؛ لأنها بها يعرف وزن الكلمة ، فلذلك حذف الواو كان أبلغ في التخفيف ؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة ، مع أنها ساكنة ضعيفة ، فقوي سبب حذفها^(١) .

قال الكوفيون : «إنما سقطت الواو فرقا بين ما يتعدى من هذا الباب ، وما لا يتعدى ، فالمتعدي نحو : " وَعَدَهُ يَعدُهُ " و " وَزَنَهُ يَزنُهُ " ، وما لا يتعدى نحو " وَجَلَّ يَوجَلُّ " ، وذلك فاسد ؛ لأنه قد سقطت الواو من هذا الباب من غير المتعدي كسقوطها من المتعدي ألا تراهم قالوا : " وَكَفَّ البَيْتَ يَکِفُّ " و " وَخَدَّ البَعرَ يَخدُّ " ، فثبت بذلك ما قلناه^(٢) .

وقد حذف الواو من المصدر في : " عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ " ، والأصل : وعدة ، ووزنة . والذي أوجب حذفها^(٣) :

١/ كون فعله معتلا نحو " يعد ويزن " ، والمصدر يعتل باعتلال الفعل نحو : " قمت قياما " ، و " لذت ليذا " ، و الأصل : " قواما ، ولو اذا " .

٢/ الاعتلال فيه بنقل كسرة الفاء إلى العين ، التي هي الواو ، فلما سكنت الواو ، ولم يتمكن الإبتداء بالساكن ألزموها الحذف ؛ لأنه لو جاءوا بهمزة الوصل مكسورة أدى ذلك إلى قلب الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فتصبح " ايعدة " بياء بين كسرتين ، وذلك مستنقل ، فصاروا إلى الحذف ؛ فإذا قصد الإعلال بنقل الحركة ، والحذف وقع تبعا .

ويأتي «ابن يعيش» برأي ثالث : " وقيل إنه لما وجب إعلال " وعدة ، ووزنة " لما ذكرنا ، كان القصد حذف الواو كالمعتل ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ؛ لئلا تحذف من المصدر واو متحركة فيزيد الاسم عن الفعل في الإعلال ، والاسم فرع على الفعل في الإعلال ، فإذا لم ينحط عن درجة الأصل فيساويه ، وإما أن يفوقه فلا .
وجملة القول : إنه إعلال اختص بزنة " فعلة " ولزوم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف ، وأما قوله تعالى : " وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ " فهو من الشاذ . ويحتمل أن يراد به الاسم ، لا المصدر ، فلذلك صح .

^(١) شرح الملوكي ، ص ٣٣٤-٣٣٥ .

^(٢) نفسه ، ص ٣٣٣-٣٣٦ .

^(٣) نفسه ، ص ٣٩-٤٠ وما بعدها .

^(٤) الآية ١٤٨ ، سورة البقرة .

الحذف العارض:

وهو ما يحذف الحرف لعدة عارضة، فلا يعتد حذفاً، ويكون في حكم الموجود وإن لم ينطق به، نحو: ((ما حذف للوقف، أو للجزم، أو لالتقاء الساكنين؛ لأن الوقف ليس بلازم، من حيث إنك قد تصير إلى الوصل. والجازم قد يزول ويأتي عامل آخر غيره، إما رافع، وإما ناصب، كذلك الساكنان، قد يزول أحدهما، ويعود إلى أصله، ألا تري أنك تقول: "لم أتم البارحة" فلا تعيد المحذوف، وإن تحركت اللام)).

((أما قولهم في "قاضي"، ومستقضي" وشبههما، فإنها أسماء متمكنة فاستحقت بذلك أن تدخلها الحركات الثلاث، والتتوين، إلا أن آخرها لما كان ياء مكسور ما قبلها استتقلت عليها الضمة والكسرة في الرفع والجر، فحذفت وبقيت الياء ساكنة، والتتوين بعدها ساكن، فحذفت لالتقاء الساكنين، وخصت الياء بذلك؛ لكثرة إعتلالها، وكون الكسرة ما قبلها تدل عليها.

أما "غواش"، و"جوار" فالقياس فيها، وفي نظائرها، ألا تتصرف؛ لأنها على "زنة" مساجد، و"دراهم" إلا أنها كانت جمعا، والجمع أثقل من الواحد، وكانت في آخره ياء قبلها كسرة، وذلك مما يزيد ثقلا مع ثقل الضمة والكسرة المقدره فيه في حال الرفع والجر، فحذفوا "ياء" تخفيفا فلما حذفت الياء نقص، وزاد بناء "مساجد" فانصرف.

هذا مذهب سيبويه، والخليل، وذهب أبو الحسن إلى أن: التتوين ليس تتوين صرف، وإنما هو تتوين عوض، كتتوين "يومئذ"؛ وذلك أنه لما استتقلت الضمة، والكسرة على الياء، فحذفت).

وهكذا تتبع ابن يعيش خلافاً سيبويه والخليل من جهة، وأبي الحسن الأخفش من جهة أخرى ويقول في: ((مقول، ومبيع" -مثلا- هذه المسألة مختلف فيها، فذهب سيبويه والخليل أن المحذوف فيها "واو مقول"؛ لأنها فرائدة لا يختل الاسم بحذفها.

وقال أبو الحسن الأخفش: "المحذوف عين الكلمة، ووزن: "مبيع" عنده "مفيل"؛ وذلك لأن أصلها مبيوع، فنقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها فسكنت الياء، وقبلها مضموم، فأبدلت الضمة كسرة؛ لتصح الياء ثم حذفت الياء لسكونها

^١ اشرح الملوكي، ص ٣٤٤.

^٢ أنفسه، ص ٣٤٩-٣٥٠.

وسكون "واو" مفعول على قياس الحذف ، لالتقاء الساكنين ؛ وذلك بعد أن لزمتم فاء الكلمة الكسرة المبدلة من ضم الياء المحذوفة^١، فوليتها "واو" مفعول فثبتت الواو فيه لانضمام ما قبلها .

ثم أتى برأي المازني موازنا بين القولين ، قال المازني : " كلا القولين حسن جميل" فمذهب أبي الحسن أقيس من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن ، ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة وعملا^٢ .

ما حذف على غير القياس :

فالحذف على غير القياس ورد في حروف عديدة وهي الألف ، والفاء ، والهمزة ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء والطاء إلا أنه يمكن إيراد بعض من الحالات التي ناقشها الشارح ومن ذلك إبدال الهمزة في اسم الجلالة "الله" :

قال ابن جني: "الله أصله" في أحد قولي سيبويه "إلاه" فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وصارت الألف واللام عوضا منها^٣ .

لكن ابن يعيش قد وقف في هذه المسألة طويلا وذلك بإيراده جملة آراء يمكن تلخيصها في الآتي :

ولسيبويه فيه قولان^٤ :

١/ أصله "لاه" ، ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعظيم ، ورفع الشياخ فصار لفظ "الإله" ثم حذفت الهمزة تخفيفا ، على غير قياس كالأعتباطي لكثرة حروف الاسم ، ولزمت الألف واللام كالبديل من الهمزة المحذوفة ، وصارتا كأحد حروف الاسم ، لا تفارقانه ، ولا يجوز حذفهما منه .

وعاب الجوهري هذه المقالة وقال : "لو كانت الألف واللام عوضا عن

الهمزة المحذوفة ، لم تجتمع معها في نحو الإله^٥ .

^١ السابق نفسه ، ٣٥١ .

^٢ نفسه ، ص ٣٥٦ .

^٣ الكتاب ، سيبويه ، ج ٢ ، ص ١٩٥ ، شرح الملوكي ، ص ٣٥٦ وما بعده ، القول الآخر رواه عنه الزجاج وليس في الكتاب انظر الخزانة ١٧٣/٧ وما بعدها .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٣٥٧ .

ورد ابن يعيش : وليس المراد بقولنا : إن الألف واللام عوضا عن الهمزة ؛ وإنما المراد أنهما دخلا لما ذكرناه من التعظيم ورفع الشياخ ، ثم لما حذف الهمزة ، صارت الهمزة واللام عوضا منها . على معنى أن الكلمة لم تنقص عدتها عن أبنية الأصول ، بالألف واللام ، لا كما قلناه في "عدة" و "زنه" .

"على أن بعضهم يقول : إنما العوض من الهمزة ألف "فعال" وإليه ذهب أبو الفتح في "الخصائص" .

٢ / والقول الثاني في اسم الله من قول سيبويه : إن أصله "لاه" ثم دخلت الألف واللام عليه للتعظيم وجرى مجرى العلم نحو الحسن والعباس . ووزن "لاه" "فعل" من لاه يليه ليها إذا تستر . وقيل "لاه" مقلوب من الوله ووزنه عفل وأصله "وله" مقلوب إلى "لوه" ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : لاهأ .

ثم تعرض ابن يعيش للمعنى اللغوي لكلمة "الله" بقوله : (("إلاه" "فعال" من ألّه يألّه ، إلهة ، أي : عبد عبادة ، ومعناه : ذو الألوهية ، أي : الذي يألّه العباد ، يقال : ألّه الله العبد يألّهه ، أي ، عبده ، ومنه قراءة ابن عباس - رضي الله عنه - : "وَيَذَرُكَ وَإِلَهِتُكَ")) .

حذف الألف:

حكى محمد بن الحسن - رحمه الله - عن العرب : "أم والله لأفعلن" يريدون أما والله ، فحذفوا الألف تخفيفا وهو شاذ قياسا واستعمالا ، أما شذوذه في الاستعمال فظاهر لعنته ، وأما في القياس فمن وجهين^٤ :

أحدهما: أن الألف خفيفة غير مستغلة ألا ترى أن من قال : "والليل إذا يسر"^٥ فحذف الياء تخفيفا في الوقف ولم يحذف الألف في "والليل إذا يغشى"^٦ لخفتها .

^١ الخصائص ، ابن يعيش ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ .

^٢ الآية ١٢٧ ، سورة الأعراف .

^٣ ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ٢ ، ص ٣ ، و ((شرح الملوكي)) ، ص ٣٥٩ .

^٤ نفسه ، ص ٣٢٠ .

^٥ الآية ٤ ، سورة الفجر .

^٦ الآية ١ ، سورة الليل .

الوجه الثاني : أن الحذف في الحروف بعيد جدا ؛ لأنه نوع من التصرف ،
والحروف لا تصرف فيها ؛ لعدم اشتقاقها وعدم تصرفها ؛ ولذلك حكم على ألفها كلها
بأنها أصل .

وأمر آخر ، وهو أن هذه الحروف وضعت اختصارا ؛ لتتوب عن الأفعال وتدل
على معانيها ، ألا ترى أن همزة الاستفهام قد أغنت عن "استفهم" وكذلك ماء النافية
أغنت عن "أنفي" فلو حذف منها شيئا لكان اختصارا لمختصر ، وهو إجحاف .

أما حذف الألف من غير الحروف فذكر منه الشارح قول لبيد^١ :

قَبِيلٌ ، مِنْ لُكَيْزٍ ، شَاهِدٌ
رَهْطٌ مَرَجُومٌ ، وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

((فإنه أراد "المعل" ، فحذف الألف تخفيفا ، ثم أتبعها الفتحة لأنها كالعوض
اللاحق من الألف . إذ كانت الألف لا يكون قبلها إلا مفتوحا ، فصارت كالتكرار في
"الراء" ، والصفير في "السين" و "الصاد" ، فلما إذ إنك حذف حرفا من هذه الحروف
زال معها ما يصحبه من التكرار و الصفير ، كذلك لما حذف الألف ، حذفت معها
الفتحة ؛ لأنها من أعراضها ، ويجوز أن تكون حذفت الفتحة للوقف .

أما تخفيف اللام المضعفة في "ابن المعل" ، فإنه لما وقف على الحرف المشدد
في القافية المقيدة ، خفف بحذف إحدى اللامين^٢ .

حذف الواو :

"حذف الواو من كلمات كثيرة ، وكثر استعمالها محذوفة فيها حتى غابت على
الأصل ، ولم يجز تمامها إلا في ضرورة الشعر ، ورغم ذلك إلا أن الحذف فيها شاذ
في القياس في مثل : في "أخ" و "أب" ونحوهما مما هو على "فعل" بفتح العين ، قلب
الواو فيهما ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها : "أخا" و "أبا" على حد "عصا ، وقفا"^٣ .

^١ البيت (لبيد بن أبي ربيعة) ، (ديوانه) تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، سنة ١٩٦٢ ، شرح الشافية ، ج ٢ ،
ص ٢٨٥ .

^٢ شرح الملوكي ، ص ٣٨٧ .

^٣ نفسه ، ص ٣٩٢ .

حذف الياء :

الياء أخف من الواو وأثقل من الألف ، إذا تدبرت ذلك على النطق بالحرف وجدتته صحيحاً ، ولذلك كان حذف الياء أقل من حذف الواو ، وأكثر من حذف الألف ، ومن المواضع التي حذفت فيها الياء :

"يد" و "دم" و "مائة" . فأما "يد" فأصلها "يدي" على زنة "فعل" بلا حذف ، دل على ذلك قولهم في تكسيرهم إياه : "أيدٍ" وأصله "أيدي" على زنة "أفعل" نحو : "كلب وأكلب" ، إلا أنهم أبدلوا من ضمة الدال في "أيدي" كسرة لتصح الياء ، قال تعالى : " مَا بَيْنَ أَيْدِيَنَا وَمَا خَلْفَنَا " .

ولام اليد "ياء" محذوفة ، لقولهم في التنثية : يديان . قال الشاعر ^٢ :

يَدَيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُصَهَّدَا

أما "دم" فأصله "دمي" كقلب لجمعهم إياه على "دماء" و "دمي" على حد : ((ظبي وظباء ، دلو ودلاء ودلي . لأن "فعلا" بسكون العين أخف من "فعل" فكان جملة على الخف أولى مع أن الحركة طارئة على المتحرك ، والأصل عدمها ن ولا يصار إلى ما خالف الأصل إلا بدليل ^٣)).

وما يزال ابن يعيش يتتبع خلافاً سيبويه والأخفش ، متخذاً منها مادة لشرحه فيقول : "وليس في قوله جرى الدميان بالخبر اليقين" دلالة عند سيبويه : على أن وزنه "دمي" كـ "حبل وجمل" ؛ لأن الحرف عنده تحرك بحرف محذوف لزمّت الحركة ذلك الحرف وإن عاد المحذوف . وكان أبو الحسن يرد عليه هذا الأصل ، ويرد الحرف المتحرك إلى أصله إذا تم الاسم . فعلى هذا نقول في النسب إلى "غد" على قول سيبويه : "غدويّ" للتحريك ، وعلى رأي أبو الحسن "غدويّ" بالسكون ^٤ .

ثالثاً - الإدغام :

معنى الإدغام إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة ، أي : أدخلته فيها . ومعناه في الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرك من

^١ سورة مريم ، الآية ٦٤ .

^٢ البيت مجهول القائل ، ((شرح المفصل)) ، ج ٤ ، ص ١٥١ ، و الخزانة ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ .

^٣ شرح الملوكي ، ص ٤١٣ .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٤١٤ .

غير أن تفصل بينهما بحركة ، أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كالحرف الواحد .
وذلك نحو : "شد ومد" والغرض من ذلك طلب التخفيف ^١ .

عرفه أحمد الحملاوي : ((الإيتيان بحرفين ساكن فمتحرك ، من مخرج واحد بلا فصل بينهما ، بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة ، وهو باب واسع ؛ لدخوله في جميع الحروف ، ما عدا الألف اللينة ؛ ولوقوعه في المتمثلين والمتقاربين ، وفي كلمة ، وفي كلمتين ^٢)) .

إذا تحرك المثلان أدغم أولهما في ثانيهما ، إن لم يتصدرا ، ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن "فَعْلٌ" و "فَعْلٌ" و "فِعْلٌ" و "فَعْلٌ" . ولم يتصل أول المثليين بمدغم ، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة ولا ما هما فيه ملحقاً بغيره ^٣ .

((على أنهم لم يقتصروا على الحرفين المتمثلين بل تعدوا ذلك إلى الحرفين المتقاربين ، فأدغموا إثارةً للتجانس الصوتي بينهما فقالوا "ادَّعى" وأصله "إدتعى" : "اتَّصل" وأصله "اتصل" ^٤)) .

وهناك إدغام لا يظهر إلا في الصوت ويصعب على الرسم الكتابي إظهاره وذلك أنهم يقولون "ميعمل" ، والأصل "من يعمل" .

((إذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركان ، أو قبل الأول حرف مد فإن الإدغام حسن ؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ، ألا تراهم في غير الإنفصال قالوا : راد ، وتمود الثوب ، وذلك قولك : إن المال لك ^٥)) .

((وجملة الأمر أن اجتماع المثليين عندهم مكروه ؛ إلا أنهم يستنقلون أن يميلوا لأسنتهم عن موضع ، ثم يعيدوها إليه ، لما في ذلك من الكلفة على اللسان . فإن اجتمع في الكلمة مثلان أسكنوا الحرف الأول ، وأدغموه في الثاني فإن كان الفعل ماضياً على ثلاثة أحرف ، وعينه ولامه مثلان لزم الإدغام نحو : "شد ومد وحبذا" ؛ للزوم الحركة آخره . ولا يدغم ذلك في الأسماء من نحو : "شرر وظلل" ؛ لخفة الاسم ^٦)) .

^١ (ابن يعيش) ، (شرح المفصل) ج ١٠ ، ص ١٢١ ، وشرح الملوكي ، ص ٤٢٥ .

^٢ الحملاوي "أحمد الحملاوي" ، "شذا العرف في فن الصرف" ، دار المعارف ، ص ١٥٣ .

^٣ شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .

^٤ الصابوني ، المغني الجديد ، ص ١٠٦ .

^٥ الكتاب ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

^٦ شرح الملوكي ، ص ٤٥٢ .

((أما إذا زاد الفعل الماضي عن ثلاثة أحرف ، نحو "استعد واطمأن" وجب الإدغام أيضاً إلا أنك تنتقل حركة الحرف المدغم إلى الحرف الساكن قبله ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فإن كان أحد المثليين للإلحاق ، من نحو : "شمل وجلب" لم يجز الإدغام ؛ لأن اللام الثانية في شمل وجلب ، كررت لإلحاقه ببناء "دحرج وسرهف" فلو أدغم لزال الإلحاق^١)).

أما المضارع من هذه الأفعال كلها نحو : ((يشد ويمد ويستعد ويطمئن" ، فكل العرب تدغمه على ما مثلنا للزوم الحركة للامه . أما المجزوم من هذه الأفعال فإن أهل الحجاز لا يرون إدغام ذلك ؛ لسكون آخره ، وأنت لا تدغم إلا في متحرك . وبنو تميم وغيرهم من العرب يدغمون ذلك كله ، ويشبهونه بالمعرب من حيث إنه قد تتعاقب عليه حركات الإعراب على المعرب^٢)).

وأجازوا في الأمر ثلاثة أوجه^٣:

- ١ . الفتح طلباً للخفة : "غَضَّ" .
- ٢ . الضم للإتباع : "غَضُّ" .
- ٣ . الكسر على أصل التقاء الساكنين "غَضَّ" ، ويصير الكسر واجباً إذا كان بعد ألف ولام نحو : "غَضَّ الطرف" .

^١ السابق نفسه ، ص ٤٥٣ .

^٢ نفسه ، ص ٤٥٣-٤٥٤ .

^٣ نفسه ، ص ٤٥٥ .

الفصل الثالث

شواهد في شرح الملوكية

المبحث الأول

* القرآن الكريم

القرآن الكريم

كلام الله سبحانه وتعالى أفصح الكلام وأبلغه ، وهو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه ، ومن هنا جاءت صحة الاستشهاد بمتواتره وشاذة .
ومعنى القراءة المتواترة : الثابتة عن السنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب لكثرتهم ، أو لعدالتهم .

وإن أهم باعث على وضع النحو ونشوئه ، هو الحرص على صون النص القرآني من شوائب اللحن ، وقد أثارت قراءاته - النص القرآني - المشهورة والشاذة مواقف متباينة عند النحاة ، فلا بد للدارس من أن يقف عندها ليبين كيف كان موقف النحاة منها ، وما الذي انبنى عليها من قواعد وأصول ؟ .
وإن تعدد القراءات واختلافها تيسيرا للناس في قراءة القرآن ، فقد روي عن النبي " صلى الله عليه وسلم " قوله :

"إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه " ١ .

هذا فضلا عن أن القراءة لا تخالف . وإن كانت شاذة ، وهو السبيل الذي عليه معظم علماء النحو منذ أيامه الأولى ، ومن ذلك قول سيبويه : ((وقد قرأ بعضهم : " وأما ثمودٌ فهديناهم " ٢ إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة)) ٣ .
ذاك إن القراءات لها ضوابط مقررة صاغها الأئمة في ثلاثة شروط ، لا بد من اجتماعها في كل قراءة : ٤

- ١- موافقة القراءة رسم المصحف الشريف .
- ٢- موافقتها وجهها من وجوه اللغة العربية .
- ٣- صحة السند بالقراءة إلى الرسول " صلى الله عليه وسلم " متواترة من أول السند إلى آخره .

١- البخاري ، (عبد الله محمد بن إبراهيم بن المغيرة بن بردية البخاري الجعفي) (صحيح البخاري) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، ج ٦ ، ص ١٠٠ .

٢- الآية ١٧ ، سورة فصلت .

٣- سيبويه ، ((الكتاب)) ج ١ ، ص ١٤٨ .

٤- يوسف الصيداوي ، ((اللغة والناس)) (حلقات في اللغة وتحوها وصرفها) ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ص ١٧-١٨ .

((إن ما نلاحظه على النحاة عند استدلالهم بالقرآن الكريم وقراءاته ليست من كثرة ما يسوقونه من الآيات أو قلاته ، ولا في توثيقهم هذه القراءات ، أو تصنيفهم تلك ، وإنما يكمن في عدم وضوح منهج ثابت لهم في الاستدلال ، يكون معلما للدارسين فقد كان سببويه ، والأخفش ، والمبرد ، لا يسلكون في الاستدلال بلغة القرآن سبيلا واحدا ، على الرغم من أنهم ينتسبون إلى مدرسة واحدة ، هي مدرسة البصرة ، فإنهم كانوا يستدلون بالقراءات الشاذة ، وهذا مخالف لما أشيع عنهم - أي البصريين - والحق أن النحاة في هذه المرحلة لم يكونوا يفرقون بين شاذ القراءة ومتواترها ؛ لأن القراءات لم تصنف هذا التصنيف إلا على يد أبي بكر ابن مجاهد في بداية القرن الرابع الهجري))^١ .

لكن بعد هذا التصنيف للقراءات يبدو أن رأي النحاة لم يتغير تجاه القراءة الشاذة ، وخير مثال على ذلك ما قاله السيوطي في الاقتراح : ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أو أحادا ، أو شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه))^٢ .

وهناك من رأي في الاعتماد على القرآن وقراءاته للاحتجاج وإثبات القواعد بدلا عن الشعر وكلام العرب ، وخاصة الشعر المجهول منه ، من ذلك كلام الفخر الرازي قال : ((إذا جوزنا إثبات اللغة بالشعر المجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى))^٣ .

إلا أننا نجد المحدثين أكثر اطمئنانا للقرآن الكريم في الاستشهاد به دون غيره وخير مثال على ذلك د. عبد المجيد عابدين إذ يقول :

((إن النحاة أنفسهم لم يسلكوا في سبيل الاستفادة من هذه النصوص الطريق الصحيح . فقد رأيناهم يمثلون في كثير من المواضع بالبيت المجهول ، ب " ضرب زيد عمرا " وب " كان زيد أكلا طعامك " و " عندي درهم ، ولي وطر "

^١ - البغدادي ، ((الخزانة)) ج ١ ، ص ٩٤ .

^٢ - السيوطي ، ((الاقتراح)) ، ص ٢٤ .

^٣ - الفخر الرازي ، (أبو عبد الله محمد بن عمر الفخر الرازي) ، ((التفسير الكبير)) المشهور ب ((مفاتيح الغيب)) تقديم : خليل محي الدين الميس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، ج ٥ ، ص ١٧١ .

وبأمثالها . ثم لا نجدهم إلا في القليل النادر يعرجون على نصوص القرآن فيستشهدون بآيات منه بدلا من هذا البيت المجهول ، أو هذه العبارات السقيمة ، أو تلك التراكيب المصنوعة . ولو أنهم استشهدوا بالقرآن لرجعوا إلى النص الصحيح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ، ولا من خلفه))^١ .

وفيما يلي نورد بعض الآيات التي استخدمها النحاة في شواهدهم . قال تعالى : " اللهم فاطر السموات والأرض " ^٢ من شواهد سيبويه : اللهم نداء ، والميم هاهنا بدلا من ياء النداء .

قال تعالى : " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ " ^٣ وقوله تعالى : " إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ " ^٤ من شواهد سيبويه على حذف النون والتنوين في الإضافة .

وقال تعالى : " فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ " ^٥ من شواهد ابن هشام لإتيلان "هل" بعد العطف .

وقال تعالى : " يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ " ^٦ من شواهد الزمخشري مستدلا بها على حذف عامل الفاعل ، و الأصل " يحسبه رجال " .

وقال تعالى : " إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " ^٧ من شواهد سيبويه على تخفيف إن^٨ يلغي عملها .

نماذج من شواهد ابن يعيش :

بلغ عدد الآيات التي أوردها ابن يعيش محتجا بها في كتابه " شرح الملوكي " أربع وتسعين آية فيما يلي نورد بعضها منها :

قال تعالى : " هِيَآكُ نَعْبُدُ ، وَهِيَآكُ نَسْتَعِينُ " ^٨ استشهد بها في إبدال الهمزة من الهاء

^١ - د . عبد الحميد عابدين ، ((المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية)) ، الطبعة الأولى ، مطبعة

النيكشي ، مصر ، ص ١٢٩ .

^٢ - الآية ٤٦ من سورة الزمر .

^٣ - الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

^٤ - الآية ٢٧ من سورة القمر .

^٥ - الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

^٦ - الآية ٣٦ من سورة النور .

^٧ - الآية ٤ من سورة الطارق .

^٨ - الآية ٥ من سورة الفاتحة .

وقال تعالى : " وَلَا تَسْوَأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ " احتج بها للحركة العارضة ، والتي لا يجوز معها قلب الواو ألفا ؛ لأن العارض كالمعدوم ؛ لالتقاء الساكنين ، كما لم يجرز همزها .

وقال تعالى : " إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا " ^٢ احتج بها على أن " الباقر " اسم للجمع وليس بجمع تكسير ومثله " الجامل " ^٣ وقال تعالى : " وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ " ^٤ استشهد بها لورود وجهة على الشذوذ ، إذ الأصل حذف الواو ؛ لأن المصدر لفعل مثال ، وقال : يحتمل أن المراد به الاسم لا المصدر .

قال تعالى : " لَهَا مَا كَسَبَتْ ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ " ^٥ جاء بها شاهدا على أن وزن " افتعل " يأتي بوزن " فعل " ولا يراد به زيادة المعنى .

وقال تعالى : " وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا " ^٦ استدل بها على أن أصل يد " يدي " محذوفة اللام .

وقال تعالى : " مِنْ لَدُنْهُ " ^٧ احتج بها على أن اللام حرفا مجهورا يشبه النون ، وقريب منه في المخرج ؛ ولذلك تدغم فيه النون .

وقال تعالى : " وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا " ^٨ استشهد بها على أن تكليم على وزن "تفعيل" فهو مصدر " فعل " .

وقال تعالى : " نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ " ^٩ ، أوردها شاهدا على أن " ابن " أصله " بنو " دال على ذلك جمعه على " أبناء " .

وقال تعالى : " تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ " ^{١٠} احتج بها على أن زنة " تَفَعَّلُ " قد يجيء متعديا وغير متعدي، وجاء في هذه الآية متعديا .

١- الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

٢- الآية ٧٠ من السورة نفسها .

٣- الجامل و الباقر بمعنى الجمال والبقر .

٤- الآية ١٤٨ من السورة نفسها .

٥- الآية ٢٨٦ من السورة نفسها .

٦- الآية ٦٤ من سورة مريم .

٧- الآية ٤٠ من سورة النساء .

٨- الآية ١٦٤ من السورة نفسها .

٩- الآية ١٨ من سورة المائدة .

١٠- الآية ١١٧ من سورة الأعراف .

وقال تعالى : (لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ^١) استشهد بها على حذف الألف
من "لا" تخفيفاً على حد حذفها من "أما" والأصل : " لا تُصِيبَنَّ " .
وقال تعالى : " قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ^٢ استشهد بها على تكسير " أب " ، على
"آباء" .

١- الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

٢- الآية ٢٤ ، سورة التوبة .

المبحث الثاني

* الحديث النبوي الشريف

الحديث النبوي الاحتجاج بالحديث

دار الجدل حول الحديث النبوي في صحة الاحتجاج به من عدمها ، وقال فيه علماء اللغة العربية أقوالا عديدة ، فمنهم من وقف منه موقف الرفض وعدم القبول ، ومنهم من جوز الاحتجاج به ، ومنهم من توسط بين الحالين . أما الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث النبوي فيقف على رأسهم ابن الضائع ، وأبو حيان ، وسندهما أمران :^١

أحدهما : أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي " صلى الله عليه وسلم " - وإنما رويت بالمعنى .

ثانيهما : أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه .

أما الذين جوزوا الاحتجاج بالحديث ، فمنهم ابن مالك ، والاستربادي و الذي أضاف إلى الاحتجاج بالحديث ، الاحتجاج بكلام أهل البيت - رضي الله عنهم - . ودافع ابن مالك بالرد على ابن الضائع ، وأبي حيان بقوله :^٢

١- النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب ، وقبل فساد اللغة ، وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق ، على أن اليقين غير شوط ، بل الظن كافٍ .

٢- بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم - أئمة النحو - بالحديث عدم صحة الاحتجاج به .

ويذهب الدماميني مذهبا مشابها لابن مالك في الاستدلال بالحديث النبوي

بقوله:^٣

تدوين الأحاديث والأخبار ، بل وكثير من المرويات ، وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يؤمنذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين

١- البغدادي ، ((الخزانة)) ، ج ١ ، ص ٩ .

٢- السيوطي ، ((الاقتراح)) ، ص ٢ ، البغدادي ، ((الخزانة)) ، ج ١ ، ص ٩ .

٣- ~~بفساد~~ ، ((الخزانة)) ، ج ١ ، ص ١٥ .

الجمع في صحة الاستدلال . ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل ، ومنع تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه .

أما الذين توسطوا بين المنع والتجوز فيمثلهم الشاطبي ، والسيوطي ، حيث قسم هذا الفريق الأحاديث إلى نوعين^١ :

١- قسم يستشهد به : وهو ما عنى ناقله بلفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ككتابه إلى همدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأقوال التي كان الرسول " صلى الله عليه وسلم " يتعبد بها ، كدعاء القنوت ، والتحيات ، والأدعية المأثورة . والأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية خالصة ، خالية من الفساد اللغوي كمالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، والإمام الشافعي .

والأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : محمد بن سيرين ، والقاسم بن محمد ، وعلي بن المدني ، وغيرهم . والأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ دليل واضح على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها .

وما روى شاهداً على أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " كان يخاطب به قوماً من العرب بلغتهم .

٢- قسم لا يحتج به : وهو ما عنى قائله بمعناه دون لفظه .

وكان للنحاة المتقدمين موقف من الحديث النبوي الشريف ، تميز بالإعراض عنه ، أو عدم الاحتجاج به كثيراً ، إلا في مواضع قليلة ، مما جعل حقيقة موقفهم منه مطربة ، اعتورتها تساؤلات كثيرة ، منها هذه الأسئلة التي طرحها د. سعيد جاسم الزبيدي في كتابه : "القياس في النحو" وهي^٢ :

* لأن الوضع كثر وتزايد ، بحيث صعب على النحاة أن يميزوا ما هو حديث ، وما هو ليس منه ؟ أم لأن الحديث روي بعض منه بالمعنى ؟ . أم لأن ألفاظ الحديث الواحد تعددت روايتها فلم يعد بمكنة النحوي أن يركن إليها ؟ . أم لأن النحاة لم يجدوا ما يكفيهم من الحديث للاحتجاج به ؟ . أم لأن روايته لا يحسنون

^١ / البغدادي ((الخزائن)) ج ٢ ، ص ٩ ، والسيوطي ((الاقتراح)) ص ٥٢ - ٥٣ .

^٢ / د. سعيد جاسم الزبيدي ، ((القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)) ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ٩٧ .

العربية فيلحنون ؟ أم لأن ذلك بفعل التحرر الديني ؟ أم لأسباب سياسية فكرية ومذهبية ؟ .

وأورد بعض الإجابات لهذه الأسئلة منها : " إن هذه التعليقات كلها واردة منفردة ، أو مجتمعة ، لكنها تبقى اجتهادا مخلصا لم يحسم رأيا في قضية الاحتجاج بالحديث فبقى الباب مفتوحا لرأي جديد ، ومن ذلك :

١- إن قلة ما ورد من أحاديث عند النحاة الأوائل ومن تابعهم تعود إلى أنهم قرروا في البدء أن مادة اللغة النقية الأصلية مرتبطة بالبداءة ، ونظروا إلى هذه البداءة نظرة تقديس ، فكانوا يتسابقون في شد الرحال إلى البدايات لمشاهدة الأعراب ، والإقامة بين ظهرانيهم زمنا ، فيتنافسون في الحفظ والتدوين ، لذا فإن طغيان هذه الظاهرة قد شغلهم وحال بينهم وبين رواية الحديث بكثرة ، فضلا عما تتطلبه رواية الحديث من تفرغ إليها ، ومن ضوابط صارمة في السند والمتن .

٢- إن قلة ما جاء من الأحاديث من كتب النحو من كتاب سيبويه ، وحتى مؤلفات ابن مالك ، لم تثر اعتراضا ، ولم تبرز فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعا للمناقشة ، أو البحث ، حتى أفرط ابن مالك في الأندلس في الاستشهاد بالحديث فكان أن برزت ثلاثة اتجاهات للاحتجاج به :^١

يلاحظ أن د . سعيد جاسم من خلال إجاباته على أسئلته التي طرحها لم يضع إجابة شافية إلا أنه اكتفى بإيراد رأي مجمع اللغة العربية الذي نشره في مجلة " مجمع اللغة العربية " حول رأيه في الاحتجاج بالحديث وفيما يلي نصه :^٢

انتهى البحث إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على وفق الشروط التي قررها مجمع اللغة العربية في القاهرة وهي :

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المعروفة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست ، فما قبلها .

٢- يحتج بالأحاديث المدونة في الكتب آنفة الذكر على الوجوه الآتية :-

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

^١ / ينظر ص من هذا البحث .

^٢ / ينظر مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٧ ، سنة ١٩٣٧م ، القاهرة ، نقلا عن : د . سعيد جاسم الزبيدي ((القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)) ص ٩٩ .

- ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
- د- كتب النبي " صلى الله عليه وسلم " .
- هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان الرسول " صلى الله عليه وسلم " يخاطب بها كل قوم بلفظهم .
- و- الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .
- ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .
- وخلاصة القول إن الاحتجاج بالحديث يعين النحاة ، ويتيح لهم أن ينظروا في الأصول المستنبطة منه ، ويفتح مجالاً واسعاً للدراسات النحوية ، كمصدر يعتمد عليه ، وإن اختلفت روايته ، ولا يستثنى من ذلك إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة ، أو توصم بالغلط البين ، والذي يعزز من هذا الرأي أن طائفة عظيمة من جمهور اللغويين قد وردت لديهم أحاديث احتجوا بها في تفعيد قواعدهم ، وفيما يلي نورد بعض الأمثلة .

أمثلة من الأحاديث الواردة في كتب النحو :-

- ١- "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه " ^١ من شواهد سيبويه ، وقد أورده شاهداً في حديثه عن ضمير الفصل .
- ٢- "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " ^٢ استشهد به سيبويه في رفع اسم التفضيل .
- ٣- "إن الله ينهاكم عن قيل وقال " ^٣ استشهد به سيبويه في باب تسمية الظروف وغيرها من الأسماء .

^١الأمام مسلم ((صحيحه)) ، باب فضل عيسى عليه السلام ، حديث رقم ٢٣٦٦ ، ج ٥ ، ص ١٥ ، وسيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ١ ، ص ٣٩٣ .

^٢ابن حجر العسقلاني ، ((فتح الباري)) ، باب العيدين ، حديث رقم ٩٦٩ ، ج ١ ، ص ٥٨٢ ، وقد ذكرت رواية أخرى له هي ((ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر)) وسيبويه ((الكتاب)) ج ٣ ، ص ٢٦٨ .

^٣نفسه ، ج ٣ ، كتاب الزكاة ، حديث رقم ١٤٧٧ ، وله رواية أخرى هي ((إن الله كره لكم ثلاثة قيل ، وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال)) ، وسيبويه ((الكتاب)) ، ج ٣ ، ص ٢٦٨ .

- ٤- "ليس في أقل من خمس زود صدقة" ^١ من شواهد الفراء محتجا به على تأنيث الزود من الإبل .
- ٥- "المؤمن يأكل في معاً واحدة" ^٢ من شواهد الفراء وجاء به شاهدا على تأنيث "معاً" .
- ٦- "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار" ^٣ من شواهد ابن مالك على لغة أكلوني البراغيث .
- ٧- "فهل أنتم صادقوني" ^٤ من شواهد ابن مالك على إلحاق نون الوقاية الأسماء المشابهة للأفعال ، قال : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم ؛ لئفيها خفاء الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فتنبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل .

الحديث الشريف في شرح الملوكي :-

إذا نظرنا إلى " شرح الملوكي " فإننا نلاحظ أن ابن يعيش لم يهتم كثيرا بهذه القضية - الاستشهاد بالحديث - ولم يعرها اهتماما ذا بال ، حيث إنه لم يورد إلا ثلاثة فقط منسوبة إلى النبي " صلى عليه وسلم " فهي :-

" إياكم والعضة ، أتدرون ما العضة ، هي النميمة ^٥ وساقه شاهدا على حذف الهاء من " عضه " إذ أصلها " عضه " . و قوله : " لتأخذوا مصافكم ^٦ " واستشهد به في فعل الأمر يحذف منه المضارعة ؛ لئلا يشبه لفظ الخبر ، ثم تحذف عينة بعد نقل السكون إليها من فاء الكلمة لانتقاء الساكنين . أما الحديث الثالث فهو : " شكونا إلي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حر الرمضاء ، فلم يشكنا ^٧ " .

^١ / الإمام مسلم ((صحيحه)) ، ج ٣ ، كتاب الزكاة ، حديث رقم ١٤٥٩ ، ص ١١ وله رواية أخرى هي ((ليس فيما دون خمس زود من الإبل صدقة)) .

^٢ / السابق نفسه ، ج ١٤ ، كتاب الأطعمة ، حديث رقم ٥٣٩٦ ، ص ٦٧١ . وقال أبو حاتم السجستاني : المعنى مذكر ولم أسمع من أتق به يؤنثه فيقول : معى واحدة .

^٣ / البخاري ((صحيحه)) ، ((كتاب مواقيت الصلاة)) ، باب فضل صلاة العصر ، ج ١ ، ص ١٣٩ .

^٤ / نفسه ، ((كتاب الطب)) ، باب ما ذكر في سم النبي (ص) ، ج ٤ ، ص ١٥ .

^٥ / الإمام مسلم ((صحيحه)) ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم النميمة ، ج ٤ ، حديث رقم ١٠٢ .

^٦ / أحمد (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل) ، ((المسند)) ، شرحه ووضع فهارسه : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ج ٥ ، ص ٢٤٣ .

^٧ / نفسه ، ص ١٠٨ .

أما : (اخشوشنوا وتمعددوا) ، فمختلف فيه فأورده ابن يعيش منسوباً إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه . أما د. فخر الدين هبابة في تحقيقه لـ "شرح الملوكي" قال ¹ : ورفع الطبراني في المعجم عن أبي حرد الأسلمي عن النبي عليه السلام .

¹ شرح الملوكي ، ص ١٥٣ ، حاشية الكتاب .

المبحث الثالث

* ما أثر عن العرب

أ- الشعر .

ب- النثر .

أولاً - الشعر :

اعتبرت اللغة والصرف والنحو من العلوم التي لا يستشهد عليها إلا بـكلام العرب ، لأنها تمثل الحقيقة في التوثيق والقواعد ، وعليها ترتكز علوم العربية ، وإن الحفاظ على سلامتها ، والالتزام بالمقاييس التي تقاس عليها ، يمثلان التوجه السليم الذي يحفظ للعربية هذا الاستمرار ، ويؤكد لها هذا الوجود . وظاهرة الاستشهاد في اللغة حالة أوجبتها ظروف الاختلاط بالأعاجم عندما بدأت بوادر اللحن تظهر على الألسنة ، فكانت المحاولة الأولى تنطلق لتحديد الاستشهاد ، وتثبيت المنابع الصافية التي يمكن اعتمادها للحفاظ عليها سليمة، والوقوف على أصولها بعيدا عن الدخيل والغريب ؛ لهذا دفعهم الحرص للتشديد في تخير الشواهد التي تبنى عليها القواعد العربية ، فكان الاعتماد على الشواهد الصحيحة هو الأساس في قبول الشاهد . لهذا أخذوا من الشعراء الذين يعتد بفصاحتهم ، واقتصروا على الشعراء الجاهليين ، ورفض المتشددون منهم الاستشهاد بشعر شعراء الدولة الأموية ، كجرير ، والفرزدق ، ((فقد كان أبو عمر بن العلاء ، وعبد الله بن إسحق ، والحسن البصري ، وعبد الله شبرمة ، يلحنون الفرزدق ، و الكميت ، وذا الرمة وأضرابهم))^١ .

ففي هذا الاتجاه قسم الشعراء إلى طبقات أربع هي :-

١- طبقة الجاهليين :

وهم الذين عاشوا قبل الإسلام كـ " امري القيس ، والأعشى ، وعترة ، وغيرهم " .

٢- طبقة المخضرمين :

وهم الذين أدركوا الجاهلية ، والإسلام كـ " لبيد ، وحسان ، وكعب بن زهير ، وغيرهم " .

٣- طبقة المتقدمين :

وهم الذين كانوا في عصر بني أمية كـ " جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وغيرهم " .

^١ / البغدادي ، ((الخزانة)) ، ج ١ ، ص ٣ .

٤ - طبقة المولدين :

ويقال لهم المحدثون ، وهم الذين ولوا الطبقة الثالثة ، وإلى زماننا هذا كـ " بشار ، وأبي نواس ، و المنتبيء ، وغيرهم " .

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعا ، أما الثالثة ، فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها^١ .

واضح من خلال رأي أبي عمر بن العلاء وأضرابه ، و ما أورده البغدادي من أن الطبقة الثالثة ليس هناك إجماعا في الاحتجاج بكلامها . إلا أننا رغم ذلك ومن خلال ما نقرأه في كتب النحو ، نجد أن السواد الأعظم من الشواهد الشعرية ، من شعراء الطبقة الثالثة .

أما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يحتج بكلامها مطلقا ، وقيل يحتج بكلام من يوثق بهم ، ((واختار هذا الاتجاه الزمخشري ، وتبعه الإستراباذي ، فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع^٢)) ، بل تعدى الأمر إلى قولهم إن سيبويه نفسه قد أحتج بكلام هذه الطبقة ، وبشعر بشار بن برد تحديدا ، إلا أن الثابت إن سيبويه قد طعن في بعض أبيات بشار ومنها قوله^٣ :

فَالآنَ أَقْصِرُ عَنْ سُمِيَةِ بَاطِلِي وَأَشَارُ بِالْوَجَلَى عَلَيَّ مُشِيرٌ

وقوله^٤ :

عَلَى الْغَزَلَى مِنِّي السَّلَامُ فَرَبْمَا لَهَوْتُ بِهَا فِي ظِلِّ مَرْوَمَةٍ زَهْر

أنكر سيبويه عليه " الوجلى " و " الغزلى " فلما بلغ ذلك بشار هجاه ، لذلك استشهد سيبويه بشعره .

ويظهر أن معظم النحاة على هذا الرأي - عدم الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة - ونحسب أن ما ذهب إليه ابن يعيش في شرح الملوكي برده لبيت المنتبيء الآتي دليلا على ذلك ، قال المنتبيء^٥ :

وَإِذَا حَرَّ قَلْبَاهُ ، مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيهُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ

١/ السابق نفسه ، ص ٦ .

٢ نفسه ، الصفحة نفسها .

٣/ بشار ، (بشار بن برد بن يرجوخ) ، ((ديوانه)) ، شرح وتقديم : محمد الطاهر عاشور ، تحقيق : محمد شوقي أمين ، لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ . و الوجلى التقوى .

٤/ نفسه ، ص ٢٧٧ ، الغزلى : الغزل ، والمرومة : المحبوبة .

٥/ انظر ص من هذا البحث . المنتبيء ، وأبي يعيش أحمر سيبويه ، « شرح ديوان المنتبيء » ، ص ١٢٠ ، مطبعة بيروت ، دار كتاب العرب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣ ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .

فهو قد رد قوله " واحر قلباه " حيث إنه ((أثبت هاء السكت وحركها ، والأصل إن هاء السكت تلحق في الوقف فقط ، فهي لا توجد إلا ساكنة))^١ .

لكن يقول البرقوقي في شرح ديوان المتنبي : ((وللعرب في ذلك أمران : منهم من حرك بالضم تشبيها بهاء الضمير ، وأنشدوا لامري القيس :^٢

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَيَحْكُ الْحَقَّتْ شَرَا بِشِرِّ

ومنهم من يحرك بالكسر على ما يوجد كثيرا عند التقاء الساكنين . وبيت

امري القيس نفسه هو من الشواهد الواردة لدى ابن يعيش في شرح الملوكي محتجا به على أن الهاء في " هناه " بدل من الواو التي هي لام الكلمة ، ورد قولهم إن الهاء لحقت بعد الألف في الوقف .

مصادر الشواهد الشعرية :

تمثلت في الرواة الثقات كأبي عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبي ، ويونس بن حبيب ، والأصمعي . الذين كانوا يمدون النحاة بالشواهد التي يروونها عن أعراب البادية وعن الشعراء أنفسهم .

أما النحاة فكانوا يشافهون الأعراب ، وينقلون عنهم ، وهم الذين رسخوا معظم الشواهد الشعرية التي في كتبهم، هذا بجانب المدونات التي ضمت العديد من الأشعار ، والتي اعتمد عليها متأخرو النحاة الذين لم يدركوا عصر المشافهة والنقل .

ولقد استشهد النحاة بالشعر الجاهلي و الإسلامي وتجاوزوا ذلك إلى شعر المحدثين ، ولم يلزموا أنفسهم بطبقات الاستشهاد بل كانت لهم مواقف متباينة يتنازعها أمران هما : المكان والزمان .

أولاً - المكان :-

المكان وقصروه على البادية ، وقد حدد بعض النحاة قبائل بعينها ، والمقياس الذي اعتمدوا عليه هو القرب أو البعد من قلب الجزيرة العربية ، فكما كانت القبيلة

^١ / شرح الملوكي ، ص ٣١٠ .

^٢ / أنظر ص ٩٦ من هذا البحث .

أقرب إلى المركز كلما كانت أكثر حظا في الاحتجاج بشعرها ، والقبائل التي يحتج بشعرها هي :^١

- ١- قريش : وهي أفصح العرب .
 - ٢- قيس ، وتميم ، وأسد : وهي تلي قريش في الفصاحة .
 - ٣- هذيل وبعض طي ، وبعض كنانة : وهي في المرتبة الثالثة .
- كما رفضوا الأخذ عن قبائل وأقاليم أخرى مبررين لذلك وهي :
- ١- لخم ، وجزام : لمجاورتها أهل مصر والقبط .
 - ٢- قضاة ، وعدنان وإياد : لمجاورتها أهل الشام ومعظمهم نصارى ، يتعبدون بغير العربية .
 - ٣- تغلب ، والنمر : لمجاورتهم اليونان .
 - ٤- بكر : لمجاورتهم النبط والفرس .
 - ٥- عبد القيس وأزد عمان : لمخالطتهم الهند والفرس .
 - ٦- أهل اليمن : لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم .
 - ٧- بنو حنيفة وسكان اليمامة ، وثقيف ، وسكان الطائف : لمخالطتهم تجار بعض الأمم المقيمين معهم .
- إلا أن هذا التقسيم لم يكن ملزم لكل النحاة ؛ حيث إنهم تعدوه إلى حد ما ، لأننا نجد بعض الشواهد ، وهي لشعراء ينتهون إلى هذه القبائل استشهد بشعرهم ، فمنهم على سبيل المثال "عنتره ، وخفاف بن ندية ، والسليك بن السليكة" ، وهم من أبناء الجيوشات ، كما أخذ عن "عمر بن كلثوم التغلبي" وغيرهم .

ثانياً - الزمان :-

الحدود الزمانية للشاهد يقصد بها الفترة التي حددها النحاة ، وبعدها رفضوا الأخذ من الشعراء الذين عاشوا خارج هذه الحقبة الزمنية لاعتبارات عديدة منها فساد اللغة ، فحددها السيوطي كالاتي :-

- ١- الاحتجاج بكلام الأعراب البداوة حتى القرن الرابع الهجري .
- ٢- الاحتجاج بكلام أعراب الحضر حتى منتصف القرن الثاني الهجري .

^١ / السيوطي ، ((الإقتراح)) ، ص ٣٣ .

(وعلة امتناع الأخذ عن - أهل الحضرة - كما يؤخذ عن أهل الوبر ، ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد ، ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شئ من الفساد لوجب الأخذ عنهم^١) .

الرأي عند النحاة أن يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية : ((وفي الكشف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب ابن أوس ، ثم قال : " وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة، فيفتنون بذلك ، لتوثقهم بروايته وإيقانه"^٢)).

ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : ((ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج ، وحكم الخضرمي ، وابن ميادة ، وطفيل الكناني ، ودكين العذري^٣)).

الاحتجاج بالشعر المجهول :-

أما الأبيات المجهولة القائل ، فأمرها لا يختلف عن الأبيات التي وردت منسوبة إلى قائلها ؛ لأن مصدرها شيوخ النحو والرواة الثقات ، لكنها تبقى عرضة للشك والتجريح ، تنافي ما شاع عن تشدد البصريين في أمر " السماع " ، فتنبى قاعدة على بيت شعر مجهول القائل . وقد كانت حجة ابن الأنباري في الرد على الكوفيين في أكثر من مسألة: ((إن البيت لا يعرف قائله ولا يؤخذ به^٤)). فكيف يشترطون هذا ، ويدفعون به احتجاج الكوفيين ، وهم لا يتمسكون به ؟ .

الشيء ذاته يقول به البغدادي : ((ويؤخذ من هذا الشأن المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه ، قبل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه المجهولة أصح الشواهد^٥)). هذا مع العلم أنه قد أكد صراحة عدم قبول الشاهد مجهول القائل بقوله : ((لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله^٦)).

^١ ابن حنبل (الخصائص) ، ج ٢ ، ص ٥ .

^٢ السيوطي ، ((الاقتراح)) ، ص ٤٢ .

^٣ الأصفهاني ، (علي بن الحسن الأموي) ، ((الأغاني)) ، منشورات دار الفكر ، مكتبة الحياة - بيروت - ١٩٥٥ م ، ج ٤ القسم الأول ، ص ٢١١ .

^٤ د . سعيد جاسم ، ((القياس في النحو)) ص ١٠٩ .

^٥ البغدادي ، ((الخزانة)) ، ج ١ ، ص ١٦ .

^٦ نفسه ، الصفحة نفسها .

فدفاع البغدادي بهذه الطريقة على شواهد سيبويه المجهولة ، لا تفسير لها إلا التقديس . وقريب من هذا المذهب ، رأي د . عثمان الفكي قال : ((شواهد سيبويه المجهولة هي أوثق الشواهد ، وكاد العلماء أن يجمعوا على صحتها ، فلم يكذب يخلو كتاب نحو من كثير منها ^١)) .

إلا أن د . عثمان الفكي قد دعم رأيه بقوله : ((أما القسم الآخر من الشواهد المجهولة ، وهو ما لم ينسبوه إلى قائل معين ، ولم ينسبوه إلى من يوثق به ، وأكثره أبيات منفردة ، لا يعرف سابقها ولا لاحقها ، وبعضها أنصاف أبيات لا يدرى تتمها . وتلك قرائن قوية ، تبعث على الشك فيها ، ومع ذلك نرى النحاة يرددونها في كتبهم ، ويستشهدون بها ، لا على ما شذ من القواعد ، أو كان من باب الضرورة ، فقط ، بل على قواعد أساسية ، يراد لها أن تكون مطردة ، ولو قامت على هذا الأساس الواهي ^٢)) .

ومهما يكن من شيء فالشواهد المجهولة تمثلها بها كتب النحو والصرف ، فإذا نظرنا مثلا إلى كتابنا " شرح الملوكي " نجد أن شواهد الشعرية قد بلغ عددها مائتين واحد وخمسين بيتا ، الأبيات المجهولة منها أربعة وثمانون بيتا .

توثيق شواهد "شرح الملوكي"

العناية بتوثيق الشواهد أمر مهم وذلك بنسبة كل شاهد إلى قائله ، ومعرفة مصدره ، إلا أن المتصفح لكتاب " شرح الملوكي " يلاحظ ، وبوضوح عدم اهتمام ابن يعيش بتوثيق الشواهد حيث إننا نجده يكتفي بإيراد البيت دون أن ينسبه إلى قائله ، ومن بين شواهد البالغ عددها مائتين واحد وخمسين بيتاً ، نجد ثلاثين بيتاً فقط هي التي نسبها إلى قائلها ، وجلهم من الشعراء المشهورين وهم : " امرؤ القيس ، حسان بن ثابت ، سراقبة البارقي ، الأعشى ، حميد بن ثور ، رؤبة ، طرفة ، الفرزدق ، العجاج ، نصيب ، القناني ، أبو الأسود ، لبيد ، أبو النجم ، خلف الأحمر ، حاتم الطائي ، علقمة ، ذو الرمة ، عمرو بن كلثوم ، والمازني "

^١ / د . عثمان الفكي ، ((الاستشهاد بالنحو العربي)) ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، سنة ١٩٦٩ م . ، ص ٣٩٧

^٢ / نفسه ، ص ٣٩٩ .

أما المازني، فأورد بيته الآتي ليذكر فيه عدد حروف الزيادة لا يثبت به قاعدة نحوية وهو:^١

هُوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّيْنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمَا هُوَيْتُ السَّمَانَا

ومن الشواهد التي أوردها ابن يعيش في " شرح الملوكي " موثقة نورد

بعضاً منها :

قال امرئ القيس:^٢

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبٌ

أحتج به على عدم قلب الواو ياء ؛ لأن الواو و الياء يكونان رديفين في

القوافي؛ بينهما مناسبة وقرباً ، و متقاربين في مخرجيهما .

قال حسان بن ثابت:^٣

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً صَلَّى هُذَيْلٌ ، بِمَا قَالَتْ ، وَلَمْ تُصِبِ

أورده شاهداً على أن بعض العرب يبديل من الهمزة المفتوحة ألفاً ، إذا انفتح

ما قبلها .

قال حميد بن ثور:^٤

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ ، بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الصَّرْعِ ، وَاحْلَوْلَى دِمَانًا ، يَرُودُهَا

جاء به شاهداً على تعدي الفعل أحلولى .

قال رؤبة:^٥

تَقْضِي الْبَازِيُ ، إِذَا الْبَازِيُ كَسْرُ

أحتج به على أن " تقضي " أصلها : " تغضض البازي " من : " انقض الطائر " ،

فأبدلوا من الضاد الأخيرة ياء .

قال طرفة:^٦

^١ / ابن جني ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٩ ، ص ١٤١ .

^٢ / امرؤ القيس (ديوانه) ص ٢٢٥ . الجرداء : الفرس القصيرة الشعر ، والمعروقة الحيين : القليلة لحم الخدين ، سرحوب : عتيقة .

^٣ / حسان بن ثابت ((ديوانه)) ، شرح البرقوقى ، الرحمانية ١٣٤٧ ص ٦٧ ، وسيبويه ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ١٣٠ ، شرح المفصل ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .

^٤ / حميد بن ثور ، ((ديوانه)) ، تحقيق : عيد الحميد الميمي . دار الكتب ١٣٦٩ هـ ، ص ٧٣ ، وسيبويه ((الكتاب)) ، ج ١ ، ص ٢٤٢ ، بن جني ((المحتسب)) ، ج ١ ، ص ٣١٩ . الدماث : السهول اللينة .

^٥ / رؤبة ، (رؤبة بن العجاج) ، بعناية : وليم بن الورد ، ليبسك ١٩٠٣ م ، ديوانه ، ص ١٧ ، وابن سيدة ، ((المخصص)) ، ج ١١ ، ص ١٢٠ ، ابن جني ، ((المحتسب)) ، ج ١ ، ص ١٧٥ .

فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرَهُ

أورده شاهدا على أن فاء " افتعل " واوا ، أو ياءا كانت قلبت تاءا في أكثر

اللغة .

قال نصيب :^٢

سَوِدْتُ وَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوَاهِي بِيضٌ بِنَانِقِهِ

احتج به على أن الألوان تأتي على زنة " فعل ، يفعل " نحو : " أدم يأدم ،

وشهب يشهب " ، وربما ضموا ذلك .

قال الحارث بن حلزة :^٣

فَإِنَّا مِنْ قَتْلِهِمْ لِبُرَاءٍ

أراد " براء " ، كـ " ظرفاء ، وشركاء " ثم حذفنا الهمزة التي هي لام

تخفيفا .

قال الفرزدق :^٤

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَابًا وَافْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ

جاء بالهمزة في " أغلق " للتكثير .

قال خلف الأحمر :^٥

رَوَاهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ ، بَخٍّ ، لِبَحْرِ خِصْمٍ

أورده شاهدا على أن الشاعر جمع بين اللفظين ، وهما الحذف في " بـخ "

الأولى والتضعيف في " بـخ " الثانية ، وتكسر الكلمة في الحالتين عند تنوينها .

قال لبيد :^٦

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطٌ مَرَجُومٌ ، وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

^١ طرفة بن العبد ، ((ديوانه)) ، شرح أحمد الأمين الشنقيطي ، قازان ١٩٠٩م ، ص ٤ ، وابن جني ، ((الخصائص)) ج ١ ، ص ١٤ ، وابن يعيش ((شرح المفصل)) ، ج ١٠ ، ص ٣٧ .

^٢ نصيب ((نصيب بن رباح)) تحقيق : داؤود سلوم ، الإرشاد بغداد ١٩٦٨م ، ديوانه ، ص ١٠٦ ، وابن يعيش ((شرح المفصل)) ، ج ٦ ، ص ١٠٠ . الكوهي : ضرب من الثياب أبيض ، والبنائق : جمع بنية وهي الرقعة .

^٣ شرح القصائد العشر ، ص ٣٩٦ ، وسيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ٢ ، ص ٣١٩ ، وصدرة : أم جنابيا بنى عتيق ؟ فمن يغدر .
^٤ الفرزدق (همام بن غالب بن صعصعة) ، ((ديوانه)) ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، ج ١ ، ص ٣٨٢ . سيبويه ((الكتاب)) ج ٢ ، ص ١٤٨ ، ابن يعيش ، ج ١ ، ص ٣٧ .

^٥ قاله خلف الأحمر . ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٤ ، ص ٧٩ ، وشرح الملوكي ص ٤٣٥ .

^٦ لبيد (لبيد بن ربيعة) ، ((ديوانه)) ، ص ١٩٥ ، وسيبويه ((الكتاب)) ج ٢ ، ص ٢٩١ . ابن جني ((الخصائص)) ج ٢ ،

الشاهد فيه في كلمة " المعل " ، حيث إنه أراد "المعلی" فحذف الألف تخفيفا
ثم أتبعها الفتحة ؛ لأنها كالعرض اللاحق مع الألف ، ويجوز أن تكون حذفت
الفتحة للوقف .

قال أبو الأسود^١ :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِيَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي هُنَاكَ وَمَا فَضِلُّ
أورده شاهدا على مجيء " فضل يفضل " ، على زنة " فعل يفعل " ، وهو قائل
شاذ .

الأبيات غير الموثقة :-

أما الأبيات غير المعروفة القائل ولم يذكر ابن يعيش قائلها في شرحه ، فهي
معظم أبيات الكتاب الشيء الذي يمكن أن يعد قصورا في " شرح الملوكي " حيث
إن الشارح لم يكن مهتما بتوثيق الشواهد ، وربما فسر ذلك على أنه اعتمد على
مراجع سابقه ، والتي كانت هي بدورها تهمل هذا الجانب ، واكتفى هو - ابن
يعيش - بذلك ولم يجهد نفسه بعناء البحث عن قائلها . أما عدد الأبيات غير الموثقة
فيلغ عددها سبعة وستين ومائة بيتا ، وكان يكتفي بإيرادها بهذه الطريقة :

قال الشاعر^٢ :

جَاءُوا بِجَيْشٍ لَوْ قَيْسَ مُعْرَسَةٌ مَا كَانَ إِلَّا كَمُعْرَسِ الدُّنْجِ

يحتج به على أن كلمة " الدنل " لا يوجد لها مثل حيث لم يرد اسما على " فعل " إلا
دنل .

وقال الشاعر^٣ :

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرْتُ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذَلْهَا وَاجْتَنَابُهَا

احتج به على جواز فتح التاء في جمع المؤنث السالم عند البغداديين في كلمة
ثباتا ، واحدها " ثبه " ومنع ذلك سيبويه وغيره من النحاة .

وقال الشاعر^١ :

^١ / أبو الأسود الدنلي «ديوانه» ص ٤٦ ، وابن يعيش ((شرح المفصل)) ج ٧ ، ص ١٥٤ .

^٢ / كعب بن مالك ، ((ديوانه)) ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاتى ، مكتبة النهضة بغداد ، ط ١ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ، ص ٢٥١ ، وابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ج ١ ، ص ٣٠ .

^٣ / أبو ذئيب الهذلي ، ((ديوانه الهذليين)) ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، سنة ١٣٦٤هـ ، ١٩٤٥م ، ج ١ ، ص ٤٠٣ ، ابن جنى ((الخصائص)) ، ج ٣ ، ص ٤٠٣ .

وقال الشاعر:^١

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصُّدُودَ ، قَلَمًا

شاهد على أن "أطولت" الأصل فيها السكون في الواو "أطولت" ؛ لأن باب

"فعل"، أخف من "فعل" . وقال الشاعر^٢ :

وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مَرَوَانَ طَيِّبٌ وَكَانَ أَبُوكَ ابْنَ الْعَقَائِلِ كُوْثَرًا

الواو في "كوثر" زائدة ، بزنة "فوعل" .

وقال الشاعر:^٣

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

وأورده شاهدا على قلب ألف "صحراء" ياء في الجمع ، وبعد صارت

الهمزة إلى أصلها ، وهو الألف ، ثم قلبت ألف التانيث ياء فأدغمت في الياء ،

وصارت صحاري .

وقال الشاعر:^٤

بَيْنَ الْأَشْجِ ، وَبَيْنَ قَيْسٍ ، بَادِخٌ بَخِ بَخٍ ؛ لِوَالِدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

الشاهد فيه حذف أحد الخائنين تخفيفا ، وهناك من جمع بين اللغتين .

وقال الشاعر:^٥

تَلَفَهُ الْأَرْوَاحُ ، وَالسَّمِيُّ

جاء به شاهدا على تكسير "ريح" على "أرواح" ، وربما قالوا : "أرباح"

ألزموه القلب ، وهو قليل من قبيل الغلط .

قال الشاعر:^٦

وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي ، وَتَكَرَّمِي

^١ / عمر بن أبي ربيعة ، بعناية ، محمد محي الدين ابن الحميد ، مطبعة السعادة ١٣٧١هـ ، (ديوانه) ، ص ، شرح الملوكي ، ص ٣٩٥ .

^٢ / الكميث ، ((ديوانه)) تحقيق ، داوود سلوم ، مطبعة النعمان ، بغداد ، سنة ١٩٦٩م ، ج ١ ، ص ٢٧٩ . شرح الملوكي ، ص ١٢٣ . العقائل : الكريمات .

^٣ / الوليد بن يزيد ، ابن يعيش ((شرح المفصل)) ج ٥ ، ص ٥٨ ، والبغدادي ((خزنة الأدب)) ج ٣ ، ص ٣٢٤ ، والإستريادي ، شرح شواهد الشافية ، ج ٢ ، ص ٤٠١ .

^٤ / أعشى همدان ، ابن يعيش ((شرح المفصل)) ج ٤ ، ص ٧٨ .

^٥ / العجاج ، (عبد الله بن روبة بن ليبيد بن صخر) ، (ديوانه) ، ص ٦٩ ، ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ج ٥ ، ص ٤٤ السمي من "سمو" جمع سماء .

^٦ / عنتره ، (عنتره بن شداد) ، (ديوانه) ص ٢٠٧ وشرح الملوكي ، ص . وصدرة وإذا صدحت فما أقصر عن ندى .

احتج به على " التفعّل " مصدر " تفعّل " تكرم تكريماً .

الشواهد المجهولة في شرح الملوكي :-

بلغ عدد الشواهد المجهولة في شرح الملوكي نحو أربعة وثمانين بيتاً

منها :-

قال الشاعر ^١:

تَمَدُّ بِالْأَعْنَاقِ ، أَوْ تَلْوِيهَا وَتَشْتِكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا

جاء به شاهداً على تعديه الفعل اللازم في " نشكيا " بغرض أن يجيء الكلام للسلب .

قال الشاعر ^٢:

أَكْأَشْرُهُ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ ، حَرِيصٌ

استشهد به على أن " كلا " اسم مفرد يفيد معنى التثنية عند سيبويه ، وليس من لفظ كل بل من معناه ، والذي يدل على ذلك مجيء الخبر عنة مفرداً .

قال الشاعر ^٣:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارٍ نَاجِيَةٍ

تحريك الهاء في " مرحباه " شاذ مشبه بهاء الإضمار أو بما هو من نفس الكلمة ، لأنها بإزاء النون في " ملكعان " ^٤ .

قال الراجز ^٥:

لَوْلَا إِلَهُ مَا سَكْنَا خَضَمًا وَلَا ظَلَلْنَا ، بِالْمَشَائِي . قِيَمًا

أورده شاهداً على أن الإدغام يمنع قلب الواو ياء في نحو : " قوم ، قيم " .

قال الشاعر ^٦:

يَحْطُّ مِنْ عَمَايَةِ الْأُرُويَا يَتْرُكُ كُلَّ عِضَاهَةٍ عِصِيَا

^١ / شرح الملوكي ، ص ٦٩ .

^٢ / البيت مجهول ، سيبويه ((الكتاب)) ، ج ١ ، ص ٤٤٠ ، ابن الأنباري ((الإتصاف في مسائل الخفاف)) ص ٢٠١ ، وابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ١ ص ٤٥ . أكأشره : أضاحكه .

^٣ / ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٩ ، ص ٥٤ .

^٤ / ملكمان : الأحمق ، وهو خاص بالنداء .

^٥ / ابن يعيش ، ((شرح المفصل)) ، ج ١ ، ص ٦٠ ، ابن جنبي ، ((الخصائص)) ج ٣ ، ص ٢١٩ . . . وخضم : اسم موضع ، والمشائي : جمع مشاة ، وهي الزبيل من التراب يزج من البئر . ويروي : ((بالمشاء)) وهو تتانس المال كثرته .

^٦ / شرح الملوكي ، ص ٤٦٠ ، يحطه : ينزله ، وعماية : جبل في نجدة والأروي : إناث الوعول .

أورده شاهدا على أن " عضة " لامها هاء محذوفة أصلها " عضهه " على زنة " فعله " ، ولما اضطر الشاعر أتى بها على الأصل .

قال الشاعر :^١

شَدِيدُ السَّاعِدِينَ ، أَخَا وَثَابٍ شَدِيدًا أَسْرَهُ هَرَسَا ، هَمُوسًا

جاء به شاهدا على زيادة الميم في " هرماس " .

قال الشاعر :^٢

قَامَتْ بِهَا تَنْشِدُ كُلَّ مَنَشِدٍ فَاتَّصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ

جاء به شاهد على أن " اتصلت " الأصل فيها : " فأبدل من التاء الأولى ياء للتضعيف .

^١ / شرح الملوكي ، ص ١٦٢ ، وابن يعييش ، ((شرح المفصل)) ، ج ٩ ، ص ١٥٤ ، هرماس : صفة الأسد ، الهموس : الكسار لفريسته .

ثانياً - النثر :-

النثر خلاف النظم وينقسم إلى قسمين :

- ١- لغة التخاطب : وتشمل الأمثال ، والحكم ، ولغة الحديث اليومي .
 - ٢- النثر الفني : ويشمل الخطابة ، والوصايا ، والمقالات ، والرسائل وغيرها .
- ومن بين هذه الأقسام صح المثل كأفضل من غيره شاهداً في استخراج القواعد النحوية والعرفية ، من بين الأخباريات كثيراً لقول الميداني :
- ((عدم تغيره ، وسرعة انتشاره ، وقصره ، سهولة حفظه ، بخلاف أنواع النثر الأخرى^١)) .

فالنثر استخدم كشاهد في كتب النحو منذ بداية نشأة النحو ، إلا أن النحاة لم يعتمدوا عليه - أي النثر - إلا قليلاً فقد اجتمع الناس على أن المنشور في كلامهم أكثر ، وأقل جيداً محفوظاً^٢)) . لكن الجاحظ أورد كلاماً أكثر إبانة في فضل الشعر على النثر حيث قال^٣ :

((في بيوت الشعر الأمثال ، و الأوابد ، منها الشواهد ، ومنها الشوارد)) .

أمثلة من شواهد النثر في كتب النحو :-

- ١/ ((ادفع الشر ولو إصبعا^٤)) استشهد به سيبويه على حذف العامل في "إصبعا" ، والتقدير : " أدفعه إصبعا " .
- ٢/ ((شتى تؤب الحلبة^٥)) من شواهد البصريين على تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم ، ظاهراً ، أو مضمراً حيث أتت " شتى " حال ، وتقدمت على الفعل العامل فيها وهو " تؤب " مع الاسم الظاهر " الحلبة " .

^١ / الميداني ، (أبو الفضل أحمد بن محمد) ، ((مجمع الأمثال)) ، ج ١ ، ص ٢٧٨ ، وسيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

^٢ / ابن رشيق القيرواني (أبو الحسن ابن رشيق القيرواني ، الأذني) ، ((العمدة)) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٣١٨ هـ - ١٩٦٤ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ج ١ ، ص ٢٠ .

^٣ / الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر) ، ((البيان والتبيين)) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة الخانجي بمصر ، ج ١ ، ص ٩ .

^٤ / الميداني ، ((مجمع الأمثال)) ، ج ١ ، ص ١٧٨ ، وسيبويه ، ((الكتاب)) ، ج ١ ، ص ٢٧٠ .

^٥ / نفسه ، ج ١ ، ص ٣٧١ . وذكر برواية أخرى هي ((تعرف شتى تؤب الحلبة)) وذلك أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته . ويضرب لاختلاف الناس وتفرقهم عند الخلافات .

٣/ ((قطع الله يد ورجل من قالها ^١)) من شواهد ابن عقيل في حديثه عن حذف "المضاف إليه" ، وتقدير الشاهد : " قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها " حيث حذف منه قالها ؛ لدلالة " من قالها " المضافة إلى " رجل " عليها .

٤/ ((هذا بسرا، أطيّب منه رطبا)) ^٢ من شواهد سيبويه أورده شاهدا على أن " بسرا ، ورطبا " ، قالوا : منصوبان على إضمار " إذا كان " فيما يستقبل ، وإضمار " إذا كان " فيما مضى . ولكن لو كان على إضمار إذا كان لقلت : هذا التمر أطيّب منه البسر ؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة ، فليس هو على " كان " ولكنه حال .

شواهد النثر في شرح الملوكي :-

الشواهد النثرية التي وردت في " شرح الملوكي " ، تعد في أصابع اليد ، مما يلاحظ أن ابن يعيش لم يعتمد على الشواهد النثرية كثيرا في تقعيد قواعده ، وفيما يلي نوردتها كاملة :

١- ((أتت الناقة على مضربها ومنتجها ^٣)) استشهد به على حرف الميم يزداد في الأسماء والمصادر فقط ، ولا تزداد في الأفعال إطلاقا ومنه " ضربته مضربا " .

٢- ((أصاب الناس جهد ، ولو ترأ أهل مكة ^٤)) احتج به على إجراء الألف مجرى الياء في الحذف .

٣- ((اضربه كي يلب ، وكي يقود ذا اللجب)) ^٥ والشاهد فيه أن " لبّ " لا يأتي منه "فعل يفعل " لأنهم يستقلون " فعل " والتضعيف ، قال يونس : " إن من العرب من يقول : لببت ، كما قالوا : ظرفت ، والأكثر لببت .

٤- ((إن في ألف درهم لمضربا ^١)) احتج به على أن الاسم المشبه بالصفة مطرد ، فالمطرد نحو : "مفعل " في المكان ، كـ " مجلس ، ومحبس " . والمصدر بالفتح نحو : " مجلس ، ومحبس " ، و منها " مضربا " .

^١ / ((شرح ابن عقيل)) ، ج ٢ ، ص ٧٩ .

^٢ / سيبويه ، ((الكتاب)) ج ١ ، ص ٤٠٠ .

^٣ / نفسه . ص ١٥١ .

^٤ / نفسه . ص ٣٩١ .

^٥ / نفسه . ص ٤٧ .

٥- ((حال الجريض دون القريض ^٢)) استشهد به على زيادة الهمزة في جرائض ، لقولهم في معناه جرواض .

٦- ((يا حرسى اضرباً عنقه ^٣)) أورده شاهداً على قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً إذا أمن اللبس .

هذه هي جملة الأمثال التي أوردها ابن يعيش ضمن شواهد الصرفية ، وهي على قلتها لم تكن من الأهمية بمكان ، حيث إنه لا يعتمد عليها كثيراً ، وذلك بإيرادها لتدعيم شاهد من الشواهد الأخرى ، سواء أكانت ، آية قرآنية ، أم بيت شعر ، ومن ذلك قوله :

أما " معد " فالميم فيه أصل أيضاً ؛ لقولهم : " تمعدد " ، أي : صار على خلق معدّ ، في حسنهم . ومنه قول عمر رضى الله عنه : " اخشوشنوا وتمعددوا " ^٤ .
وقال الراجز ^٥ :

رَبِّيْتُهُ ، حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

^١ نفسه ، ص ٩٣ و ١٥١ .

^٢ نفسه ، ص ١٤٦ .

^٣ نفسه ، ص ٢٣٧ .

^٤ ابن منظور ، " لسان العرب " ، مادة " معد " ، و ((شرح الملوكي)) ، ص ١٥٣ .

^٥ العجاج ، ((ديوانه)) ، ص ٧٦ ، وابن جني ، ((المنصف)) ، ج ١ ، ص ١٢٩ .

الخاتمة

بعد أن انتهينا من الحديث في "شرح الملوكي" نختم هذا الجهد بالآتي :
نشأة علم الصرف : لم تكن نشأته واضحة تمام الوضوح من الناحية الزمنية ،
إلا أنه يمكن القول : أن الصرف نشأ جتيا إلى جنب مع النحو ، و ابن معاذ بن
مسلم الهراء ، هو أول من تكلم فيه ، وآن المازني أول من جمع شتات
الصرف من مصدره الأول كتاب سيوييه ، جمعه في كتاب سماه " التصريف
" الذي شرحه ابن جني في كتاب سماه " المنصف " . أما أول كتاب جمع كل
أبواب الصرف المعروفة الآن ، هو كتاب " الشافية " ، لابن الحاجب .

طريقة الشرح ونهجه :

اعتمد ابن يعيش في شرحه لـ " التصريف الملوكي " ، على طريقة الشرح
بالقول ؛ وذلك بإيراد كلام ابن جني ، ثم يعقبه بالشرح والتفصيل نحو ^١ :
قال صاحب الكتاب : تبدل النون من ألف التأنيث ، قالوا : في صنعاء :
" صنعاني " ، وفي " بهراء " ، بهراني .
قال الشارح : " في صنعاء ، وبهراء ، أن يقال فيهما في النسب "
صنعاني " ، و " بهراني " ، كما تقول في صحراء : " صحراوي " فتبدل الهمزة
واوا فرقا من الزائدة ، والأصلية في ، " قثاء " و " حناء " .
ونلاحظ هنا لجوء ابن يعيش إلى فصل النسب الذي لم يتناوله ابن جني مطلقا
في كتابه ، وهدف ابن يعيش من ذلك محاولته التعرض للفصول التي أغفلها
الكتاب من مادة الصرف ، والأمثلة على ذلك في متن الشرح عديدة لا تحصى .
وعلى هذه الطريقة شرح ابن يعيش " الملوكي " بمناقشته لأراء سابقيه ،
فيسوق ما عنده مما يندرج تحت المسألة التي يشرحها من خلال جملة آراء
لغيره من النحويين ومن ذلك ^٢ :

^١ شرح الملوكي ، ص ٢٨٥ .

^٢ نفسه ، ص ١٥٤-١٥٥ .

فأما "منجنيق" فالميم فيه أصل ، والنون بعدها زائدة لقولهم في جمعه "مجانيق" ، فسقوط الميم في الجمع دليل على زيادتها . وإذا ثبت أن النون زائدة ، قضى على الميم بأنها أصل ؛ لئلا يجتمع زائدان في أول الاسم . وذلك معدوم ، إلا ما كان جاريا على فعله ، نحو : "منطلق" ، و "مستخرج" ، هذا مذهب سيبويه ، و المازني ، ووزنه عندهما " فنعليل " كـ "عنتريس" قال غيرهما : إن النون والميم زائدتان . وذلك أن من العرب من يقول : " جنقناهم " ، أي : رميناهم بالمنجنيق . وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب : " مازلنا نجنق " . و على هذا وزنه "منفعيل" .

والصحيح مذهب سيبويه لما تقدم من قولهم في التفسير : "مجانيق" . و كثيرا ما يعتمد على الموازنة بين سيبويه والأخفش في آرائهما ، ويناصر أحدهما على الآخر لقوة حجته ، من ذلك قوله في أوزان الرباعي : " و أضاف أبو الحسن بناء سادسا ، وهو "فُعَلُّ" نحو: جُحَدَّبٌ^١ وسيبويه لا يثبت هذا الوزن ، ويرويه جُحَدَّبًا ، "كَبُرْتُنُ"^٢ بالضم . ورواية الأخفش محمولة على إرادة جُحَادِبٍ ، ، ثم حذفوا ، لأنهم يقولون : جُحَدَّبٌ ، و جُحَادِبٌ ، كما قالوا : عَلِيْبٌ^٣ و عَلَايِبٌ^٤ .

وقال ابن يعيش : وأرى القول ما قاله أبو الحسن ؛ لأن الفراء قد حكى : بَرْقَعٌ وَبَرْقَعٌ ، وَطُحْلَبٌ وَطُحْلَبٌ . فهذا وإن كان الضم فيه المشهور ، إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة فلا سبب إلى رده^٤ .

وابن جني في تأليفه لكتابه " التصريف الملوكي " نجده قد أوجز مسأله إيجازا كاد أن يقعد به عن الهدف والغاية ، هذا مع سهولة أسلوبه ، ولولا أن طالته يد ابن يعيش بالشرح لما كان له ذكرا ، ولا أثرا ، ويعزز هذا الرأي قول ابن يعيش نفسه قال : ((.. إلا أنه لقرب ما بين طرفيه ، وفرط إيجاز ما اشتمل

^١ جحدب : ضرب من الجراد .

^٢ برتن : مخلب الأسد .

^٣ عليب و علايب : العليب من الدن .

^٤ شرح الملوكي ، ص ٢٦-٢٧ .

عليه ، لا يصحب في كل يد عنانه ، ويوضح لكل خاطر بيانه ، امليت هذا الكتاب ، شرحا لمشكله ، وايضا لسبله ، مقيدا كل فصل منه بحججه وعلله ، وتحريت فيه الإيجاز ؛ لئلا يخرج من الغرض بوضعه ^(١))) وهكذا شرح ابن يعيش "الملوكي" سائرا في خطى ابن جني مقتفيا أسلوبه ، حيث إنك تجد تشابها واضحا في أسلوبيهما .

اسم الكتاب :

دار جدال حول اسم الكتاب "الملوكي" حيث ذكر بعبارة روايات منها "مختصر التصريف" ، و "التصريف الملوكي" ، و "مقدمات أبواب التصريف" ويبدو أن اسم "التصريف الملوكي" هو الاسم السائد والمشهور ، ودليلنا على ذلك كتابنا الذي بين أيدينا ، "شرح الملوكي في التصريف" .

شخصية ابن يعيش في الكتاب :

شخصية ابن يعيش في شرح "الملوكي" واضحة أيما وضوح ، وذلك بإثبات بعض آرائه الشخصية ، ولم يكن ابن يعيش مجرد ناقل ومدون لآراء النحاة الذين سبقوه ؛ وذلك لترجيحه لبعض الآراء التي يناقشها ، فنجده يرد هذا الرأي ، ويقف مع ذاك ، ويضعه الآخر ، ومن ذلك حديثه في "لكن" قال: "لكن" حرف نادر البناء ، لا مثال له في الأسماء والأفعال ، وألفه أصل ، والألف لا تكون أصلا في ذوات الأربعة من الأسماء والأفعال . فقال الكوفيون: إنها مركبة من "إن" زيدت عليها "لا" و "الكاف" فخففت الهمزة فصارت "لكن" ، وعلق ابن يعيش : "وهو قول حسن لندرة البناء ، وعدم النظير ، ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر "إن" نحو قول الكوفيين ^٢ :

^١ نسخة ، ص ٧ .

^٢ ابن الأنباري ، "الإنصاف في مسائل الخلاف" ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

^٣ امليت مجهول القائل (شرح ابن عقيل) ، ج ١ ، ص ٣٦٣ ، والمغني ، ص ٢٥٧ (شرح الملوكي) ، ص ٣٥ .

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ففراه يثني على رأي الكوفيين خلافا لابن الأتباري الذي قال : " هو بيت شاذ لا يؤخذ به ؛ لقلته وشدوذه ، ولا يعرف له نظيرا في كلام العرب " .
وصحيح أن ابن يعيش كان له أثرا في توسيع آراء ابن جني في " شرح الملوكي " وجانب كبير من الكتاب هو من كلام ابن جني ، إلا أن لدى الشلرح يد طولى في الكتاب ، حيث أضاف إليه كلاما لا يستهان به ؛ وذلك بموازنته بين آراء السابقين ، وترجيح بعضها على بعض ، الشيء الذي يعد إضافة حقيقية للكتاب تحسب لصالح ابن يعيش .

قيمة الكتاب :

كتاب " شرح الملوكي " ، لا غنى لكل باحث عنه ؛ حيث إنه اشتمل على مادة صرفيه غنية ، لا يستهان بها ، فهو في مجمله حوى كل أبواب الصرف إلا أقله ، و من الأبواب التي قصر منها الكتاب : المصادر ، والمشتقات ، والتصغير ، والنسب ، و الجموع ، واسم الإله . إلا أن ابن يعيش في شرحه تعرض لبعض الفصول المهمة وناقشها على سبيل الاستطراد .

أثر السابقين في "شرح الملوكي" :

كان للسابقين أثرا واضحا في " شرح الملوكي " ، حيث كانت ثمرته نتاج آراء السابقين ، وعلى رأسهم سيبويه ، وأبو الحسن الأفش ، فكانا يمثلان المرتكزين الحقيقيين للآراء المتباينة في الكتاب ، وهذا بجانب مجموعة أخرى من علماء النحو و الصرف ، اعتمد عليهم ابن يعيش في شرحه ، منهم : المازني ، الفراء ، والكسائي ، وابن جني ، وابن خروف وغيرهم ، وأحيانا

نجد آراء في الكتاب لاعلام مبهمين ، ويبدو أنهم كانوا مشهورين في زمانه ، كقوله مثلا ، قال داؤود، وقال يعقوب وغيرهم . ومنها قوله : قال يعقوب :
((بعض العرب إذا شدد الياء صيرها جيما)) ومن هنا يمكن القول أن عناية ابن يعيش في نسبه الآراء لأصحابها واضحة ونراه في جميع ما يروي من أقوال ينسبها إلى أصحابها .

الشواهد في "شرح الملوكي" :

استشهد ابن يعيش بشواهد العرب النحوية ، من قرآن كريم ، وحديث نبوي شريف ، وشعر و نثر ، . أما القرآن الكريم فكانت عنايته به ظاهرة ، واهتمامه به فائق ، فبلغ عدد الآيات في كتابه نيف وثمانين آية ، أما الحديث فبالرغم من أنه كان من الذين درسوه في صباهم ، إلا أن عنايته به لم تكن بالقدر الذي يذكر ، فكان كل ما ورد عنده ، ثلاثة أحاديث فقط . الأمر الذي يدل على أخذه برأي المدرسة البصرية في عدم الاحتجاج بالحديث . لكنه أهتم بالشعر اهتماما بالغا حيث بلغ عدد شواهد الشعرية مائتين وواحد وخمسين بيتا ، فيها المجهول ، والمعروف القائل . أما النثر فعول ابن يعيش على المثل دون غيره ، لخفته وسرعة حفظه وجربناه على السنة الناس كثيرا .

توثيق الشواهد الشعرية :

لم تكن لابن يعيش بها عناية ظاهرة ، فهو لا يتحرى صحة نسبتها إلى قائلها، ولم تكن طريقته في تحقيق الشواهد ، طريقة علمية تقوم على التثبت ، والتحقق من قائل البيت ، فهو لا يعنى بالمصدر الذي نقلت عنه هذه الشواهد ، فابن يعيش قلما ينسب البيت إلى قائله ، فهذه الكثرة الزاخرة من الشواهد ، لم يعزها إلى قائلها ، إلا نحو ثلاثين بيتا فقط ، و جلها من شواهد ابن جني في " الملوكي " وليس معنى هذا إن كل شواهد ابن يعيش مجهولة القائل ، بل

معظمها معروف القائل . والدليل على ذلك هامش المحقق ، د. فخر الدين قباوه - فنجده أسند كل بيت معروف إلى قائله .

أما الأبيات المجهولة التي أخذ ابن يعيش بها ، فلم يكن حالها بأفضل من غيرها ، حيث دأب على الاعتماد عليها ، وبلغ عددها في كتابه " شرح الملوكي " نحو أربعة وثمانين بيتا مجهولا ، ونلاحظ أن عددها فاق عدد الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه البالغ عددها خمسين بيتا . الشيء الذي يفسر عدم التزام ابن يعيش بمذهب البصرة الداعي إلى عدم الأخذ بالأبيات المجهولة إلا إذا صدرت عن ثقة .

أما من حيث تثبيت القاعدة الصرفية ، وإثباتها بالشواهد ، فهو عادة ما يحتج عليها بأكثر من شاهد واحد ، فيأتي مثلا بالآية القرآنية ، بجوار بيت الشعر ، أو المثل ومن ذلك :

وقالوا "تراث" . وهو المال الموروث ، قال الله تعالى : "وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا" ^١ ، قال الشاعر :

فإن تهديموا بالغدرِ داري فإنها تراثٌ كريمٍ ، لا يبالي العواقبا ^٢

ومن خلال ما تقدم نخلص للنتائج الآتية :

١/ إن معاذ بن مسلم الهراء هو أول من تكلم في الصرف ، ويعتد كتاب المازني "التصريف" أول كتاب جمع فيه شتات الصرف من كتاب سيبويه ، أما شافية ابن الحاجب فهي أول كتاب حوى جميع أبواب الصرف .

٢/ وردت عدة مسميات لـ "التصريف الملوكي" منها : "مقدمات أبواب التصريف" و "مختصر التصريف" و "التصريف الملوكي" وهو أشهرها .

٣/ اعتمد ابن يعيش في شرحه على طريقة الشرح بالقول ، وذلك بإيراد كلام ابن جني ، ثم يعقبه بالشرح والتحليل .

^١ آية ١٩ سورة الفجر .

^٢ التبت لسعد بن ناشب (الخرابة) - ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٦ (وشرح المفصل) - ح ١٠ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، شرح الملوكي ص ٢٩٦ .

٤/ لم يكن ابن يعيش مجرد ناقل لأراء النحاة قبله ، بل كانت شخصيته واضحة تمام الوضوح ، وذلك بموازناته ، وتعليقاته ، وترجيح هذا الرأي على ذاك ، وتخطأته للآخر .

٥/ حوى شرح الملوكي مادة صرفية غنية لا يستهان بها ، إلا أنه لم يشتمل على كل أبواب الصرف ، فلم يفرد للمصادر والمشتقات والتصغير والنسب والجموع ، أبوابا خاصة بها ، إلا أنه قد يتعرض لها متى ما سنحت له الفرصة على سبيل الاستطراد .

٦/ مادة الكتاب هي عبارة عن ثمرة جهود النحاة السابقين كسيبويه ، والمازني ، والفراء ، والكسائي وغيرهم ، حيث كانت أراؤهم تمثل الأساس الذي اعتمده ابن يعيش في شرحه .

٧/ لم يكن لابن يعيش عناية واضحة بتوثيق الشواهد الشعرية البالغ عددها في الكتاب تسعة وثمانين ومائتين بيتا ، لم ينسب منها إلا ثلاثين بيتا فقط لقائلها ، أما بقيتها فتركها دون توثيق .

٨/ عند تععيد ابن يعيش للقاعدة الصرفية فإنه يحتج عليها بأكثر من شاهد ، قد يكون آية قرآنية ، أو بيت شعر ، أو مثل . أما الأحاديث فهي نادرة جدا في شواهد ، ولم يعول عليها كثيرا ، وجملتها ثلاثة أحاديث فقط .

أهم المصادر والمراجع

- ١ القرآن الكريم .
- ٢ ((الاقتراح في علم أصول النحو)) ، تحقيق : محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي ، منشورات محمد علي بيوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٣ ((الخصائص)) ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية مطبعة دار الكتب المصرية ، سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .
- ٤ ((اللمع في العربية)) ، تحقيق : حامد مؤمن ، دار المعارف لات .
- ٥ ((المزهر)) ، شرح : محمد أحمد جاد المولى بك ، و علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار إحياء اللغة العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- ٦ ((المنصف)) وشرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب "التصريف" ، للمازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي بمصر ، سنة ١٣٧٣هـ - ٤٥٩١م
- ٧ ((تاريخ الأدب العربي ، العصر العباسي الثاني)) ، الطبعة الثامنة ، دار المعارف .
- ٨ ((همع الهوامع)) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هرون ، د. عبد العال سالم مكرم ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م ، دار البحوث العلمية الكويت .
- ٩ ((شرح المفصل)) ، إدارة الطباعة المنبرية .
- ١٠ ((شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك)) ، مكتبة دار التراث - القاهرة ، تحقيق : محمد محي الدين .
- ١١ أبو الأسود الدئلي ، " ديوانه " تحقيق : محمد حسن آل ياسين ، دار المعارف ، بغداد ١٣٨٤هـ .
- ١٢ أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي ، " طبقات النحويين واللغويين " ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .

- ١٣ أبو فلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، " شذرات الذهب في أخبار من ذهب " المكتب التجاري للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت لبنان .
- ١٤ أحمد الحماوي ، " شذا الصرف في فن الصرف " ، المكتبة الثقافية بيروت - لبنان ، لاط ، لات .
- ١٥ ابن الأنباري ، (كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن محمد) ، ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٣م ، مطبعة مصطفى حجازي بالقاهرة ، ومكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- ١٦ ابن النديم " محمد بن اسحق " ، " الفهرست " ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- ١٧ ابن جني ، (أبو الفتح عثمان بن جني) ، ((سر صناعة الأعراب)) ، تحقيق مصطفى السقا ، ومحمد الزفزاف ، و إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .
- ١٨ ابن حجر العسقلاني ، (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني) ، ((فتح الباري)) ، تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، لاط ، لات .
- ١٩ ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد أبي بكر) ، " ((وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان)) ، تحقيق إحسان عباس ، لاط ، لات .
- ٢٠ ابن رشيقي ، (أبو الحسن بن رشيقي ، القيرواني ، الأزدي) ، ((العمدة)) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م - مكتبة السعادة بمصر .
- ٢١ ابن سيده ، (أبو الحسن علي بن إسماعيل) ، ((المخصص)) ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية بولاق ، سنة ١٣١٨هـ .
- ٢٢ ابن عقيل ، (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) ، ((شرح التسهيل ، المساعد على تسهيل الفوائد)) ، تحقيق و تعليق : محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . دار الفكر ، دمشق .
- ٢٣ ابن مقبل " تميم بن مقبل " ، ((ديوانه)) ، تحقيق : عزة حسن . دمشق ١٣٨١هـ .

- ٢٤ ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم) ، ((لسان العرب)) ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف - القاهرة .
- ٢٥ ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف) ، ((أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)) ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- ٢٦ ابن يعيش ، (يعيش بن علي بن يعيش) ، ((شرح الملوكي في التصريف)) ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار الأوزاعي .
- ٢٧ إسماعيل باشا البغدادي ، ((هدية العارفين في أسماء المؤلفين و المصنفين)) دار العلوم الحديثة ، لبنان - بيروت .
- ٢٨ الأشموني ، (نور الدين محمد أبو الحسن علي بن محمد الأشموني) ، ((منهج السالك - إلى ألفية ابن مالك)) ، حققه وشرح شواهد محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، ١٣٥٨هـ ، ١٩٣٩م ، مبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٢٩ الأعشى ، (أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل بن عوف) ، ((ديوانه)) ، تحقيق : ردولف جابر ، فينا ، ١٩٢٧م .
- ٣٠ الإمام مسلم ، (أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري) ، ((صحيحه)) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربي بيروت - لبنان .
- ٣١ البخاري ، (الأمام أبو عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زيه البخاري الجعفي) ، ((صحيح البخاري)) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٣٢ البغدادي ، (عبد القادر بن عمر البغدادي) ، ((خزانة الأدب و لباب لسان العرب)) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م تحقيق : عبد السلام محمد هارون .
- ٣٣ الجاحظ ، (أبو عثمان بن عمر بن بحر الجاحظ) ، ((البيان و التبيين)) ، الطبعة الرابعة الخانجي القاهرة ، لات .

- ٣٤ الحريري (محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري) ، ((كتاب المقامات)) ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٣٦هـ ، المطبعة الحسينية المصرية .
- ٣٥ الخطيب البغدادي ، " الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي " ، المكتبة السلفية - المدينة المنورة ، لات ، لا ط .
- ٣٦ الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ((كتاب العين)) ، تحقيق مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم الساعوري ، دار ومكتبة الهلال .
- ٣٧ الزمخشري (أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري) ، ((المفصل في صنعة الأعراب)) ، تقديم : د. علي بو ملحم ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م ، دار مكتبة الهلال ، بيروت لبنان .
- ٣٨ السيوطي ، (عبد الرحمن جلال الدين السيوطي) ، ((بقية الوعاء في طبقات اللغويين و النحاة)) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي وشركائه ، ٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- ٣٩ الصبان ، (محمد بن علي الصبان) ، ((حاشية الصبان على شرح الأشموني)) تحقيق : مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع .
- ٤٠ العكبري ، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري) ، ((الباب في علل البناء والإعراب)) ، تحقيق : د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، و دار الفكر دمشق سوريا .
- ٤١ الفخر الرازي ، (أبو عبد الله محمد بن عمر الفخر الرازي) ، ((التفسير الكبير)) المشهور بـ ((مفتاح الغيب)) ، تقديم : خليل محي الدين الميس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٤٢ الفرزدق ، (همام بن غالب بن صعصعه) ، ((ديوانه)) ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ٤٣ القفطي (جمال الدين أبو الحسن بن يوسف القفطي) ، ((إنباه الرواة على أنباه النحاة)) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

- ٤٤ الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري) ، ((مجمع الأمثال)) ، مكتبة عبد الرحمن محمد ملتزم طبع المصحف الشريف بميدان جامع الأزهر ، لاط ، ١٣٥٢هـ .
- ٤٥ النابغة الذبياني ، (أبو أمامه ، النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية) ، ((ديوانه)) ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٤٦ امرؤ القيس ، (امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر بن حجر آكل المرار) ، ((ديوانه)) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤م ، دار المعارف بمصر .
- ٤٧ بشار ، (بشار بن برد بن يرجوخ)) ، ((ديوانه)) ، شرح وتقديم : محمد الطاهر عاشور ، تحقيق : محمد شوقي أمين ، لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .
- ٤٨ جرير ، (جرير بن عطيه الخطفي) ، ((ديوانه)) ، الصاوي سنة ١٣٥٣هـ .
- ٤٩ حاجي خليفة شلبي (مصطفى بن عبد الله) ، ((كشف الظنون ، عن أسامي الكتب والفنون)) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت لبنان .
- ٥٠ حسان بن ثابت ، ((ديوانه)) ، شرح البرقوفي ، الرحمانية ١٣٦٩م
- ٥١ حسن إبراهيم حسن ، ((تاريخ الإسلام السياسي ، والاجتماعي ، والثقافي)) ، لاط ، لات .
- ٥٢ حميد بن ثور ، ((ديوانه)) ، عبد الحميد الميمي ، دار الكتب ١٣٦٩هـ .
- ٥٣ خديجة الحديثي ، ((أبنية الصرف في كتاب سيبويه)) ، مكتبة النهضة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
- ٥٤ خير الدين الزركلي ، ((الأعلام - قاموس تراجم)) ، دار العلوم للملايين ، بيروت ، الطبعة العاشرة .
- ٥٥ ذو الرمة ، (غيلان بن عقبة بن نهيس) ، ((ديوانه)) ، تحقيق : كارليل هنري هيس ، كمبردج ١٩١٩م .
- ٥٦ رؤية ، (رؤية بن الحجاج بن رؤبة) ، ((ديوانه)) ، بعناية : وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣م .

- ٥٧ رضي الدين الإستربازي ، ((شرح الشافية)) ، تحقيق : محمد نور الحسن ،
ومحمد محي الدين عبد الحميد ، و محمد الزفزاف ، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٨هـ -
١٩٢٩م مطبعة حجازي بالقاهرة .
- ٥٨ سعيد جاسم الزبيدي ، ((القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)) ، الطبعة
الأولى ، ١٩٩٧م دار الشروق للنشر والتوزيع .
- ٥٩ سيبويه ، (ابن قنبر) ، ((الكتاب)) تحقيق : عبد السلام محمد هرون ، مطبعة
الخانجي - القاهرة .
- ٦٠ شوقي ضيف ((المدارس النحوية)) ، الطبعة السابعة ، دار المعارف ، لا ت .
- ٦١ صلاح الدين خليل ، ((الوافي بالوفيات)) ، المطبعة الهاشمية دمشق ، ١٩٥٣م .
- ٦٢ طرفه ، (طرفه بن العبد) ، ((ديوانه)) ، شرح أحمد الأمين الشنقيطي ، فاران
١٩٠٩م .
- ٦٣ عبد الباقي بن عبد الحميد اليمامي ، ((إشارة التعيين وتراجم النحاة و اللغويين))
تحقيق : د. عبد الحميد دياب ، لا ط ، لا ت .
- ٦٤ عبد الجواد حسين البابا ، و د. زين كامل الخويسكي ((الصرف العربي صياغة
جديده)) ، لا ط ، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٦٥ عبد الخالق عزيمة ، ((المغني في تصريف الأفعال)) ، مطبعة الاستقامة -
القاهرة .
- ٦٦ عبد المجيد عابدين ، ((المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات
السامية)) ، مطبعة النيكشي ، مصر ، الطبعة الأولى .
- ٦٧ عبيد الله بن قيس الرقيات ، ((ديوانه)) ، تحقيق : محمد نجم ، بيروت ،
١٣٧٨هـ .
- ٦٨ عمر رضا كحالة ، ((معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية)) ، مطبعة
التراقي بدمشق ، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .
- ٦٩ عنتره ، (عنتره بن شداد بن قراد الضبي) ، ((ديوانه)) ، دار بيروت للطباعة
والنشر ، ودار صادر للطباعة والنشر ، سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

- ٧٠ كعب بن مالك ، ((ديوانه)) ، دراسة وتحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة ببغداد الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- ٧١ لبيد (لبيد بن أبي ربيعة) ، ((ديوانه)) ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢م .
- ٧٢ محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي ، ((فوات الوفيات)) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، أغسطس ١٩٥١م .
- ٧٣ محمد خير حلواني ، " المغني الجديد في علم الصرف)) ، دار الشروق العربي ، بيروت - لبنان .
- ٧٤ محمد زغلول ، ((الأدب في عصر صلاح الدين الأيوبي)) ، لاط ، لات .
- ٧٥ ناصيف اليازجي ، ((نار القرى في جوف الفرا)) ، لاط ، لات .
- ٧٦ ياقوت الحموي ، ((معجم الأدياء ، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- ٧٧ يوسف الصيداوي ، ((اللغة والناس ، حلقات في اللغة و نحوها و صرفها)) ، دار الفكر ، دمشق - سوريا ، ودار الفكر المعاصر بيروت - لبنان .

الرسائل :

- ٧٨ د. عثمان الفكي ، ((الاستشهاد في النحو العربي)) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٦٩م كلية دار العلوم .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
(ب)	(أ)
١٠-١	التمهيد
٢	معنى الصرف لغة
٣	معنى الصرف اصطلاحاً
٥	نشأة علم الصرف
٧	أهم الكتب التي تناولت علم الصرف
٩	الفرق بين علمي النحو والصرف
١٣-١٨	عصر ابن يعيش
١٣	الحالة الاجتماعية
١٤	الثقافة
١٥	أعلام الفكر العربي الإسلامي
١٦	البيئات العلمية الثقافية
١٦	بغداد
١٧	حلب
١٨-٢٢	اسمه ونسبه
١٩	أصله ومولده
٢٠	تعلمه
٢١	شيوخه
٢٢	تلاميذه
٢٢	مجالسه
٢٣	نواده
٢٥-٣٨	وصف الكتاب

(ب)	(أ)
٢٦	مؤلفه
٢٦	نشأته
٢٧	مصنفاته
٢٨	شيوخه
٢٨	ابن جني بين النحو والصرف
٣٠	مذهبه النحوي
٣١	اسم الكتاب
٣٢	شراحه
٣٣	مكانته
٣٤	نسخه
٣٧	مادة الكتاب
١٠٣-٣٧	الفصل الثاني مادة الكتاب ابن يعيش وشرح الملوكي
٤١	الاسم
٤٢	الاسم من حيث التجرد والزيادة
٤٣	أبنية الثلاثي
٤٥	الرباعي المجرد
٤٧	أبنية الاسم الخماسي
٤٧	الزيادة في الاسم
٤٩	الأفعال
٤٩	تعريف الفعل
٥٠	تصرف الفعل
٥٠	فصل الصحيح

(ب)	(أ)
٥٢	فصل المضاعف
٥٣	فصل المعتل
٥٦	تصرف الفعل بزيادة
٦٠	الحروف
٦٢	اللفظ والمعني
٦٣	الألفاظ ثلاثة أقسام
	المبحث الثاني
٦٤-٨٠	حروف الزيادة
٦٥	معنى الزيادة
٦٥	الأصل والزائد
٦٧	حروف الزيادة
٦٧	زيادة الألف
٦٨	زيادة الواو
٧٠	زيادة الهمزة
٧٢	زيادة الميم
٧٤	زيادة التاء والنون
٧٦	زيادة التاء
٧٧	زيادة الهاء
٧٩	زيادة السين
٨٠	زيادة اللام
٨١-١٠٣	المبحث الثالث : البديل ، الحذف ، الإدغام
٨٢-٩٤	أولا - البديل
٨٣	البديل ضربان
٨٣	إبدال الألف
٨٣	أولا - إبدال الألف من الواو

(ب)	(أ)
٨٣	ثانيا - إبدال الألف من الياء
٨٤	ثالثا-إبدال الألف من الهمزة
٨٥	إبدال الألف من النون
٨٦	إبدال الدال
٨٧	إبدال الواو
٨٨	إبدال الهمزة
٨٩	إبدال النون
٩٠	إبدال الميم
٩١	إبدال التاء
٩١	إبدال الهاء
٩٣	إبدال الطاء
٩٣	إبدال الدال
٩٤	إبدال الجيم
-٩٥	ثانيا الحذف
٩٥	حذف الواو
٩٧	الحذف العارض
٩٨	ما حذف على غير القياس
٩٩	حذف الألف
١٠٠	حذف الواو
١٠١	حذف الياء
١٠١	ثالثا - الإدغام
١٣٣-١٠٤	الفصل الثالث : شواهد شرح الملوكي الصرفية
١١٠-١٠٥	المبحث الأول : القرآن الكريم
١٠٦	القرآن الكريم
١٠٨	نماذج م شواهد ابن يعيش

(ب)	(أ)
١١٧-١١١	المبحث الثاني : الحديث النبوي الشريف
١١٢	الاحتجاج بالحديث
١١٥	أمثلة من الأحاديث الواردة في كتب النحو
١١٦	الحديث الشريف في شرح الملوكي
١٣٣-١١٨	المبحث الثالث : ما أثر عن العرب
١٣٠-١١٩	أولا - الشعر
١٢١	مصادر الشواهد الشعرية
١٢١	أولا - المكان
١٢٢	ثانيا - الزمان
١٢٣	الاحتجاج بالشعر المجهول
١٢٤	توثيق شواهد شرح الملوكي
١٢٧	الأبيات غير الموثقة
١٢٩	الشواهد المجهولة في شرح الملوكي
١٣١	ثانيا - النثر
١٣١	أمثلة من شواهد النثر في كتب النحو
١٣٢	شواهد النثر في شرح الملوكي
١٤٢-١٣٤	الخاتمة
١٤٣	الفهارس
١٤٥-١٤٤	فهرس الآيات
١٤٦	فهرس الأحاديث
١٤٩-١٤٧	فهرس الأشعار
١٥٠	فهرس الأمثال
١٥٧-١٥١	فهرس المصادر والمراجع
١٦٢-١٥٨	فهرس المحتويات